الخدمة الاجتماعية

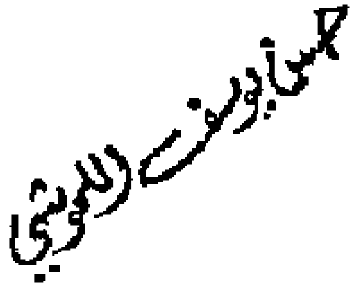
وأساليبها النظرية والتطبيقية



المبروك محمد الغرياني

مجلس الثقافة العام

الخدمة الاجتماعية
وأساليبها النظرية والتطبيقية



إصدارات

مجلس الثقافة العام

الإشراف العام

أ . د . سليمان صالح الغويل

لجنة الإعداد والإشراف

ناصـــــر الدعيـــــسي

علـــــي الفـــــلاح

هلـــــيل البـــــيجو

جابـــر نـــور ســـلطان

محمـــد عـبدالله الترهونـــي

ســـالم أحمـــد الأوجلـــي

الخدمة الاجتماعية
وأساليبها النظرية والتطبيقية

إعـداد

المبروك محمد عاشور الغرياني

أستاذ مشارك وأمين قسم تنمية وتنظيم المجتمع
بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية - بنغازي

الناشـر

مجلـس الثـقافـة العـام

اسم الكتاب	الخدمة الاجتماعية وأساليبها النظرية والتطبيقية
اسم المؤلف	المبروك محمد عاشور الغرياني
سنة النشر	2008 م
رقم الإيداع	291 / 2008 م (دار الكتب الوطنية)
الترقيم الدولي	978 - 9959 - 38 - 826 - 1
تصميم الغلاف	علي العباني
لوحة الغلاف	عاطف الأطرش
التنفيذ الفني	دار قباء الحديثة - القاهرة

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إصدارات

مجلس الثقافة العام

المقر الرئيس - مجمع المؤتمرات - سرت

هاتف 002185468622 - بريد مصور 002185473161

فرع طرابلس - عمارة الواحات - شارع عمر المختار

هاتف 00218214449894 - بريد مصور 00218213335388

ص ب 2764 طرابلس

فرع بنغازي - الفويهات الغربية - الطريق الدائري الثاني

هاتف 00218612241577 - 00218612241578

بريد مصور 00218612241576 - ص ب 9351 بنغازي

بريد إلكتروني - LCC2_2005@Yahoo.ca

إهـــــداء

إلى أرواح أجـدادي شـهداء معركة الهاني .... عاشور بن محمـد طـروم وساسـي بـن غـيث طـروم . وبلقاسـم بن حـسن. وغـيث الـرجيل وعمـر بالحـاج عمـر وساسـي الفرجانـي وكـل الـشهداء ... الـذين لـبوا نـداء الجهـاد وسـطروا بـدمائهم أعظـم ملاحـم قـيم الـشرف والعـزة والمجـد ... وقدمـوا أرواحهـم فـداء لحرية هـذا الـوطن وعـروبته وإسـلامه ... ولقـنوا الغزاة البرابرة الفاشيست الإيطاليين دروسا في النضال والفداء.

فهـرسـت الـكـتــاب

الفصـل الثاني

مبادئ الخدمة الاجتماعية

الفصـل الثالـث

طرق ومناهج الخدمة الاجتماعية

الفصل الرابع

طريقة ومنهج خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية

الفصل الخامس

طريقة تنمية وتنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية

الفصل السادس

البحوث في الخدمة الاجتماعية

الفصل السابع

الأخلاقيات المهنية للأخصائي الاجتماعي وأداب الخدمة الاجتماعية كأسلوب أساسي للتغير الاجتماعي

الفصل الثامن

ميادين ومجالات الخدمة الاجتماعية

* * * *

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم : -

تعتبـــر الخدمـــة الاجتماعية إحدى الأساليب العلمية التطبيقية للرعاية الاجتماعـــية الـــشاملة التى تقوم عليها أنشطة العمل الاجتماعى فى المجتمع، وذلـــك من خلال المؤسسات والمنظمات والأجهزة الاجتماعية المختلفة التى أفـــرزها المجتمع نظرا للتغيرات الاجتماعية والحضارية السريعة والمتلاحقة التـــى فقـــدت فيها الأسرة أو تخلت عن معظم وظائفها الأساسية، حيث كانت تعتبر فى فترات تاريخية ماضية من الوظائف الحيوية مثل: التعليم، والرعاية الـــصحية، وإكساب الخبرة والمهارة والتأهيل لمهنة ما، أو حرفة معينة، وفقا للأدوار الاجتماعية التى تلعبها الأسرة داخل البناء الاجتماعى .... ومع تقدم وسائل الإنتاج، وحلول الآلة محل الجهد الإنسانى والحيوانى، وظهور المدن الكبيرة، وما صاحب ذلك من هجرات جماعية للفلاحين من قراهم إلى المدن سعيا وراء العمل والكسب السريع .... وارتبط كل ذلك بظاهرة تقسيم العمل، الأمر الذي أدى إلى إحداث ضغط متزايد على الأسرة وأجبرها على التخلى عـــن وظائفها الحيوية واختصر دورها فى الإيواء والإنجاب، وإشباع بعض الحاجـــات الـــضرورية كالأكـــل والملـــبس وغيرها من الحاجات الأساسية الأخرى ....

ومـــن هـــنا ظهـــرت بدائل اجتماعية جديدة تعمل على القيام بالأدوار والوظائف الاجتماعية، والتى أجبرت الأسرة على التخلى عنها، وتمثلت هذه الـــبدائل فـــى الهيئات والمؤسسات الاجتماعية التى أفرزها النظام الاجتماعى .... فكانـــت الـــرعاية الاجتماعـــية بمفهومها المتكامل. وحتى تكون جهود وأنشطة الرعاية الاجتماعية تصل إلى كل من يحتاجها،استدعى الأمر تطوير وتحـــسين مستوى الأداء التنظيمى والعلمى لإيجاد مؤسسات اجتماعية قادرة علـــى تقديم هذه الخدمات الاجتماعية التي تخلت عنها الأسرة. ذلك من خلال

الوصـــول إلـــى صيغة تنفيذية وتنظيمية، والتى نطلق عليها فى الجماهيرية بـــصندوق الـــضمان الاجتماعـــى وصـــندوق التضامن الاجتماعى والشئون الاجتماعـــية . إن الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى الجديد أصبحت حقا مكتسبا طبيعيا لجميع أفراده تقدمها الأجهزة التنفيذية التى شكلها المجتمع الجماهيري، وتنطلق أساسياتها من الحرية الاجتماعية، التى طرحتها النظرية العالمية الثالثة التي حدد معالمها الكتاب الأخضر، وقد أكدت على :-

1 - حق كل إنسان في التعليم والمعرفة التي تناسبه، والتي تؤهله لعمل يناسبه.

2 - حق كل إنسان في الرعاية الصحية وقائيا وعلاجيا.

3 - حـــق كل إنسان فى إشباع حاجاته الضرورية اليومية بما يتفق مع ما ارتضاه المجتمع من تشريعات.

يلاحـــظ أن الكثيـــرين مـــن الأخصائيين الاجتماعيين يأخذون مفهوم الـــرعاية الاجتماعـــية مأخـــذا جزئيا ممثلا فى ظاهرة، أو مشكلة اجتماعية، وبالتالـــى يكـــون الاســـتيعاب جزئيا؛ لأنه يلقى الأضواء على جزء من حياة « مجتمع المشكلة »، وبالتالى فهى نظرة قاصرة زمانا ومكانا ومجالا، ومن هـــنا تقـــل الجهـــود المبذولة من قبل الأخصائيين الاجتماعيين القائمين على التطبيق العملى لما درسوه فى مدرجات الدراسة. ويلاحظ أن مجتمعنا مازال يسابق الزمن للخلاص من تراكمات المشاكل الاجتماعية المزمنة، الأمر الذي يـــشعر معـــه الكثيرون بأن التخلف والتنمية الاجتماعية ظاهرتان متلازمتان بمكانهمـــا وموقوتـــتان بزمانهما ومرهونتان بمجالات التخصص في الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية ..

بيـــنما أن الحال يمكن يعكس ذلك حيث ترجع ظاهرة التخلف والتنمية إلـــى جـــذور تاريخية عن المجتمع، إلى أصله ومنشئه وإلى ماضيه الطويل، وتمـــتد إلـــى حاضـــرة وإلى مستقبله، وأن التخلف والتنمية، لهما ارتباطات بالعلاقـــات بين العديد من الظواهر الاجتماعية مما قد ألا نعطيه نفس الأهمية لما يعنينا ويثير انتباهنا.

فنحن مثلا نلمس الفقر،فنحاول معالجته إن استطعنا بالمساعدات الاقتصادية أو إلحاق العاطل عن العمل دون تأهيله، وهذه تعتبر من الناحية العملية، مسكنات وليست علاجا جذريا لمشكلة الفقر.

ونلاحظ أيضا أن الانحرافات متعددة وتستشري بين أفراد المجتمع وخاصة الأحداث والشباب، فيتم علاج الحالات المنحرفة فى صورة فردية أو فى صورة جماعية، بينما تستمر العوامل والأسباب الرئيسية المسببة للانحراف فى داخل المجتمع، وغالبية البحوث والدراسات التى تقدم فى المؤتمرات، والندوات العلمية تكون نتائجها فى الغالب إرضاء أكاديميا وإشباعا فنيا، ويستمر القصور فى عرض نتائج الدراسات والتوجيهات إلى جهات الاختصاص سواء كانت تشريعية « المؤتمرات الشعبية الأساسية » أو تنفيذية « اللجان الشعبية »، ونلاحظ أيضا أن القائمين على أنشطة الرعاية الاجتماعية وبرامجها يبذلون الكثير من الجهود لتحقيق العديد من برامج الرعاية الاجتماعية، مستعينين بخبراتهم العلمية التقليدية فى خدمة الفرد وخدمة الجماعة، وتنظيم المجتمع تارة، أو مجربين تارة أخرى تجميع طرق الخدمة الاجتماعية الفنية فى عملية واحدة متكاملة، ولكنهم قلما يسجلون ما يبذلون من مجهود، وإن سجلت فلا تعرض على قيادتهم المهنية وتعيش هذه الجهود والأنشطة، فى مجالات الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعى، بعيدة فى الظل، ولا يشعر بها إلا فئة قليلة من المجتمع التى استفادت من خدماتهم الحقيقية. نرى أن الخدمة الاجتماعية أشد ما تكون فى حاجة إلى إعادة النظر فى مناهجها وطرقها الفنية التقليدية وفقا للترتيب النظري كما ظهرت عليه فى أوائل القرن الماضي لتجمع بين خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع.

ففى المشكلة الفردية والتى لها جذور فى مشكلة الأسرة والجماعة ومشكلات الأسرة لها جذورها فى مشكلات المجتمع، فإذا عولجت مشكلة الأسرة عولجت بالتالي مشكلات المجتمع والعكس من ذلك، والمجتمعات

النامية الذي يعتبر مجتمعنا جزءا منه، ليست مشكلاتها فى أفرادها أو أسرها، وإنما مشكلاتها الحقيقية في مجتمعاتها، وما الفرد والأسرة إلا ضحايا المجتمع نفسه.

« وقد يكون العكس صحيحا، بمعنى أننا لوعالجنا مشكلات الأفراد فى الأسرة عالجنا بالتالى مشكلات المجتمع، ولكنه أسلوب بطيء لايحتمله التخلف ولا تحتمله التنمية، فهما كما أوضحت بحاجة إلى عجلة سريعة عبر فترة محدودة من الزمن، وفى نفس الوقت أسلوب لا يضمن الشمول. إننا نحتاج إلى الشمول لإزالة كافة معوقات التخلف لجميع أسرة المجتمع » [1].

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن طريقة فن خدمة الفرد فى الخدمة الاجتماعية لم تعد طريقة لها ثباتها واستقرارها المنهجى، فهى فى مهب أعاصير المدارس التفسيرية والاجتماعية والنفسية، ومن هنا اختلفت الأساليب الفنية وتعارضت، إلى الحد الذي أصبحت طريقة خدمة الفرد في حاجة إلى معالجة مشكلاتها الفنية النظرية.

أما طريقة خدمة الجماعة باعتبارها وسيلة لنمو الفرد فى الأسرة والجماعة، وأركانها رائد + جماعة + برنامج + طريقة العمل. تحولت تطبيقاتها فى الأغلب إلى أنشطة ترويحية لشغل وقت الفراغ [2]، وفى أحسن الأحوال أنشطة علاجية للجماعات المرضية، ولم نحاول الاستفادة منها فيما هو أعم وأشمل، وهو دراسة دينكاميكة الأسرة والجماعة، وما نحتاجه من مقاييس مقننة تقنينا علميا، والوقوف على كيفية تفاعل الفرد داخل الأسرة والجماعة، ولنتعرف على معوقات النمو ومسببات الانحرافات وتصدع بناء

---

(1) د. أحمد كمال أحمد " رسالة الخدمة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية "، مطبعة العالم العربي- القاهرة، 1974م ، ص92.

(2) د. حامد عمار " التكافل الاجتماعي في الوطن العربي بين الحلول الجزئية والحل القومي"، الأمانة العامة للاتحاد العربي للأخصائيين الاجتماعيين، سلسلة مطبوعات الاتحاد العلمية رقم 2، الأمانة العامة للاتحاد العربي بنغازي، 1983م ص64.

الأســـرة وانهــيارها. أمـــا علـــى مستوى طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعــية يجب التأكيد على هذه الطريقة وتطويرها، وعلى أسلوب العمل الاجتماعـــى. ولو فعلت مهنة الخدمة الاجتماعية ذلك لأصبحت أكثر إدراكا لمــسئوليات فـــى إعادة بناء المجتمع، وبالتالى معالجة مشكلات الأفراد فى الأســـرة، ومشكلات المجتمع بصورة عامة، وتصبح بالتالى المشكلات الفرية والجماعية من القلة، بحيث يمكن تناولها بالدراسة والتشخيص والعلاج.

وفـــى مجتمعـــنا العربى الليبى الذي تقوم سياساته الداخلية والخارجية على تطبيق الديمقراطية المباشرة عليه، فإن الضرورة تستدعى أن يستوعب الأخـــصائى الاجتماعـــى، المعرفية العلمية ومناهج الخدمة الاجتماعية التى تؤهله إلى استخلاص دور اجتماعى يتناسب مع الدور السياسى للجنة الشعبية والمؤتمـــر الشعبى الأساسى وغيرها من المؤسسات الجماهيرية، قد حاولت قدر المستطاع أن أقدم أفكارا هى عبارة عن قضايا علمية مطروحة للدراسة والتقيــيم والـــنقاش والجدل العلمى. لقد احتوى هذا الجهد العلمى على ثمانية فـــصول، يعالج ويناقش كل فصل موضوعات مستقلة عن الفصول الأخرى، ولكن هناك ربط وتنسيق علمى متناسق مع الفصول الأخرى، بحيث يأخذ فى الـــنهاية العمـــل التكاملى، وفق ما تطرحه مناهج الخدمة الاجتماعية، إن هذا الكتاب هو عبارة عن مساهمة لجهد علمى يحاول أن يعمل على تطوير مهنة الخدمـــة الاجتماعية من خلال دراسة بعض التطبيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لخصوصيات مجتمعنا العربى فى ليبيا، ويربط النظريات العلمية بجملـــة مـــن التطبيقات والممارسات التى توضح بشكل جلى دور الأخصائى الاجتماعى فى عمله مع الإنسان كفرد لـــه خصوصياته وفرديته المميزة عن الآخـــرين، وحـــياة الإنسان الفرد فى جماعة يتأثر بها وتؤثر فيه، ومجموع الجماعـــات التى تكون المجتمع المحلى « المجتمع الجغرافى » و« المجتمع الوظيفـــى »، كمـــا يحاول هذا الجهد أن يقدم منهجا علميا متكاملا فى مادة الخدمـــة الاجتماعـــي لطـــلاب الخدمة الاجتماعية وأقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية.

هـذا ولا يفوتنى أن أسجل شكري وتقديري لجميع الزملاء فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية وقسم علم الاجتماع بجامعة قاريونس على تشجيعهم وإبـداء ملاحظـاتهم القيمة والتى استفدت منها كثيرا فى إعداد المادة العلمية لهـذا الكـتاب، كمـا لا يفوتنى إلا أن أسجل شكري وتقديري للأختين أمال الحداد وسهام معافه اللتين قامتا بطبع مسودة هذا الكتاب.

و بالله التوفيق

بنغازي في 31 - أي النار « يناير » 2008 م

❊ ❊ ❊ ❊

الفصل الأول

الحاجات الإنسانية والرعاية الاجتماعية

للإنسان حاجات أساسية لا يمكن أن يعيش دون إشباعها، وهي تنبع من تكويـــنه البيولوجي والنفسي والاجتماعي، فما دام لابد للإنسان من غذاء كي يمـــده بالطاقـــة اللازمة لحياته ويجدد من خلايا جسمه ما يفني، كانت هناك حاجة لهذا الغذاء، ولقد تعددت الحاجات الإنسانية وفقا لمراحل رقيه، وتعددت تقسيماتها تبعا لذلك. ولكن الواقع أن هناك احتياجات أساسية لابد من إشباعها كـــي يعـــيش الإنـــسان، وهي بحكم تكوينه البيولوجي « الحاجة إلى الغذاء، والحاجـــة إلـــى الكـــساء، والحاجـــة إلى المسكن »، ومهما انخفض مستوى المعيشة أو ارتقى لابد من إشباع هذه الاحتياجات كضرورات للحياة، ثم تأتي بعـــد هذه الحاجات الأساسية، حاجات ضرورية، وهي إن كانت هامة إلا أن فقـــدانها لا يودي بحياة الإنسان ولذا فهي تلي الاحتياجات الكمالية، وهي التي تـــرفع مـــن مستوى حياة الإنسان. ويهمنا أن نوضح جيدا أن تقسيم الحاجات إلـــى ضـــرورية وكمالية. هو تقسيم نسبي تحكمه ظروف المجتمع ومرحلة ارتقـــاء البشرية في السلم الحضاري، فما هو كمالي في فترة معينة قد يصبح ضروريا في فترة أخرى، وما قد يعتبر من الكماليات في مجتمع ما، قد يكون من الضروريات في مجتمع آخر، وهذا كله يجب أن يكون في ضوء مرحلة الرقـــي والتمدين التي تعيشها البشرية، فلا مجال لمن يقول إن حاجة القراءة ليست ضرورية في مجتمع متخلف، إن هذا التحليل إن صح ففي داخل حدود هـــذا المجـــتمع، وإذا عـــزلناه عـــن غيره من الجماعات التي تعيش في هذا المجـــتمع المـــتخلف، أن يتمتع بما يستمع به قرناؤه في المجتمعات الأخرى. وهـــذه الحاجات، رغم اختلاف نوعها، أساسية كانت أم ضرورية أم كمالية. « بيولوجية أو نفسية أو عقلية أو اجتماعية » فإن مستوياتها لا تقف عند حد، بل هي في تزايد مستمر. فالمسكن كحاجة أساسية قد يكون كهفا في جبل أو كـــوخا مـــن الطـــين، أو شقة متواضعة في منزل صغير، أو شقة فاخرة في ناطحة سحاب، أو فيلا محاطة بالحدائق. وبديهي أن مدى الإشباع الذي يحققه

كــل مــن أنواع هذه المساكن ليس واحدا، ولذا نجد الإنسان يعمل دائما على رفــع مــستوى إشــباع احتياجاته. ونستخلص من هذا أن للإنسان احتياجاته الأساســية والضرورية والكمالية، وأن احتياجاته نابعة من تكوينه البيولوجي، والعقلــي والنفــسي والاجتماعي، وأنها في تزايد مستمر وأن الإنسان دائب الجهد لإشباع هذه الاحتياجات المتزايدة، والغرض من نشاطه الإنتاجي تحقيق هذا الإشباع. فإن الإنتاج حينما يعود للإنسان في صورة خدمات تزداد بالتالي قدرتــه على الإنتاج الذي يعود متزايدا لــه في شكل خدمات تزيد من قدرته علــى الإنــتاج، وهكذا نجد عجلتي الإنتاج والخدمات مرتبطتين تؤثر كل منهما في الأخرى، وتتأثر بها، فإن زيادة الإنتاج كما ونوعا ترفع من مستوى الخــدمات التــي تــزيد طاقة الإنسان على العمل والإنتاج، فكلما زاد إنتاج الإنــسان تحــسن مسكنه وارتفعت مستويات صحته وتعليمه، وبالتالي تزيد قدرته على العمل وزيادة إنتاجه .... وهكذا.

ويطلــق علــى جهــود الإنسان لتوفير الخدمات لإشباع احتياجاته لفظ « الــرعاية الاجتماعية »، فالرعاية الاجتماعية إذن تشمل جميع مجهودات الإنسان في توفير برامج الخدمات لإشباع حاجاته المتنوعة، كما تشمل أيضا نظم هذا الإشباع وتنظيماته، فنظام التعليم والإسكان والعلاج والمرافق العامة والتثقيف ... الخ وكذلك المنظمات أو المؤسسات التي تقوم بتنفيذ برامج هذه الــنظم، وتــشمل أيــضا التــشريعات التي تكفل تنظيم هذه الخدمات للأفراد والجماعــات مــثل تــشريعات العمل والطفولة والأسرة والتأمين الاجتماعي ...الــخ، وقــد تقوم الدولة بهذه البرامج كلها أو بعضها فيطلق عليها في هذه الحالة « الرعاية الحكومية » في ليبيا.

وقد يتحمل الأفراد منتظمين في تشكيلات كالجمعيات الخيرية وغيرها عــبء هذه البرامج كلها أو بعضها أيضا، وتسمى في هذه الحالة « الرعاية الأهلــية ». وفي الحالة الأولى تأخذ الدولة على عاتقها مسؤولية تدبير المال

الـــلازم لهـــذه البرامج من أموال دافعي الضرائب، وفي الحالة الثانية يتحمل الأفـــراد هـــذه المسؤولية من مالهم الخاص، وقد تعينهم الدولة إذا رأت ذلك طبقا لأنواع المناشط التي يقومون بها وأهميتها. وقد يكون تدخل الدولة شاملا لجميع القطاعات أو في قطاع دون الآخر، وتتكفل بمسؤولية الإشباع في هذا القطـــاع إشباعا كاملا طبقا لمستوي الحياة في المجتمع، كأن تتحمل مسئولية التعلـــيم كاملـــة أو العلاج أو التأمين ضد البطالة أو العجز ... الخ ولا يكون هـــناك من الثغرات ما يحاول الأفراد ملئها بمجهودهم الخاص فيتجهون إلى غيـــر ذلـــك مـــن المجـــالات، وقد يقف مجهود الدولة عند حد معين فتكمل التنظـــيمات الأهلية هذا المجهود ارتفاعا بمستوى الإشباع، ونخلص من هذا إلـــى أن مفهوم الرعاية الاجتماعية واسع عريض يشمل عديدا من الخدمات، مـــن بينها برامج الخدمات الاجتماعية، وهي موجودة في جميع المجتمعات، ولكـــن مـــستويات برامج الرعاية الاجتماعية تختلف من مجتمع لآخر، فهي موجودة في جميع المجتمعات لأنها ضرورية لبقاء الإنسان، ولكن مستوياتها تختلف وفقا لفلسفة مجتمع معين دون آخر، وطبقا للنظرية الاجتماعية السائدة فـــيه، ومـــن هذا المنطلق تختلف النظرة إلى الرعاية الاجتماعية من مجتمع لآخر وفقا لأهميتها وبرامجها ومستوياتها.

الخدمة الاجتماعية كمهنة علمية

استقرت العلوم الاجتماعية منذ زمن طويل في أذهان الناس، ووضحت موضـــوعاتها ومجالاتها وأساليبها ... الخ وعليه لا نكاد نجد من يختلط عليه الأمـــر بـــين موضـــوعات علم الكيمياء وعلم الطبيعة على سبيل المثال، أما العلـــوم الإنـــسانية عامـــة والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة، فهي تعانى من الغموض واللبس والتداخل في مفاهيمها ومصطلحاتها، ويرجع سبب ذلك إلى جملة من العوامل، لعل أهمها حداثة هذه العلوم وتداخلاها مع بعضها.

ولم تخل الخدمة الاجتماعية، باعتبارها إحدى العلوم الحديثة التي تهتم

بالمجالات الاجتماعية، من هذا اللبس والغموض والتداخل، حيث إنه لم يتفق المتخصصون في هذا المجال بعد على تعريفات تصويرية أو إجرائية محددة للخدمة الاجتماعية وطرقها ومجالاتها. إننا نستطيع تصور الإنسان العادي لو سألناه عن مفهومه الذهني للخدمة الاجتماعية حيث يجيب أنها مساعدة الناس المحتاجين.

أما مفهوم الخدمة الاجتماعية عند المتخصصين فإن الأمر يختلف ذلك؛ لأنهم يواجهون صعوبات كثيرة في وضع تعريف تصوري جامع مانع شامل، يـدل دلالــة محددة واضحة وقاطعة عن جوانب مفهوم الخدمة الاجتماعية، وترجع هذه الصعوبة لحداثة مهنة الخدمة الاجتماعية، ولتطورها السريع منذ نـشأتها فـي بدايـة القـرن الماضي (1913م) وحتى الآن، وعليه أصبحت التعاريف قاصرة على مجارات هذا التطور السريع والمتلاحق لمهنة الخدمة الاجتماعية، ويرجع أيضا إلى تعدد مجالاتها وميادينها وأدوارها وأهدافها في كل مجتمع.

وحتـى تتـضح الـصورة فإن الضرورة تقتضي أن نستعرض بعض التعاريف وفق سياقها التاريخي وذلك كما يلي : -

تعريف الخدمة الاجتماعية

فـي عـام 1925م عرفها (وليم هدسون) بأنها « خدمة فنية تتضمن علمـا ومهـارة، ونحـاول بها مساعدة الفرد على مقابلة احتياجاته في بيئة الاجتماعـية، كمـا أنها تعمل من ناحية أخرى على إزالة العوائق التي تمنع الفرد من الحصول على أقصى ما تسمح به قدراته » [1].

---

(1) محمد كامل البطريق (الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن) القاهرة 1961م ص ص 10، 11.

وفـــي تطــور تاريخـــي لاحق، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1948م عــرفها الأخــصائي الاجتماعـــي الأمريكـــي (ستروب) في التالي: « الخدمـــة الاجتماعية فن يستخدم مختلف الموارد لسد حاجة الفرد والجماعة والمجتمع بطريقة علمية تعين الناس ليساعدوا أنفسهم » (1).

وفـــي الكــتاب الــسنوي للخدمة الاجتماعية الصادر سنة 1954م في الـــولايات المتحدة الأمريكية نجد التعريف التالي « الخدمة الاجتماعية خدمة فنية ترمي إلى مساعدة الناس سواء كانوا أفراد أو جماعات للوصول بهم إلى تكـــوين علاقـــات مرضـــية ومستوى من الحياة يتفق مع رغباتهم وقدراتهم وميولهم الخاص » (2).

وعندما تم توطين الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي عرفها الدكتور أحمـــد كمال أحمد عام 1973م بأنها « طريقة علمية لخدمة الإنسان، ونظام اجتماعـــي يقـــوم بحـــل مـــشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجـــودة في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد نظم اجتماعية يحتاجها المجتمع تحقيق رفاهية أفراده » (3).

ونجد أن الدكتور الفاروق زكي يونس يعرفها عام 1978م في التالي:- « الخدمـــة الاجتماعـــية مهـــنة إنسانية تعمل على تهيئة أسباب التغير تحقيقا للـــرفاهية الاجتماعـــية، أســـلوب منهجـــي يجـــند طاقات الأفراد وجماعات والمجـــتمعات المحلية بتدعيم قدراتها وإمكانيتها و علاج مشاكلها على أساس المساعدة الذاتية وفي إطار الأيديولوجي للمجتمع » (4).

---

(1) د. سيد أبوبكر حسنين وآخرون، « الخدمة الاجتماعية في النظام الاشتراكي »، القاهرة 1966، ص428.

(2) د. إحسان النوحي، الخدمة الاجتماعية في القرن العشرين، القاهرة 1956م ص22.

(3) د. أحمد كمال أحمد، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م ص 33.

(4) د. الفاروق زكي يونس، « الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي »، عالم الكتب، القاهرة 1978م ص14.

وإذا قمنا بتحليل التعاريف التي تم عرضها خاصة الأجنبية منها نجد أنها ساهمت في التعريف بالخدمة الاجتماعية والكشف عن طبيعتها، ألا أنها تأثرت بأيديولوجية معينة ومبررة عن واقع المجال التطبيقي الذي تمارس فيه الخدمة الاجتماعية في المجتمع الغربي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تأثرت هذه التعاريف بالاتجاهات الليبرالية (الحرية الفردية) السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وكرست مركزية الاهتمامات بالفرد، وتكيفيه مع البيئة التي يعيش فيها، ومدى تيسير العلاقة بينه وبين غيره في هذه البيئة، ومن ناحية أخرى مساعدته على تدعيم قدراته وتوجيه شئونه معتمدا في ذلك على إمكانيته الذاتية أولا. وهذا ما يفسر بأن طريقة خدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية بأنها أقدم الطرق أو المناهج وأوسعها انتشارا وأكثرها تقدما من الناحيتين النظرية والتطبيقية كما سيأتي بيانه في هذا الكتاب.

وفي مجتمعاتنا العربية التي تتميز بخصائص لاتتوفر في المجتمعات الغربية ذلك لخصوصية المجتمعات العربية التي تكون فيها درجة التضامن الاجتماعي عالية وذات نسيج اجتماعي متماسك ومتجانس وتعيش في أوضاع سياسية واجتماعية ذات اتجاهات أيديولوجية أساسها تراث ثقافي ديني وعرف اجتماعي يضبط حركتها، كما أن أغلب أقطار الوطن العربي تتجه إلى تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مستهدفة حل مشاكل التخلف، وعليه فالخدمة الاجتماعية التي تمارس في المجتمعات العربية تعتمد في أساسها النظري والتطبيقي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعيشها هذه المجتمعات، وبالتالي تتخذ مهنة الخدمة الاجتماعية اتجاهات تتلاءم مع هذه الأوضاع، حتى تستطيع أن تحدد مستهدفاتها في مجال التغير الاجتماعي، وعليه ظهرت معارضة قوية وكثيرة على التعريفات الغربية للخدمة الاجتماعية وبدأ المتخصصون العرب يصيغون تعريفات أكثر ملائمة لأوضاع المجتمعات العربية، بقصد وضع مهنة الخدمة الاجتماعية في

الوطن العربي في مستوى يؤهلها للمشاركة مع المهن الأخرى لأحداث التغير الاجتماعي المقصود.

مفهوم الخدمة الاجتماعية

بصفة عامة يمكننا توضيح مفهوم الخدمة الاجتماعية من خلال مجموعة من الأسس والمدركات النظرية التي توجه الممارسين للخدمة الاجتماعية، وترشد وترتقي بمستويات أدائهم التطبيقي مع الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتنحصر الأسس التي يقوم عليها مفاهيم الخدمة الاجتماعية في الآتي :-

1 - مهنة الخدمة الاجتماعية لها قاعدتها العلمية التي تتكون أساسا من جملة من المعارف والعلوم الموجودة في العلوم الاجتماعية، وأيضا من مجموعة التطبيقات التي تحولت إلى خبرة معرفية ساعدت في إثراء الأساس النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية، كما لها طرقها المنهجية (الأساسية ـ خدمة الفرد ـ خدمة الجماعة ـ تنمية وتنظيم المجتمع)، كما أن لمهنة الخدمة الاجتماعية طرقا ومناهج علمية مساعدة، وهي البحث الاجتماعي وإدارة المؤسسات الاجتماعية، كما أن لها أساليبها المهنية الفنية التي تطبق بها تلك الطرق المنهجية، كما أن للمهنة مهارات فنية أهمها، المهارة في تكوين علاقة مهنية هادفة مع المؤسسة التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي، كما أن لمهنة الخدمة الاجتماعية تفسيراتها (فلسفتها) ومعاييريها وقيمها الأخلاقية، ولها تنظيماتها المهنية والمتخصصون الذين يمارسون هذه المهنة.

2 - تهدف الخدمة الاجتماعية بصفة أساسية إلى إحداث تغيرات اجتماعية مرغوب فيها في الأفراد والجماعات والمجتمع، وذلك بهدف إيجاد تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية، كما أنها تستهدف مساعدة

الأفــراد والجماعات والمجتمع على استثمار أقصى القدرات الموجودة، والوصول بها إلى مستويات اجتماعية مرغوب فيها.

3 ـ لتحقيق أهداف التغير الاجتماعي لمهنة الخدمة الاجتماعية فإنها تعمل فــي مجالات متعددة ومختلفة مثل المجال المدرسي ـ المجال الطبي ـ المجــال العمالي ـ المجال الريفي ـ مجال الأحداث والطفولة ـ مجال رعاية الشباب، وغيرها من المجالات.

4 ـ تــتعاون مهــنة الخدمة الاجتماعية مع غيرها من المهن الأخرى في المجــالات المختلفة لمساعدة الأفراد والمجتمعات والمجتمع، للوصول إلى إحداث تغير اجتماعي مقصود.

5 ـ تقــوم الخدمـــة الاجتماعية باستثمار الموارد المتاحة والكامنة لتحقيق أهدافها.

6 ـ بالــضرورة تتفق أساليب الخدمة الاجتماعية وممارساتها التطبيقية مع اتجاهات المجتمع وفلسفته وأيديولوجيته الذي تعمل فيه.

علاقات الخدمة الاجتماعية بالعلوم الإنسانية

محــور العمــل فــي مهنة الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والجماعات والمجــتمع، وتنطلق في عملها على أساس فهم الأفراد، وعليه فإن الضرورة تستلزم الارتباط بالعلوم التي تدرس الإنسان كفرد يتميز عن غيره من الأفراد الآخــرين وإذا كانــت الحقيقة أن جميع العلوم توظف لخدمة الإنسان سواء الطبيعــية مــنها وغير الطبيعية، ألا إنه يلاحظ أن بعض العلوم ركزت على دراسة الإنسان مباشرة وهي العلوم الإنسانية، حيث تناولت هذه العلوم دراسة الإنــسان فــي جميع أحواله كفرد وكعضو في جماعة وكعضو في مجتمع، وعلــيه أصبح من الضرورة بمكان لمهنة الخدمة أن تكون على دراية وإلمام

بـــتطور نتائج العلوم الإنسانية، وبالقدر الذي يمكن الأخصائيين الاجتماعيين من فهم الحالات التي يعملون معها سواء أكانوا أفرادا أو جماعات أو مجتمعا وذلك كما يلي :-

أولاً: علاقة الخدمة الاجتماعية بالعلوم البيولوجية :

تـــنوعت العلـــوم بحسب مكونات الفرد والجماعة والمجتمع، فالإنسان كفـــرد لـــه مكوناته الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية، ونجد أن العلوم البيولوجـــية، كوظائـــف الأعضاء والصحة العامة والطب والتغذية والوارثة، يـــدرس كـــل منها الإنسان في تخصصه من الناحية الجسمية، فعلم وظائف الأعـــضاء يـــدرس أجهـــزة جـــسم الإنسان في ميدان تخصصه من الناحية الجـــسمية، وكيفية أداء الأجهزة لوظائفها الحيوية، وعلم الصحة يدرس كيف يعـــيش الإنـــسان فـــي حالـــة صحية جيدة ومستوى مرض عنه وخال من الأمـــراض، كما يهتم هذا العلم بوسائل العلاج ووسائل الوقاية من الأمراض التي تكون دقائقها وتفصيلاتها واضحة في مهنة الطب.

وعلـــم الـــتغذية يدرس كيفية إشباع الحاجة إلى الطعام بطريقة صحية فعالـــة طـــبقا لحاجة الجسم إلى عناصر الغذاء المختلفة، وعلم الوارثة يدرس انتقال الصفات الوراثية للإنسان عبر الأجيال المتعاقبة، والكشف عن القوانين التـــي تحكـــم هـــذا الانـــتقال للارتفـــاع بالمستوى التكويني للجسم، ويستفيد الأخـــصائي الاجتماعـــي مـــن هـــذه العلـــوم في تعامله مع الفرد والجماعة والمجتمع، وعليه فإن الضرورة تستلزم أن يتعرف هذا الأخصائي على نتائج العلـــوم البيولوجية حتى تتوفر لديه حصيلة معرفية تمكنه من التعامل الفعال مع الأفراد والجماعات والمجتمع [1].

(1) محمد كامل البطريق وآخرون " مدخل إلى الخدمة الاجتماعية "، القاهرة الحديثة، القاهرة 1969م، ص ص 25، 26، 27.

ثانيا: علاقة الخدمة الاجتماعية بالعلوم النفسية :-

يهـتم علـم الـنفس بفروعه المختلفة بدارسة العوامل النفسية والعقلية والـسلوكية للإنسان وتأثير ذلك في دوافع السلوك، وكذلك معرفة قياس ذكاء الأفـراد وقـدراتهم الخاصة التي تساعد الأخصائي الاجتماعي في عمله مع الأفراد، وتوجيههم طبقا لقدراتهم وميولهم.

ثالثا: علاقة الخدمة الاجتماعية بعلم الاجتماع :

إن علـم الاجـتماع يدرس العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والظواهر الاجتماعـية والمشكلات الاجتماعية دراسة نظرية وصفية وعملية وتحليلية، في محاولة الوصول للكشف عن العوامل المسببة لنشوء الظاهرة أو المشكلة، وكـذلك القوانـين التي تحكم الظاهرة الاجتماعية وتفسيرها. وبالتالي يستفيد الأخـصائي الاجتماعـي مـن نـتائج هـذا العلم في فهم ومعالجة الظواهر الاجتماعـية والمـشكلات الاجتماعـية، ويـؤكد الكثير من علماء الاجتماع المحدثـين أن مهمة الخدمة الاجتماعية تبدأ حين تنتهي مهمة علم الاجتماع، حـيث تستعين مهنة الخدمة الاجتماعية بنتائج الدراسات التي يصل إليها علم الاجتماع لسد أوجه النقص ووضع خطط للعلاج .

رابعا : علاقة الخدمة الاجتماعية بالعلوم التي تدرس المجتمعات :

تـوجد مجمـوعة مـن العلوم تدرس المجتمعات، فعلم الاقتصاد يدرس العلاقـات الإنـسانية فـي مجـالات الإنتاج، ويدرس كذلك اقتصاديات الفرد والأسـرة والمجتمع، وعلوم القانون تدرس تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع وجماعاتـه بواسطة التشريعات المختلفة، وعلم النظم السياسية يدرس علاقات الأفـراد المتعلقة بالسلطة في المجتمع ونظام الحكم، وعلم الصحة الذي يدرس ويوضـح بأن الميكروب وما يرتبط به ما هو إلا وسيلة ناقلة للأمراض، وأما مسبباتها الحقيقية فترجع إلى الظروف الاجتماعية القاسية التي يعيشها الأفراد.

وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يكون ملما بنتائج هذه العلوم أولا بأول، فمثلا يحتاج إلى حقائق علم الاقتصاد ليساعد في التوجيه السليم للفرد والأسرة في ترشيد الاستهلاك والإنفاق، كما تقدم الحقائق الاقتصادية المعلومات اللازمة لتقدير إمكانيات المجتمع ومصادر ثروته التي يمكن استغلالها لتحقيق المواءمة المستمرة بين حاجات الأفراد المتزايدة وبين موارد البيئة المتاحة.

والخدمة الاجتماعية تستفيد من علوم الإحصاء ونتائجها في تحليل البيانات في الدراسات الميدانية للمشكلات المجتمعية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي.

والعلوم الدينية تشكل أهمية كبيرة للأخصائي الاجتماعي ذلك بأن الدين من أهم المقومات الأخلاقية التي تحدد علاقة الفرد مع غيره من الأفراد، كما أن القواعد والنصوص الدينية تعتبر أهم النظم التي تبني عليها المجتمعات، وتؤثر في سلوك الأفراد والجماعات، ذلك بأن الشريعة الإسلامية بصفة خاصة تناولت ونظمت الحدود في الكثير من المسائل التي يتعرض لها الناس في حياتهم كالزواج والطلاق والحضانة والنفقة والوصاية والزكاة والميراث ...الخ عليه فإن الحاجة تدعو الأخصائي الاجتماعي إلى التعرف على آراء المتخصصين في العلوم الشرعية (الدين)، وخاصة الآراء المتعلقة بالموضوعات الحيوية المتصلة بحياة الناس حتى تمكنه من مساعدة من يخدمهم في التغلب على مشكلاتهم التي يعانون منها.

خامسا: تكامل العلوم الإنسانية :

يلاحظ أن العلوم التي تدرس الإنسان كل منها يتخذ أساليب ومعالجات نظرية تكاد تكون منفصلة كل منها عن الآخر، في المقابل نجد أن الإنسان كل متكامل ومتفاعل حيث إن عوامل الشخصية التي تميز الإنسان عن غيره من بني جنسه تتكون من (عوامل جسمية + عوامل نفسية + عوامل عقلية

+ عوامل اجتماعية)، والعوامل الأربعة المشار إليها متداخلة ومرتبطة ومتفاعلة ومؤثرة في بعضها البعض، وضعف أو انحراف أي عامل في تأدية وظائفه سلبا أو إيجابا يؤثر في بقية العوامل، فعلى سبيل المثال تعرض الإنسان إلى عاهة جسمية تؤثر تأثيرا كبيرا في النواحي النفسية والعقلية والاجتماعية وهكذا ....

ولكن يلاحظ أن اغلب العلوم الإنسانية تتناول، في دراسات الإنسان، مكونات ومدركات نظرية تجعل هذه العلوم كل منها منعزل عن الآخر نظريا، ولكن في الواقع أن الإنسان كل متكامل، وأن العزل القصد منه الدراسة والبحث النظري لزيادة التوصل إلى الحقائق المعينة لتقديم أرقى ألوان الرعاية للإنسان.

والخدمة الاجتماعية في تطبيقاتها وعملها مع الأفراد والجماعات والمجتمعات تؤمن بهذا التكامل، بل تنطلق منه في تأسيس كل برامج عملها من الرؤية المتكاملة للإنسان من خلال التفاعل بين عوامل الشخصية جميعا، وبالتالي فإن الحاجة والضرورة تدعو إلى تكامل العلوم الإنسانية [1].

مقومات مهنة الخدمة الاجتماعية

اعترف العالم في القرن العشرين بمهنة الخدمة الاجتماعية وأصبحت لها مناهج معروفة تميزها عن غيرها من المهن الأخرى في المجتمع، وبالتالي عملت على الوصول إلى مقومات ترتكز عليها في تطوير أساليبها وعملها مع الأفراد والجماعات والمجتمع والمقومات هي :-

---

(1) د. سيد عويس، " الخدمة الاجتماعية دورها القيادي في مجتمعنا الاشتراكي المعاصر "، القاهرة، 1970م ص42.

1 ـ استناد مهنة الخدمة الاجتماعية على قاعدة علمية :ـ

لم يتبلور بعد إلى درجة كافية معرفة علمية نظرية خاصة بالخدمة الاجتماعية حتى وقتنا الحاضر، كما هو الحال في المهن الأخرى، ذلك لأن الخدمة الاجتماعية تستفيد من العلوم الاجتماعية ونتائج ما توصلت إليه هذه العلوم من قوانين وحقائق، فعلى سبيل المثال تستفيد مهنة الخدمة الاجتماعية من الحقائق والقوانين التي توصل إليها علم النفس والخاص بمراحل نمو الشخصية وديناميكيات السلوك الفردي والجماعي والدوافع المختلفة، وتستفيد مهنة الخدمة الاجتماعية من دراسات علم الاجتماع المتعلقة بالتغير الاجتماعي والتنظيمات الاجتماعية والنظم الاجتماعية المختلفة، والعمليات الاجتماعية، والأنماط الثقافية للمجتمعات الريفية والحضرية وغيرها من الموضوعات التي يبحثها ويدرسها علم الاجتماع، وتستفيد مهنة الخدمة الاجتماعية من علم الاقتصاد في فهم القوانين والعمليات الاقتصادية وتأثير العوامل الاقتصادية على المشكلات الاجتماعية، وعليه تؤدي دراسة العلوم الاجتماعية إلى إكتساب الأخصائيين الاجتماعيين السمات الضرورة العلمية التالية :ـ

أ ـ استخدام المنهج العلمي في التفكير.

ب ـ الاعتماد على الموضوعية في الحكم على الأمور.

جـ ـ توظيف الملاحظة العلمية وقوتها.

د ـ الفهم والإدراك الواعي للأمور.

هـ ـ القدرة على التنبؤ بالمستقبل من خلال الدراسة العلمية للماضي والحاضر.

و ـ القدرة على الأداء الأفضل، والقدرة على النقد والنقد الذاتي وتقويم الذات.

هـذا وتـستفيد مهـنة الخدمـة الاجتماعية كذلك من بعض العلوم الطبيعـية كالطـب فـي الأمـراض وتأثيرها على الأفراد والجماعات والمجتمع [1].

2- مهـنة الخدمـة الاجتماعـية لهـا مجموعة من الأساليب والطرق المنهجية:-

أصـبح في الوقت الحاضر ثلاثة طرق أو مناهج للخدمة الاجتماعية، وهـذه المـناهج الرئيـسية الـثلاثة تحدد وتوجه أساليب عمل الأخصائيين الاجتماعيـين فـي أدائهم للعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمع والطرق، والمناهج الرئيسية الثلاث هي :-

1 – طريقة أو منهج خدمة الفرد.

2 – طريقة أو منهج خدمة الجماعة.

3 – طريقة أو منهج تنمية وتنظيم المجتمع.

ويـذهب الكثيـر مـن الأساتذة والكتاب والمتخصصين في مهنة الخدمة الاجتماعية إلى أنه توجد طريقتان أو منهجان آخران للخدمة الاجتماعية هما :-

1 – طريقة البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية.

2 – طريقة إدارة المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية.

وعلـيه نجـد أن الأسـاليب الفنية التي تستخدمها المهنة في ممارسة مناهجها وطرقها المختلفة، قد تطورت تطورا كبيرا، وأدت هذه الأساليب إلى الارتقاء بالمستوى المهني للأخصائي الاجتماعي.

---

(1) د. أحمد مصطفى خاطر، " الخدمة الاجتماعية – نظرة تاريخية – مناهج الممارسة – المجالات "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984م ص 134.

3- المهارة المهنية :-

توصلت مهنة الخدمة الاجتماعية بفضل الخبرات التي اكتسبتها من خلال الممارسات التطبيقية للمهنة إلى جملة من المهارات الفنية، منها المهارة في تكوين علاقات مهنية هادفة مع الفرد والجماعة والمجتمع، والمهارة في تحليل المواقف المختلفة، والمهارة في فهم مشاعر الحالات التي يعمل معها الأخصائي الاجتماعي، وغيرها من المهارات الفنية المساعدة على الارتقاء بمعدلات أداء الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

4- أهداف مهنة الخدمة الاجتماعية :-

يتفق العاملون في مجالات الخدمة الاجتماعية بأن للمهنة ثلاثة أهداف تسعى إلى تحقيقها هي :-

1 / أهداف إنشائية : وهي الأهداف المتعلقة بعمليات التنشئة الاجتماعية وغرس كل مورثات المجتمع وثقافته في النشء الجديد والعمل على تعديل بعض العادات والتقاليد غير المرغوب فيها .... الخ.

2 / أهداف وقائية : وهذه الأهداف تتعلق بحماية الأفراد والجماعات والمجتمع من انتشار الانحرافات، وظهور المشكلات وذلك باستثمار وتوظيف قدرات الشباب والفئات العمرية الأخرى لخدمة المجتمع عن طريق نشر الألوان المختلفة من البرامج الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية في مؤسسات المجتمع المختلفة، وخاصة تلك التي تقدم خدماتها إلى الشباب، مثل المؤسسات التعليمية باختلاف مستوياتها والأندية الرياضية والجمعيات الأهلية الأخرى مثل الحركة العامة للكشافة وجمعيات الهلال الأحمر ... الخ.

3 / أهداف علاجية : وهي الأهداف التي تتعلق بالمشاكل الاجتماعية والتخفيف من حدة الانحرافات وعلاجها عن طريق مجموعة من البرامج العلمية.

4- المعايير الأخلاقية لمهنة الخدمة الاجتماعية :-

لمهنة الخدمة الاجتماعية مجموعة من المعايير يؤمن بها الأخصائيون الاجتماعيون، مثل احترام كرامة الفرد، وتقبل الفرد والجماعة والمجتمع دون تحيز، الاعتراف بحق كل فرد في تقرير مصيره بنفسه مادام لا يشكل خطرا علـــى نفـــسه وعلى الآخرين، والثقة في الحالات التي يتم تقديم الخدمة إليها وعدم التشكيك فيها (1).

الركائز الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية

للخدمـــة الاجتماعية ركائز أساسية لايستقيم العمل ولا تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تعمل خارج هذه الركائز الأساسية وهي كالتالي:-

1 - الحالة (العميل).

2 - الأخصائي الاجتماعي.

3 - الأساليب المهنية للخدمة الاجتماعية.

4 - المؤسسة الاجتماعية.

وحتى نستطيع توضيح وتحليل الركائز الأساسية الأربعة لمهنة الخدمة الاجتماعية فإن الضرورة تقتضي منا توضيح الآتي : -

أولا : العميل (الحالة) (*) :

يعتبـــر العمـــيل أو الحالة هو محور العمل المهني للخدمة الاجتماعية

---

(1) محمود حسن، " مقدمة في الرعاية الاجتماعية "، القاهرة الحديث، القاهرة. 1969م ص ص41 ، 42.

(*) يستخدم مصطلح العميل في الخدمة الاجتماعية على كل حالة سواء كانت فردا أو جماعة أو مجتمعا يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي، ويعبر مصطلح العميل كذلك عن الحالات المحتاجة إلى خدمات الأخصائي الاجتماعي والمؤسسة الاجتماعية سواء كانت هذه الحالة فردا أو جماعة أو مجتمعا كذلك.

سواء كان هذا العميل فردا أو جماعة أو مجتمعا سويا أو غير سوي، وتعتمد الخدمات التي تقدم للعميل على مستوى التطور الذي وصلت إليه مهنة الخدمة الاجتماعية نظريا وتطبيقيا مثل مبادئ وأساليب العمل والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وما استفادته من المعارف والمهارات التي كانت للعلوم الأخرى، فعلى سبيل المثال العميل الذي تقدم له الخدمة كفرد فإن الأخصائي الاجتماعي يحتاج أن يكون ملما إلماما كافيا بطبيعة الظروف الاجتماعية والنفسية المؤثرة في شخصية العميل، وكذلك الظروف البيئية التي نشأ فيها العميل، والتي تشمل على الاحتياجات الحيوية اللازمة (الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية) والقواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الذي يعيش فيه العميل، وعلى ذلك فإن الضرورة تتطلب من الأخصائي الاجتماعي إن يكون ملما إلماما العلوم الإنسانية والاجتماعية المتصلة بحياة العميل (فرد ـ جماعة ـ مجتمع) وأهم هذه العلوم علم النفس وفروعه، وعلم التربية، والصحة العامة، والقانون، ويلاحظ أن العميل الذي تقدم له الخدمات الاجتماعية في جماعة فإن الأخصائي الاجتماعي عليه في هذه الحالة أن يكون ملما إلماما كافيا بحياة الجماعات وتأثيرها في حياة الفرد، وأيضا الظروف الاجتماعية المؤثرة في نمو وتطور هذه الجماعات، وبالتالي فإن الأخصائي الاجتماعي في هذه الحالة يتطلب أن يكون ملما أيضا إلماما كافيا بالعلوم التي تدرس حياة الجماعات وعندما يكون العميل الذي تقدم له الخدمات الاجتماعية في شكل مجتمع محلي فإن الضرورة تقتضي من الأخصائي الاجتماعي أن يكون ملما إلماما كافيا بدراسة حياة المجتمعات المحلية وتركيبها والعوامل المؤثرة في تطورها وتنميتها وكيفية دراستها والتعرف على احتياجاتها، وهذا يستلزم اطلاع الأخصائي الاجتماعي على العلوم الاجتماعية التي تدرس حياة المجتمعات كعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقانون.

إن الأخصائي بصفة خاصة يهتم اهتماما كبيرا بسمات العميل الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية باعتبار أن هذا العميل فرد لـــه ذاتيته المميزة عن غيره من الأفراد، ويتطلب ذلك دراسة مراحل النمو لحياة الفرد، فسمات مـــرحلة الطفـــولة تخـــتلف عن سمات مرحلة الشباب وعن مرحلة الرجولة والـــشيخوخة، ذلـــك لأن لكـــل مرحلة خصائصها النفسية والجسمية والعقلية والاجتماعية.

ثانيا: الأخصائي الاجتماعي :-

هـــو شـــخص متخصص مهنيا يقوم بممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، ويتم إعداد الأخصائي الاجتماعي إعداد علميا وتطبيقيا حتى يصل إلى مستوى يكـــون فيه قادرا على القيام بتطبيق طرق الخدمة الاجتماعية ومجالاتها، عليه فإن الأخصائي الاجتماعي يجب أن يتميز بميزات أربعة هي :-

1- أن يـــزود الأخـــصائي الاجتماعـــي بالمعلـــومات الكافية عن الأفراد والجماعـــات والمجتمعات التي يعمل معها، سواء كانت هذه المعلومات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو صحية أو نفسية ... الخ.

2 - أن يـــزود الأخصائي الاجتماعي بالمهارات اللازمة الكافية لممارسة طـــريقة خدمة الفرد وخدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية أو طريقة تنمية وتنظيم المجتمع، وما تتطلبه هذه المهارة من إدراك واع وتطبيق مبادئ وأساليب مهنة الخدمة الاجتماعية.

3- أن يـــزود الأخـــصائي الاجتماعـــي بمجموعة من الخبرات المتصلة بطبـــيعة النشاط الذي يشترك فيه الأخصائي مع العملاء، مثل الخبرات الرياضـــية والثقافية والفنية، وهذه الخبرات تساعده على إدراك مايقدم من الألوان المختلفة من الأنشطة للأفراد والجماعات والمجتمع.

4 - يجـــب على الأخصائي الاجتماعي أن يتزود بالاتجاهات والسلوكيات

الشخصية كالمقدرة على حب الناس، والرغبة في العمل معهم أو تقدير ظـــروفهم، وضـــبط النفس، والمحافظة واحترام المواعيد، وغيرها من الــسلوكيات والاتجاهــات اللازمة لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، واكتــساب الــصفات والمهارات المهنية التي تمت مناقشتها في النقاط الأربع السابقة، فإن ذلك يستند إلى ثلاثة أسس رئيسية هي :-

- الدراسة النظرية.
- التدريب العملي للأخصائي الاجتماعي خلال سنوات الدراسة.
- الممارســة الفعلــية لمهــنة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات الخدمة الاجتماعــية باخــتلافها، مــثل المؤســسات التعليمــية والمؤسسات الاجتماعية الخاصة بالرعاية الاجتماعية والأندية وأجهزة تنمية وتنظيم المجتمع ... الخ.

وتعتبــر هذه الأسس الثلاثة محور إعداد الأخصائيين الاجتماعيين في الخدمة الاجتماعية.

ثالثا: الأساليب المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية :-

نقــصد بالأساليب الخطوات المهنية التي تتم أثناء تقديم خدمات موجهة إلى الأفراد والجماعات والمجتمع .

وتــشمل هــذه الخطــوات على الدراسة، والتشخيص والعلاج، فالفرد العمــيل صـــاحب المشكلة يحتاج إلى دراسة حالته دراسة اجتماعية، وتحليل الظروف التي أدت إلى المشكلة، ثم وضع خطوات رئيسية لمواجهة المشكلة، وفـــي العمـــل بطريقة خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية، فإن الأخصائي الاجتماعـــي يركز على نمو الجماعة، الذي يحتاج من الأخصائي الاجتماعي إلـــى الدراســـة العلمـــية للتعـــرف على قدرات أعضاء الجماعة ومهاراتهم وظروفهم بهدف وضع خطة للعمل مع الجماعة.

وفي طريقة تنمية وتنظيم المجتمع، فإن الأخصائي الاجتماعي يستعين بمناهج البحث الاجتماعي، في دراسته للمجتمع بهدف التعرف على احتياجات المجــتمع، وتحلــيل المعلــومات والبيانات اللازمة لعملية التخطيط والتنمية الاجتماعية للمجتمع الذي يعمل فيه الأخصائي الاجتماعي.

رابعا: المؤسسة الاجتماعية :ـ

تعتبـــر المؤسسة الاجتماعية هي الميدان الذي تمارس فيه مهنة الخدمة الاجتماعـــية، ويلاحـــظ أن المهـــنة لاتمـــارس فـــي المؤسسات الاجتماعية المختصة، بل تمارس أيضا في كافة أنواع المؤسسات الأخرى بهدف معاونة هـــذه المؤســـسات على تفعيل دورها في المجتمع، فالمدرسة مؤسسة تعليمية تمـــارس داخلها مهنة الخدمة الاجتماعية بهدف مساعدة التلاميذ على التمتع بظـــروف اجتماعية تساعدهم على التحصيل الدراسي دون إعاقة، والمصنع يـــستفيد من مهنة الخدمة الاجتماعية في تطوير العمل داخل المصنع وزيادة الإنـــتاج، والاهتمام بأحوال العاملين بالمصنع، والمستشفى، كمؤسسة صحية علاجـــية، تستفيد من مهنة الخدمة الاجتماعية في استكمال العلاج في جانبه الاجتماعـــي، مثل إدخال الطمأنينة والهدوء للمريض حتى يستفيد من العلاج الطبي ليساعده على الشفاء.

إن المؤســـسات الاجتماعـــية تعمـــل في إطار القيم والعرف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وتحدد أهداف هذه المؤسسات ومستويات تقديم الخدمة التي تحدد أساسا من ثقافة (*) المجتمع ولا تهدف المؤسسة الاجتماعية إلى كسب مادي، هذه هي الركائز التي تعتمد عليها مهنة الخدمة الاجتماعية.

❊ ❊ ❊ ❊

(*) نقصد بثقافة المجتمع « تلك القيم والعادات والتقاليد ولعرف ولمعتقدات الدينية السائدة ».

الفصـل الثانـي

مبـادئ الخـدمة الاجتماعية

المبدأ هو حقيقة أساسية لها صفة العمومية، **وقد يصل الإنسان** إلى هذه الحقيقة عن طريق الخبرة والمنطق، أو عن **طريق** التجريب المقنن، ومبادئ الخدمــة الاجتماعــية لــم يصل إليها العاملون بمهنة الخدمة الاجتماعية عن طريق التجريب المقنن، وإنما وصلت عن طريق تحليل خبرات كثيرة مر بها عــدد كبيــر من الأخصائيين الاجتماعيين. أي إن مبادئ الخدمة الاجتماعية لازالت في مرحلة الفروض الأساسية المدعمة بالخبرات، ولكنها لم تصل بعد إلــى مــستوى القوانــين الثابــتة. وهــناك اعتقاد يذهب بأن مبادئ الخدمة الاجتماعــية يجــب أن تكون ثابتة لا تتغير بتغير المكان والزمان. فالمبادئ تعــتمد على ناحيتين أساسيتين هما: طبيعة الإنسان الذي تتعامل معه، وفلسفة التغيــر. وحيث إن الإنسان نتاج اجتماعي للعوامل الوراثية والعوامل البيئية، ذلــك لأن اجتماعيته تتفق مع البيئة التي عاش فيها، وعليه فإن طبيعة الناس تختلف من مكان إلى آخر، وبالتالي فأن فلسفة التغيير تختلف من مجتمع إلى آخــر كذلك، وبالتالي فإن مبادئ الخدمة الاجتماعية يمكن بل تخضع للتغيير الملائم لطبيعة المكان والزمان [1].

الأسلــوب :

هو الأداة التي يمكن بها تطبيق المبدأ، فعلى سبيل المثال إذا اعتبرنا أن الديمقــراطية وحــق تقرير المصير، مبدأ من مبادئ الخدمة الاجتماعية، فإن تطبــيق هــذا المــبدأ بــصورة عملية يتخذ صورا مختلفة تحدد طبقا للمكان والزمان.

(1) د. محروس محمد خليفة، « ممارسة الخدمة الاجتماعية – دراسات في التغيير المخطط »، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992م، ص31.

تنحصر مبادئ الخدمة الاجتماعية في الآتي : –

أولا : مبدأ المساعدات الذاتية :

يقــوم هــذا المــبدأ على قدرة الفرد على مساعدة نفسه ذاتيا وأن يشبع حاجاتــه الضرورية بنفسه دون مساعدة من الآخرين، وأن يعالج ويتغلب على مــشكلة من مشاكله معتمدا على قدراته الخاصة وإمكانياته الذاتية، ويلاحظ أن قــدرات الفرد وإمكانياته الذاتية تتأثر بخصائص وظروف المجتمع الذي يعيش فــيه، وكــذلك الجماعــة التي ينتمي إليها، كما تتأثر المساعدة الذاتية بمستوى ونــوع تعلــيم الفرد الذي حصل عليه، والقيم ووسائل الضبط الاجتماعي التي يسير عليها المجتمع، والأساليب التربوية التي يتبعها المجتمع في تنشئة أفراده.

ثانيا: مبدأ التقبل :

إن هــذا المــبدأ يقــوم علــى أساس أن الأخصائي الاجتماعي يتقبل « العميل الحالة » سواء كان فردا أو جماعة أو مجتمعا كما هو، وليس كما يجــب أن يحــب الأخصائي الاجتماعي، وبالتالي فإن الاعتبارات الشخصية والذاتية للأخصائي الاجتماعي لاتتدخل في الحكم على العميل وهي مرفوضة فــي الخدمة الاجتماعية. كما أن اعتبارات الاختلاف في الجنس أو السن أو المــستوى الاجتماعــي والاقتــصادي أو الاتجاه السياسي لايؤثر على قبول الأخــصائي الاجتماعــي للعمــيل؛ ذلــك لأن العلاقة التي تقوم بين العميل والأخــصائي الاجتماعي هي علاقة مهنية فقط. وبالتالي فإن تقبل الأخصائي الاجتماعي للعميل يقوم على مواقف ومظاهر سلوكية مثل :–

1 – احترام العميل لذاته.

2 – احترام ما يصدر عن العميل من آراء.

3 – عــدم التسرع في إصدار الأحكام على سلوك العميل وتصرفاته حتى يعطي فرصة كافية للتعبير عن نفسه.

ثالثا : مبدأ حق تقرير المصير :ـ

يقـــوم هذا المبدأ على الاعتراف بحق كل إنسان أن يعيش الحياة التي يخـــتارها لنفسه، وأن يتجه الاتجاه الذي يرغبه بإرادته الواعية والتي تنسجم مـــع قـــيم المجتمع ومعتقداته، وبالتالي يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يتجنب فرض آراء معينة أو حلول خاصة على العميل بشكل يؤدي إلى سلب هذا الحق. إن حق تقرير المصير ليس حقا مطلقا، ولكن يخضع لبعض القيود التـــي تكون في صالح العميل، أو في صالح الجماعة، والمجتمع الذي يعيش فـــيهما العمـــيل، وبالتالي يمكن أن نحدد هذه القيود، بقيود واعتبارات خاصة بالعمـــيل وأخـــرى خاصـــة بالجماعـــة التي يعيش معها العميل، والمؤسسة الاجتماعية وقيود خاصة بالمجتمع .

رابعا : مبدأ المشاركة :ـ

يقوم هذا المبدأ على فكرة أن الأخصائي الاجتماعي لايقوم وحده بحل مشاكل الأفراد، ولكن يعمل على مشاركتهم في حل مشاكلهم، وذلك من خلال الاعـــتماد علـــى الدراسة العلمية والمهارة العلمية التي تساعد هؤلاء الأفراد علـــى فهـــم مشاكلهم ورسم خطة لعلاج هذه المشاكل يعتمد فيها الأفراد على إمكانـــياتهم الذاتـــية بقـــدر اســـتطاعتهم، مـــع الاستعانة بالموارد والخدمات الاجتماعية المتاحة في البيئة المحيطة، ويتفق هذا المبدأ مع المبادئ الأخرى التـــي تستند عليها مهنة الخدمة الاجتماعية، خاصة مبدأ حق تقرير المصير ومـــبدأ المساعدة الذاتية [1]، حيث ينظر إلى الحالة (العميل) بأنه هو وحده صـــاحب الحق في توجيه حياته، وبالتالي لابد أن يتحمل النصيب الأكبر من المسؤولية في حل مشكلته، ولا يعتمد على الأخصائي الاجتماعي في ذلك، إن

---

(1) د. أحمد كمال أحمد وعدلي سليمان، " الخدمة الاجتماعية والمجتمع "، القاهرة، 1970م ص120.

هذا الأسلوب الإيجابي الذي يتم بين الطرفين العميل والأخصائي الاجتماعي، يقود بلاشك إلى نتيجة مرغوب فيها وهي التشخيص الدقيق للمشكلة والتعرف علـــى كيفـــية علاجهـــا مما يساعد ويدفع العميل إلى وضع الخطة العلاجية موضـــع التطبـــيق. والأخـــصائي الاجتماعي عندما يعمل مع الجماعة فإنه يحـــرص على مساعدة أعضائها، ومساعدة الجماعة ككل على تنمية قدراتها الذاتـــية، والاعـــتماد على مواردها لإشباع احتياجاتها، فالجماعة السوية في طـــريقة خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية، هي تلك الجماعة التي تشارك مـــشاركة فعالـــة في تسيير شئونها، واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وحياة أفـــرادها، ويعتبـــر مـــبدأ المشاركة كذلك من المبادئ الأساسية والهامة في الممارسة العلمية لطريقة تنمية وتنظيم المجتمع، حيث إن نجاح هذه الطريقة يعـــتمد، إلـــى حـــد كبير، على مدى مشاركة المواطنين في إنجاز الخطوات المتعلقة بطريقة تنمية وتنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، ذلك لأن سكان المجـــتمع هـــم أقدر من غيرهم في معرفة ما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح لـــــه، بالإضافة إلى أن اشتراك المواطنين في حل مشاكل مجتمعهم، يساهم علـــى تحمل المسؤوليات تدريجيا، وعدم الاعتماد كليا على الجهود الرسمية التي تقدمها الدولة للمواطنين.

خامسا : مبدأ السرية :

بالنظـــر إلى أن عمل الأخصائي الاجتماعي يتصل في أغلب الأحيان بحياة الناس، وبالكثير من جوانب حياتهم الخاصة، وحيث إن هذه الحياة تتسم بالقدسية والحرمة، عليه فإن عمل الأخصائي الاجتماعي يتسم كذلك بحساسية خاصة، ويتطلب احتياطات معينة حفاظا على حرمات الناس ويلاحظ أن هذا المـــبدأ يـــتخذ أهمـــية خاصة في طريقة خدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية باعتـــبارها أقـــرب الطرق إلى التعرض للمشاكل الفردية والأسرية، وبالتالي أقربها إلى حياة الناس الخاصة. إن التزام الأخصائي الاجتماعي بمبدأ السرية

يــتطلب منه حفظ ما يحصل عليه من بيانات ومعلومات خاصة عن العميل، وأن تبقي في طي الكتمان فلا يسمح بإذاعتها، وكذلك لا يسمح لأحد بالأطلاع علــيها بأي حال من الأحوال. إن مبدأ سرية المعلومات من أهم المبادئ التي تنمــي الشعور بالثقة والاطمئنان في نفس العميل، ولهذا يحرص الأخصائي الاجتماعــي علــى إبــراز هذا المبدأ وتأكيده أمام العميل عندما يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي، وعلى الخصوص في المقابلات الأولى التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي مع العميل، ذلك لأن العلاقة لم تتبلور بعد بين الاثنين. وعلــى أيــة حــال يجــب على الأخصائي الاجتماعي أن يلتزم بجملة من الاعتبارات للمحافظة على مبدأ السرية منها :-

1- يجــب أن يعمل الأخصائي الاجتماعي باتجاه أن العميل هو المصدر الأساسي للمعلومات والبيانات اللازمة لدراسة الحالة.

2- عــدم الاســتعانة في الحصول على المعلومات والبيانات من مصادر أخرى غير العميل ألا في حدود ضيقة وبإذن منه.

3- يجب أن يلتزم الأخصائي الاجتماعي بأن المعلومات والبيانات اللازمة لدراســة العمــيل يجب أن تكون في حدود المشكلة التي يعاني منها العميل فقط.

4- يجــب ألا يتحدث عن الحالات التي يدرسها مع الآخرين من أصدقائه أو أقاربه.

5- يجب ألا يقوم بزيارة العميل في بيته أو عمله إلا باتفاق مسبق.

6- حفــظ كــل مايتعلق بالعملاء من تقارير ومستندات في أماكن خاصة يضمن لها السرية .

7- يجب على المؤسسة أن تخصص أماكن خاصة بالمقابلات التي يجريها الأخصائي الاجتماعي مع العملاء الذين يحتاجون لحل مشاكلهم.

سادسا : مبدأ العلاقة المهنية :

تنشأ بين الأخصائي الاجتماعي وبين العملاء الذين يتعامل معهم، سواء كانــوا أفــرادا أو جماعــة أو مجــتمع، علاقة تتصل بالعمل المهني العلمي للأخــصائي الاجتماعــي، يطلــق علــيها فــي الخدمة الاجتماعية مصطلح « العلاقــة المهنية » تمييزا لها عن أنواع العلاقات الأخرى. تتكون العلاقة المهنــية من مجموعة من المثيرات والاستجابات بين الأخصائي الاجتماعي والعمــيل، يحــددها إطار معين يتشكل طبقا لطبيعة الموقف. وتتميز العلاقة المهنية عن العلاقات الشخصية بالآتي :-

1- العلاقــة المهنــية، وسيلة لغاية محددة هى مساعدة العميل سواء كان فــردا أو جماعــة أو مجتمعا، وذلك لعلاج المشاكل التى يعانى منها العمــيل، بيــنما العلاقة الشخصية تعتبر غاية في ذاتها تشبع حاجات اجتماعية عند الفرد.

2- يــتدخل التوقــيت فى التميز بين العلاقة المهنية والعلاقة الشخصية، فالعلاقة المهنية موقوتة بوقت معين، وتنتهى بانتهاء تقديم الخدمة بينما العلاقة الشخصية بطبيعتها لا تتقيد بوقت أو زمن، حيث تدوم العلاقة الشخصية بدوام أطرافها، وقد تستمر طوال الحياة.

3- تقــوم العلاقة المهنية على أساس من الحقائق العلمية من جهة، وعلى المهــارات والخبرات المتصلة بالنشاط المهنى من جهة أخرى، ويتم اكتــساب هــذه المهــارات والخبرات عن طريق مرحلة مخططة من الــتدريب النظــري والعلمى للأخصائى الاجتماعى، وهذا فإن العلاقة المهنــية تتــسم بالموضــوعية لارتباطها بحقائق ومعرفة، أكثر من ارتــباطها بمــشاعر ذاتية، هذا بينما نجد العلاقة الشخصية تكون فيها الاعتبارات الذاتية ركنا هاما من أركان هذه العلاقة [1].

---

(1) د. أحمد كمال أحمد وعدلي سليمان، " الخدمة الاجتماعية والمجتمع "، مرجع سابق ص 49.

4- لا تتأثر العلاقة المهنية ولا ينبغي أن تتأثر بمظاهر السلوك التي تصدر عــن العميل خلال عملية الأحتكاك والتفاعل بين الأخصائي الاجتماعي والعمــيل، هــذه المظاهر السلوكية في كثير من الأحيان تصدر تعبيرا علـــى الـــصعوبات التـــي يعانـــي منها العميل، ولا تكون موجهة نحو الأخــصائي الاجتماعي. بينما نجد في العلاقة الشخصية تتأثر بمظاهر السلوك التي يوجهها أحد طرفي العلاقة نحو الطرف الآخر.

سمات مهنة الخدمة الاجتماعية

يــتفق أغلـــب العاملين والمختصين في مهنة الخدمة الاجتماعية على مجموعة من السمات التي تميز المهنة عن غيرها من المهن الأخرى، وذلك وفق السياق التالي :-

أولا : الخدمة الاجتماعية منهج مزدوج :

إن مهـــنة الخدمة الاجتماعية ظهرت في القرن الماضي كمهنة تساعد علـــى تغيـــر الظـــروف الاجتماعية المحيطة بالإنسان حتى يشبع احتياجاته الأساســية، ذلـــك بمـــساعده هذا الإنسان بالتكيف مع البيئة التي يعيش فيها والقـــدرة علـــى أخذ حقوقه وتأدية واجباته، وعلى ذلك يمكن القول إن لمهنة الخدمة الاجتماعية منهجين أساسيين للعمل هما :

1- تعمـــل مهنة الخدمة الاجتماعية على مساعدة الأفراد على التكيف مع الـــنظم الاجتماعـــية السائدة في المجتمع من خلال رفع درجة الوعي بالحقوق والواجبات للأفراد.

2- تعمـــل الخدمـــة الاجتماعـــية على اقتراح الأفكار التي تساعد على صـــياغتها فـــي شكل قوانين وتشريعات تصدر عن الجهة صاحبة القرار في المجتمع، وذلك لحل مشاكل الفئات المستضعفة فيه.

ثانيا : لمهنة الخدمة الاجتماعية أساليبها العلمية للعمل مع الناس :

تــستمد مهـــنة الخدمـــة الاجتماعـــية أصولها النظرية من علم النفس وفروعه وخاصة علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وفروعه، وكذلك علم الاقتــصاد والعلوم السياسية ... الخ. وعلى ذلك فإن مهنة الخدمة الاجتماعية تــرى أن كل سلوك دافع بحركة أو مجموعة دوافع تحركه، وأن الناس سواء كانــوا أفرادا أو جماعات أو مجتمعا، يتصرفون بطريقة معينة، لأن ظروفهم تحــتم علــيهم ذلك وتؤمن مهنة الخدمة الاجتماعية بأن طريقة معاملة الفرد والتنــشئة التـــي يتعــرض لها في طفولته تؤثر مستقبلا في مسارات حياته وسلوكياته عندما يكبر، وهكذا تبني مهنة الخدمة الاجتماعية أساليبها ومبادئها علـــى حقائـــق علمـــية توصلت إليها العلوم الإنسانية باستخدام مناهج البحث العلمي القائمة على المنهج التجريبي.

ثالثا : مهنة الخدمة الاجتماعية تتميز بالمرونة :

حيث إن مشاكل الناس متجددة ومتنوعة، وإن مهنة الخدمة الاجتماعية تستهدف حل مشاكل الأفراد والجماعات والمجتمع التي تعمل معه، عليه فإن الضرورة تستلزم من مهنة الخدمة الاجتماعية أن تكون شديدة المرونة، وأن يتــصف الأخــصائيون الاجتماعيون بالمرونة كذلك، لتستطيع أن نتعامل مع ظــروف الـــناس كأفــراد وجماعـــات ومجـــتمع في حل مشاكلهم المتجددة والمتغيــرة، وحـــسب الظروف المكانية والزمانية التي يعيشها المجتمع، وقد ســـاعد ذلـــك أن أصبحت مهنة الخدمة الاجتماعية أقدر المهن الإنسانية على مقابلة حاجات الأفراد والجماعات والمجتمع المتغيرة والمتجددة.

رابعا : مهنة الخدمة الاجتماعية تقوم على الاتصال المباشر مع الناس :

تساهم أجهزة الأعلام في حل مشكلات الناس عن طريق التواصل غير المباشر بالمجتمع، عن طريق أجهزة الأعلام المختلفة مثل الإذاعة المسموعة

والإذاعـــة المـــرئية والصحف والكتب والمسرح ... الخ، وبالتالي يلاحظ أن التفاعل بين الجمهور ووسائل الإعلام يتصف بالضعف، وبعض الأحيان يكاد يكـــون مفقـــودا، ولكـــن في مهنة الخدمة الاجتماعية يكون الأتصال مباشرا باســـتخدام أداة المقابلة كوسيلة فعالة في إجراء وتوصيل كل المعلومات التي يـــرغب الأخـــصائي الاجتماعـــي بها، وبالتالي يكون التفاعل والتواصل بين الطرفين قويا وله نتائج إيجابية تساعد على حل المشاكل وتذليل الصعاب التي يعانـــي منها الناس سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو مجتمعا، كما أن أسلوب الاجـــتماعات والمؤتمرات مع الجماعات والمجتمع تكون نتائجها فعالة أكثر من الاتصال الذي يتم بواسطة وسائل الاتصال الجماهيري غير المباشر.

خامـــسا : مهـــنة الخدمة الاجتماعية تقدم خدماتها إلى جميع المحتاجين دون تمييز :

مهـــنة الخدمة الاجتماعية قائمة على شمولية الاتجاه في تقديم خدماتها إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة دون تمييز بين فئة اجتماعية وأخرى، ذلك أن المهـــنة يمـــتد نشاطها وأختصاصاتها إلى فئات المجتمع ولاتهتم بالجانب العلاجي فقط، وإنما تهتم كذلك بالجانب الوفائي والإنشائي . وبالتالي تنوعت مـــيادين الخدمـــة الاجتماعـــية فـــشملت المـــصانع والمـــدارس والجامعات وانمستـــشفيات والأنديـــة ومـــيادين الأســـرة والطفـــولة والفـــئات الخاصة « المعاقين » [1].

❊ ❊ ❊ ❊

---

(1) فاطمة الحاروني، " خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية "، مطبعة السعادة، القاهرة، 1971م. ص ص 154، 155.

الفصـل الثالـث

طرق ومناهج الخدمة الاجتماعية

يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون مصطلح طريقة للدلالة على الفروع الرئيـــسية للخدمة الاجتماعية، والطريقة، بمعناها العلمي، أسلوب منظم وفق مـــنهج خاص، وهو عبارة عن مجموعة من الخطوات مرتبة بطريقة علمية يؤدى تطبيقها إلى حدوث تغير اجتماعي في الناس وبيئاتهم.

و إذا كان محور العمل وأهدافه في مهنة الخدمة الاجتماعية هم الأفراد والجماعـــات والمجـــتمع، ويتميز أسلوب العمل مع كل من الحالات الثلاث بميزات تجعله يختلف عن غير، (الفرد ـ الجماعة ـ المجتمع)، لذلك نشأت طرق الخدمة الاجتماعية الرئيسية الثلاث وهي: طريقة خدمة الفرد ـ طريقة خدمة الجماعة، طريقة تنظيم وتنمية المجتمع.

إن طرق الخدمة الاجتماعية الثلاثة تدرس الإنسان كفرد له فرديته التي تميـــزه عن الآخرين، وهذا الفرد يعيش في أسرة كجماعة أولية، ومجموعة الجماعـــات تشكل المجتمع، وبالتالي فإن طرق الخدمة الاجتماعية تتعامل مع هـــذا الإنـــسان كفـــرد لـــه خصوصيات فردية وذاتية، وكعضو في الجماعة وكعـــضو فـــي المجتمع. وبالتالي فإن التقسيم لطرق الخدمة الاجتماعية هو تقسيم منهجي، ولكن في الواقع طرق الخدمة الاجتماعية متكاملة. وإن بعض المتفائلـــين مـــن الأخصائيين الاجتماعيين يرون أن مهنة الخدمة الاجتماعية تطورت، وذلك بإضافة طريقتين هما طريقة البحث الاجتماعي وطريقة إدارة المؤسسات الاجتماعية، وبالتالي تكون لمهنة الخدمة الاجتماعية خمسة طرق علمية [1].

---

(1) د. أحمد كمال أحمد، " مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي "، مكتبة الخافجي، القاهرة، ص95.

طريقة ومنهج خدمة الفرد

Soclol case work method

طـــريقة خدمة الفرد هي إحدى طرق ومناهج الخدمة الاجتماعية التي تقدم المساعدة للأفراد والأسر على المستوى الفردي ، وذلك بهدف الوقاية أو العـــلاج من المشاكل التي تعرقل قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية والمسئوليات الاجتماعـــية المنوطة بالفرد في المجتمع؛ ذلك لأن هذا الفرد يحتل العديد من المـــسئوليات والمراكز والمكانة الاجتماعية داخل جماعته ومجتمعه، ويتمتع الفـــرد بالحقوق المكفولة في المجتمع الذي يعيش فيه، وفي نفس الوقت يكون علـــيه الالتزام بمجموعة من الواجبات يقوم بتأديتها نحو المجتمع والجماعة، ويمـــارس أدوارا اجتماعـــية تـــتطلب الحاجة إلى ضرورة توفر الإمكانيات والمـــوارد التـــي تمكن الفرد من القيام بأداء مسئولياته، في ضوء مسئوليات الدور الاجتماعي والمعطيات المجتمعية والثقافية والموقفية، وإمكانيات الفرد الشخـــصية. ولكـــن فـــي بعض الأحيان، يجد الإنسان نفسه غير قادر على التـــصدي لمتطلبات الحياة اليومية بإمكانياته وقدراته الخاصة، مما يؤدي إلى الـــتخلف عـــن الإيفـــاء بمسئوليات الأدوار الاجتماعية كواجبات منوطة بهذا الفرد، وبالتالي تسبب في وجود هوة وفجوة من عدم التوازن تختلف من فرد إلـــى آخر، وهنا تظهر الحاجة إلى مساعدة هذا الفرد. إن الخدمة الاجتماعية تتـــصدى لهذه الحالات من عدم التوازن بواسطة طريقة ومنهج خدمة الفرد، حـــيث تعتبر هذه الطريقة هي الأداة الأساسية للعمل مع الحالات الفردية التي فقـــدت التكيف والتوازن في أداء أدوارها الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فـــيه. وخدمـــة الفرد ليست خدمة service تقدم لمن يطلبها، ولكنها طريقة علمية method بواسطتها تقدم الخدمة أو الرعاية .إذن فطريقة خدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية تعمل مع الحالات التي تعاني من صعوبات تحول دون تـــوافقها مـــع المجتمع، أو البيئة التي تعيش فيها، بشرط ألا تكون المعوقات

الاجتماعية التي يواجهها الفرد، نتيجة لظروف عامة في المجتمع، تحتاج إلى تدخل، وتحتاج إلى مهام مهنة الخدمة الاجتماعية. إن خدمة الفرد تلعب دورا قياديا في الكشف عن الخلل والثغرات في برنامج الرعاية الاجتماعية كنتيجة طبيعية للتعامل مع هذه المشكلات التي لها صفة التكرار، مما يؤكد أن هناك خللا في البيئة الاجتماعية والنسيج الاجتماعي في المجتمع، ذلك لأن المشكلات هي بمثابة جرس إنذار للمجتمع تنبه إلى مواطن الضعف والخلل في نظام الرعاية الاجتماعية. إن الإنسان في علاقته بالبيئة المحيطة « المادية والاجتماعية » يحاول أن يحقق باستمرار التوافق الإيجابي، ولكن في بعض المواقف، ونتيجة لبعض التغيرات الاجتماعية أو الشخصية أو البيئية، يجد الإنسان نفسه غير قادر على تحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي الأمر الذي يؤدي به إلى أن يقع فريسة للعديد من الضغوط الاجتماعية في المجتمع، والتي اتفق أن يطلق عليها بالمشكلات، ومن هنا فإن الضرورة تقتضي الاستعانة بالآخرين « المتخصصين للتغلب على هذه المشكلات ».

تعريف طريقة خدمة الفرد :

كان للسيدة « ماري ريشموند » في مستهل القرن الماضي الفضل في القيام بأول محاولة لتعريف طريقة خدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية، كما أن كتابها « التشخيص الاجتماعي » أول كتاب في خدمة الفرد. ومنذ ذلك التاريخ تعدت المحاولات لتعريف جامع مانع لخدمة الفرد، ولكن اعترضت هذه المحاولات صعوبات أهمها عدم ثبات المجتمع والفرد على حالة نفسية أو اجتماعية أو عقلية أو جسمية معينة، كما أن سرعة تطور العلوم الاجتماعية وتقدم مفاهيمها في ملاحظة فهم العلاقات والعمليات والتغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع، وعلى كل حال فإن هناك مجموعة من التعاريف في خدمة الفرد نذكر منها :

1- « خدمة الفرد هي مساعدة العميل لكي يساعد نفسه » [1].

2- « خدمـــة الفرد عملية تهتم بتفهم الأفراد كشخصيات كلية، ذلك بتكيف هؤلاء الأفراد مع حياة اجتماعية صحية ».

3- « خدمة الفرد طريقة خاصة لمساعدة الأفراد لمقابلة حاجاتهم الشخصية والاجتماعية » [2].

4- « خدمـــة الفـــرد هـــي فـــن مساعدة العميل في تنمية قدراته الشخصية والاستفادة منها في تناول المشكلات التي يواجهها في بيئته الاجتماعية ».

5- « خدمـــة الفرد هي الطريقة المؤسسية لتنمية واستثمار قدرات الأفراد للنـــضج الاجتماعي للاستفادة من إمكانياتهم وإمكانيات المجتمع للتغلب على العقبات الاجتماعية التي تعترضهم » [3].

ويلاحـــظ على التعاريف السابقة أن التعريف الأول يركز على مواقف الأخـــصائي الاجتماعي من العملاء وأنه يعمل معهم لا من أجلهم.والتعريف الثانـــي يوضـــح الاتجاه إلى شخصية العملاء الكلية. والتعريف الثالث ينص علـــى أن طريقة خدمة الفرد طريقة لمساعدة الأفراد، والتعريف الثالث ينص علـــى أن طـــريقة خدمـــة الفـــرد طريقة لمساعدة الأفراد، والتعريف الرابع والخامس يوضحان الوسائل العلمية في القياس والتي تستخدمها خدمة الفرد.

والتعـــريف السادس يوضح أنها طريقة لتنمية شخصيات الأفراد وعلاج مشاكلهم. وعلى أية حال فإن طريقة خدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية ينحصر تعريفها في الآتي « خدمة الفرد طريقة علمية تستخدم أسلوبا علميا وتتعامل مع

---

(1) د. أحمد كمال أحمد، " مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي "، مرجع سبقت الإشارة إليه ص18.

(2) أحمد عبد الكريم السنهوري، " أصول خدمة الفرد "، القاهرة، 1963، ص10.

(3) صالح الشبكشي، " أسس خدمة الفرد "، القاهرة، 1959، ص15.

الأفراد لتنمية شخصياتهم، وتستثمر طاقاتهم وطاقات المجتمع للارتفاع بمستوى حياة الأفراد والمجتمع، والتغلب على العقبات التي تعترضهم » [1].

منهج خدمة الفرد

إن المــنهج الذي تأخذ به الخدمة الاجتماعية عامة بطرقها هو المنهج العلمى، وذلك لأن المنهج العلمى لا يختلف من مجال إلى آخر إلا فيما يتصل بخصوصية المجال المحدد التى يختلف عن المجالات الأخرى، وعموما فإن المنهج العلمى يعتمد على وسائل جمع البيانات واستخدم تقنيات البحث العلمى المتعارف عليها، فالأسس العلمية واحدة فى كافة العلوم الطبيعية والإنسانية، وهــو مــا يتــسم بالموضوعية؛ ذلك لأن الموقف الذي يدرسه الباحث حقيقة خارجــة عــن ذاته، ويجب أن تعرف كما هى لا كما نريدها نحن، ولا تتأثر بعقيدة معينة أو فكرة سابقة، وبالتالي فإن المنهج العلمي يتلخص في الآتي:

1- تحديد الهدف من الدراسة والبحث.

2- الدراسة وجمع المعلومات.

3- تبويب وتنظيم المعلومات.

4 – فرض الفروض والتحقق من صحتها.

5 – تقويم العمل والتأكد من صحته.

ويلاحظ أن المنهج العلمى الذي ساعد كثيرا فى تقدم وسائل القياس فى العلوم الاجتماعية ساعد الخدمة الاجتماعية على تطوير منهجها العلمى كذلك والعمــل بالمنهج العلمي فى عملها، وقد تبلور المنهج العلمي في خدمة الفرد المتمثلة في (الدراسة ـ التشخيص ـ العلاج ـ التقويم) [2].

---

(1) عبد الفتاح عثمان، " خدمة الفرد والمجتمع المعاصر"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1974م، ص 39.

(2) أحمد عبد الحكيم السنهوري، " أصول خدمة الفرد "، القاهرة، 1963 ص70.

عمليات خدمة الفرد

تتضمن عمليات خدمة الفرد ثلاث عمليات رئيسية هي :

الدراسة – التشخيص – العلاج.

إن هـذه الخطـوات منفـصلة عـن بعضها البعض، ولكنها مترابطة ومتـشابكة، وتؤثـر بعـضها فـي بعـض، فنجد في الواقع أن الأخصائي الاجتماعـي يقـوم بمقابلة العميل لدراسة حالته، ونراه يقوم في نفس الوقت بعملـية التـشخيص أو عملـية العلاج من خلال الوصول إلى خطة علاجية بـشكل مبدئي. وبالرغم من تشابك هذه العمليات لتنظيم العمل في التعامل مع العميل حيث يبدأ عادة بدراسة الحالة، وبناء على ما يتحصل عليه الأخصائي الاجتماعي من معلومات في عملية الدراسة، فإنه يستطيع التعرف على طبيعة المـشكلة وبالتالي تحديد الخطة العلاجية لحالة العميل. وسوف نعرض لهذه العمليات الثلاث الدراسة والتشخيص والعلاج بالتفصيل.

أولا : عملية الدراسة أو دراسة الحالة case study

تهـدف دراسة الحالة إلى فهم شخصية العميل وسلوكه كما تهدف إلى فهم مشكلته على ضوء الحقائق الشخصية والموضوعية، كخطوة تسبق عملية العـلاج، ويعتبر أغلب المشتغلين بطريقة خدمة الفرد فى الخدمة الاجتماعية. إن عملـية دراسة الحالة تعتبر عملية نفسية اجتماعية. بمعنى أنها تركز على شخـصية العميل، ولا تهمل فى نفس الوقت دراسة المؤثرات الاجتماعية في حـياة العمـيل، وعلـيه تصبح المصادر الأساسية للحصول على المعلومات والبـيانات اللازمـة لعملية الدراسة هو العميل نفسه، بالإضافة إلى مصادر المعلـومات الأخـرى مـن البيـئة التى يعيش فيها العميل (أفراد أسرته- جيرانه- رفاق الشارع – أقاربه ... الخ) [1].

(1) عبد الفتاح عثمان، " خدمة الفرد والمجتمع المعاصر "، مرجع سابق، ص 77.

وتـــوجد مجمـــوعة مـــن الوسائل يمكن بواسطتها دراسة حالة العميل والحـــصول علـــى المعلومات الشخصية، والبيئية للعميل والتي تفيدنا في فهم مشكلته فهما دقيقا، وهذه الوسائل هي :

1- المقابلة : وهي عدة نماذج للمقابلة، وأنواع المقابلة هي :

أ- مقابلة العميل في المؤسسة.

ب- مقابلة العميل في المنزل، وهي ما يطلق عليها (الزيارات المنزلية).

ج- مقابلة الذين لديهم علاقة بالعميل.

2- المستندات والوثائق الشخصية للعميل، وتشمل :

أ- الـــسجلات الخاصة بالعميل في المؤسسات المختلفة، والتي تعامل معها العميل.

ب- الملف والسجل الخاص بالعميل في المؤسسة التي يوجد بها العميل أو يتعامل معها .

جـ- المـــستندات والوثائـــق الشخصية الخاصة بالعميل (كتيب العائلـــة - الـــبطاقة الشخـــصية - جواز السفر - رخصة القيادة ... الخ).

3- الاستعانة بأراء الخبراء والمتخصصين والاستفادة بنتائج العلوم.

4- الاختبارات النفسية والفحوص الطبية والمختبرية ... الخ.

5- دراسة البيئة ومواردها المختلفة.

إن الـــضرورة تقتـــضي توضـــيح مفهـــوم المقابلة والزيارة المنزلية؛ باعتـــبارهما من أهم وسائل جمع المعلومات لعملية الدراسة في طريقة خدمة

الفرد في الخدمة الاجتماعية [1]، وذلك وفق الآتي:-

مفهوم المقابلة :

المقابلـــة هـــي اجـــتماع الأخصائي الاجتماعي بالعميل أو غيره وجها لـــوجه، وهـــي وسيلة يتمكن بها من الحصول على المعلومات التي تهمه في عملية التشخيص وعملية العلاج. وتختلف المقابلة في خدمة الفرد عن المقابلة فـــي المهن الأخرى، ففي خدمة الفرد نجد أن المقابلة لا تستهدف أي مصالح شخـــصية أو كـــسب مـــادي، ولكن تستهدف فهم مشكلة العميل على حقيقتها بهدف التشخيص، ووضع الخطة العلاجية بهدف التخلص من العوامل النفسية والاجتماعـــية الـــسلبية، كما أن المقابلة تتيح لأخصائي الاجتماعي ملاحظة سلوك العميل وتصرفاته أثناء المقابلة، الأمر الذي يساعد على الحصول على معلـــومات وافـــرة عن شخصية العميل تساعد في عمل التشخيص والعلاج. وللمقابلة في خدمة الفرد أهداف يمكن تحديدها في الآتي:

1- إتاحـــة الفرصة أمام العميل لعرض المشكلة كما يراها هو والاستماع إلـــيه، والتعرف على نوع حاجاته، واكتشاف اتجاهاته العقلية، وعلاقة ذلك بمشكلته.

2- تكـــوين علاقـــة مهنية مع العميل يكون أساسها الثقة والتفاهم تساعد الأخـــصائي الاجتماعـــي في فهم مشكلة العميل وتشخيصها، ووضع خطة علاج لها.

3- الحـــصول على مصادر المعلومات التي تساعد الأخصائي الاجتماعي علـــى فهم شخصية العميل، وبالتالي مشكلته، ومناقشة أنسب الوسائل التي تساعد العميل على الاستفادة من خدمات المؤسسة.

---

(1) عبد الفتاح عثمان، " خدمة الفرد في المجتمع المعاصر "، مرجع سابق، ص27.

4- إتاحة الفرصة أمام العميل من خلال المقابلة للتعبير عن مشاعره الإيجابية والسلبية " التفريغ الوجداني "، إزالة المخاوف فيما يتعلق بالمشكلة التي يعاني منها العميل وتخفيف وإزالة الشعور بالضعف بسبب لجوئه لطلب المساعدة.

5- إعادة بناء الثقة في شخصية العميل حتى يستطيع أن يعتمد على نفسه، من خلال تشجيعه على المساهمة في بذل ما يمكن بذله من نشاط لعلاج مشكلته.

الزيارة المنزلية :

نقصد بالزيارة المنزلية هي عبارة عن مقابلة مكانها منزل "العميل"، وتتم بناء على اتفاق مسبق بين الأخصائي الاجتماعي والعميل، والزيارة المنزلية لها عدة أغراض منها على سبيل المثال :-

1- تشتق الزيارة المنزلية أهميتها من أنها توضح ما لا توضحه المقابلة التي تتم في المؤسسة في مكتب الأخصائي حيث توضح المقابلة التي تتم في منزل العميل الكثير من المعلومات التي تتعلق بحياته، وعلاقاته في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

2- تتيح الزيارة المنزلية أمام الأخصائي الاجتماعي ملاحظة سلوك العميل عن كثب وعلاقته بأفراد أسرته وعلاقتهم به.

3- تضفي الزيارة المنزلية على الموقف الذي تتم فيه الكثير من الدلالات والفهم والمعاني التي كثيرا ما تعجز وسائل الدراسة الأخرى عن إبرازها.

4- معرفة المستوى والحالة الاقتصادية لعميل وأسرته [1].

---

(1) عبد الفتاح عثمان، " خدمة الفرد في المجتمع المعاصر "، مرجع سبقت الإشارة إليه ص249.

الــزيارة المنــزلية تــزيد مــن خبرة الأخصائي الاجتماعي بالمشكلة وبشخــصية العمــيل، كمــا تعمل على تكوين وغرس الثقة بين الأخصائي الاجتماعــي والعمــيل. وتختلف أغراض الزيارة المنزلية باختلاف الحالات التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي، وذلك وفق الآتي:-

1- في حالات الإعانات الاقتصادية (ربط معاش أساسي أو ضماني أو تقــديم مــساعدة مقطوعة لمرة واحدة) التي تهتم بقياس الاحتياجات المادية التي يحتاجها العميل.

2- فــي حالة الطفل الذي يشكو ويعاني من اضطرابات نفسية ووجدانية، فالــزيارة تــستهدف الوقــوف على مستوى ونوع العلاقات الأسرية والأسباب البيئية المسببة لهذه الاضطرابات.

3- قد تستهدف الزيارة المنزلية استكمال العمل الخاص بتشخيص مشكلة العميل وعلاجها.

4- قــد يكــون غــرض الزيارة المنزلية تطبيق خطة للتوفيق بين البيئة الأسرية وصلاحيتها لإيواء الطفل ورعايته ... الخ.

ثانيا : التشخيص الاجتماعي:

نقــصد بالتــشخيص الاجتماعــي في طريقة خدمة الفرد هي العملية أو الخطــوة المهنية المرتبطة بعملية الدراسة التي تؤدي أو تستهدف الوصول إلى خطــه علاجية لمشكلة العميل، وعملية التشخيص الاجتماعي هي حلقة اتصال بــين عمليتــي الدراســة والعلاج، ويقصد بالتشخيص الاجتماعي فهم طبيعة المشكلة التي يعاني منها العميل، وتفسيرها في ضوء العوامل الشخصية والبيئة التــي تسبب حدوث المشكلة، إذن فعملية التشخيص الاجتماعي هي ذلك الرأي المهنــي الــذي يكونه الأخصائي الاجتماعي من مجموع البيانات والملاحظات والمقــابلات والزيارات المنزلية التي تمت في الخطوة الأولى لعملية الدراسة،

والتي بدون شك هي الحوادث والخبرات والتاريخ الاجتماعي والسلوك والتفاعلات الوجدانية مع المواقف المختلفة للحياة اليومية التي تعرض لها العميل، والتي أدت إلى المشكلة التي يعاني منها، ويستخدم الأخصائي الاجتماعي، في عملية التشخيص الاجتماعي، كل المعلومات والحقائق التي حصل عليها في عملية الدراسة، ويتم تفسير هذه المعلومات وإضافة بعضها إلى بعض لوجود ارتباط بين المعلومات، ثم يتم تحليل الحقائق والمعلومات تحليلا علميا ومنطقيا وتنظيمها وربطها مع بعض وإدراك العلاقات بينها. ويركز التشخيص الاجتماعي على جانبين هامين هما:-

1- الفرد (العميل).

2- المشكلة وكيفية تأثير كل منهما في الآخر [1].

وعلى ذلك تشمل عملية التشخيص الاجتماعي التشخيص الذاتي للعميل، ومدى إحساسه بمشكلته وشعوره نحوها، ومدى الواقعية في فهمه وتصوره لموقفه، وما هي المساعدة التي ينتظرها؛ كما تشمل عملية التشخيص وصف شخصية العميل ومميزاته الفردية وصفاته المختلفة من جسميه ووراثية ومهنية وثقافية، كما يهتم بالتقاليد والعادات والعرف والمعتقد، وإلى غير ذلك من المميزات الشخصية للعميل، وعلى ذلك تعتبر عملية التشخيص هي الرأي المهني الموجه لعملية العلاج، حيث توضح عملية التشخيص الآتي:-

1- طبيعة المشكلة والأهداف التي يسعى إليها العميل.

2- طبيعة شخصية العميل والعوامل المتفاعلة في مشكلته والمؤثرة في شخصيته والدوافع النفسية المساهمة في وجود المشكلة.

---

(1) فاطمة الحاروني، " خدمة الفرد في محيط الخدمات الاجتماعية "، مرجع سابق ص316.

3- طبـــيعة وظـــرف وأهداف المؤسسة ونوع المساعدات والخدمات التي يمكـــن تقديمها إلى العميل أو تمكنه من الحصول عليها من مكان آخر، كـــذلك نوع الخدمات والموارد الموجودة في بيئة العميل وأسرته والتي قد تكمل خدمات المؤسسة لتحسين حالة العميل إلى أقصى حد ممكن.

ثالثا : عملية العلاج الاجتماعي

نقـــصد بـــالعلاج الاجتماعـــي : إمـــداد العميل بمجموعة من الخدمات والوسائل التي تشير بها عملية التشخيص الاجتماعي السليمة، بهدف تصحيح الأوضاع الاجتماعية غير المرغوب فيها، وذلك بواسطة السيطرة على البيئة، والتأثيـــر فـــي السلوك والعلاج الاجتماعي هو كذلك مجموعة من الخدمات الماديـــة والمعـــنوية التي يحصل عليها العميل عن طريق علاقته بالمؤسسة والأخـــصائي الاجتماعي لتحدث تأثيرا مرغوبا في مشكلته، و تمكنه بالتالي من استعادة النشاط الاجتماعي المطلوب بهدف الوصول إلى حاله من التوازن تمكـــنه مـــن التكيف الاجتماعي مع البيئة الاجتماعية على التي يعيش فيها. ويتفق أغلب أساتذة خدمة الفرد في الخدمة الاجتماعية على أن عملية العلاج الاجتماعي تتخذ أربعة أشكال هي:-

1- تعديل البيئة الاجتماعية للعميل:

ويقصد بذلك الخطوات التي يتخذها الأخصائي الاجتماعي لتغير الوسط الاجتماعـــي المحـــيط بالعميل بطريقة تؤثر على علاج مشكلته، وبشكل يستفيد مـــنه العمـــيل إلـــى أقصى حد ممكن [1]، وذلك بناء على عمل مباشر يقوم به الأخـــصائي الاجتماعـــي، ويـــتم كـــل ذلك بناء على أساس عملية التشخيص الاجتماعـــي التـــي وصـــل إليها الأخصائي الاجتماعي من خلال فهمه العميق للعـــوامل الذاتية " شخصية العميل " والعوامل الخارجية المتصلة بحياة العميل

---

(1) عبد الفتاح عثمان، " خدمة الفرد في المجتمع المعاصر "، مرجع سابق ص256.

" البيـــئة الاجتماعـــية "، وهذا التعاون يجب أن يتم بين الأخصائي الاجتماعي والعميل.

2ـ المساعدة النفسية :

ويـــتم العـــلاج عـــن طـــريق العلاقة المهنية المباشرة بين الأخصائي الاجتماعـــي والعمـــيل في المقابلات التي تتم بينهما، ويتخذ هذا الأسلوب في العادة مجموعة من الخطوات هي :

أ ـ تشجيع العميل على الحديث بصراحة والتعبير بصدق عن مشاعره تجاه المشكلة التي يعانى منها.

ب ـ تقـــبل الأخـــصائي الاجتماعي للعميل والإفصاح والتعبير صراحة أو ضـــمنيا عـــن الفهـــم الواضح لمشاعر العميل ومعاناته بالمشكلة التي تواجهه.

جـ ـ أن يوضح الأخصائي الاجتماعي للعميل مدى اهتمامه بالمشكلة التي تصادفه والرغبة في مساعدته ومعاونته على علاج المشكلة.

د ـ تعبير الأخصائي الاجتماعي عن ثقته في إمكانية الوصول إلى طريقة لتحـــسين العلاقة وتنمية الثقة في نفس العميل وفى قدرته على مواجهة المشكلة.

ويـــؤدى هـــذا الشعور بصفة عامة إلى تخفيف حدة التوتر أو الشعور بالـــذنب عند العميل، كما يعمل على تنمية ثقته بنفسه مما يساعد على تحقيق التوافق المطلوب.

3 ـ التوضيح والإرشاد :

قـــد يـــصاحب الأســـلوب العلاجي المتعلق بالمساعدة النفسية، أسلوب التوضـــيح والإرشـــاد، والذي يستهدف زيادة قدرة العميل على فهم الحقائق

الخارجية (البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها العميل) بطريقة أو توضيح وفهم العميل لمشاعره واتجاهاته ومظاهر سلوكه، وقد تتضمن عملية التوضيح تزويد العميل بالمعلومات الضرورية عن بيئته، أو عن الأفراد المحيطين به في هذه البيئة، كما يتضمن مساعدة العميل على تفهم كل العناصر الخاصة لاتخاذ قرار معين أو مساعدة على فهم مشاعره الخاصة ورغباته واتجاهاته، ويفترض، في هذا النوع من العلاج ، أن يكون العميل على مستوى لا بأس به من توازن الشخصية.

4 ـ الاستبصار النفسي :

ينتمي هذا الأسلوب إلى مدرسة التحليل النفسي، إلى أكثر من انتمائه إلى المدرسة الاجتماعية في طريقة خدمة الفرد باعتبارها طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية، ويتم في هذا الأسلوب تطبيق عملية التحليل النفسي في الكشف عن مشاعر العميل الحالية وارتباطها بالماضي، على سبيل المثال « الخبرات السابقة »، وذلك في محاولة لتمكين العميل التعبير عن مشاعره الماضية بهدف إظهار المشاعر المكتوبة بشكل واضح وواع أمام العميل، وبذلك يتخلص العميل من هذه المشاعر السلبية [1].

* * * *

---

(1) د. عبدالفتاح عثمان، " خدمة الفرد في المجتمع المعاصر "، مرجع سبقت الإشارة إليه ص 14.

الفصـل الرابـع

طريقة ومنهج خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية

Social group work

طـريقة خدمـة الجماعـة في الخدمة الاجتماعية شأنها في ذلك شأن الطـرق ومـناهج الخدمة الاجتماعية الأخرى، ذلك لأننا نصنفها بأنها إحدى الأسـاليب المهنية العلمية لمقابلة أو تحقيق إشباع الحاجات الاجتماعية، حيث إن تطور هذه الطريقة واكتمال نموها وبنائها النظري يعتبر جزءا من مراحل واكتمال البناء النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية والمؤسسات الخاصة بها.

تعريف طريقة خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية :

هناك عدة تعاريف لطريقة خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية، منها الـتعاريف التصورية والتعاريف الإجرائية، ولكننا سنكتفي بتعريف تصوري واحـد نـراه يشمل أغلب التعاريف التي صيغت لطريقة خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية.

وذلك في الآتي :

« خدمـة الجماعة إحدى طرق الخدمة الاجتماعية للعمل مع الجماعات بهـدف تحقيق التوظيف الأمثل لقدراتهم والإمكانيات والموارد المجتمعة، وذلك من خلال الجوانب الوقائية والإنشائية والعلاجية، التي تحقق في النهاية التوافق الايجابي بين الفرد والمجتمع في ضوء الأهداف التنموية المقصودة » [1].

عمليات منهج طريقة خدمة الجماعة :

هـناك مجموعة من الخطوات أو العمليات لطريقة خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية تنحصر في العمليات الآتية:

---

(1) د. محمد شمس الدين أحمد، " خدمة الجماعة في محيط الخدمة الاجتماعية "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972ف ص43.

1- الدراسة :

وتتمثل في جمع المعلومات عن الأعضاء المنتمين إلى الجماعة من خلال استخدام الأخصائي الاجتماعي للعديد من الأدوات منها:-

أ - الملاحظة والمشاركة والاستماع إلى الجماعة أثناء مزاولة برنامجها.

ب- التعرف على علاقات عضو الجماعة ببقية أعضائها أو علاقة الفرد بأسرته.

جـ- الزيارات المنزلية والتعرف على المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية في البيئة المحيطة بالسكن أو مكان العمل.

إن عملية الدراسة الغرض منها التعرف على علاقة الفرد داخل الجماعة، والتأثير المتبادل بينه وبين أعضاء الجماعة، في ضوء المناخ الاجتماعي الذي يسود بالجماعة، وبدون هذه الدراسة لا يمكن أن تحقق فاعلية ممارسة خدمة الجماعة.

2- التشخيص أو تصميم خطة العمل :

نقصد بالتشخيص التعرف على دوافع سلوك الفرد داخل الجماعة، وأبعاد الموقف الذي سوف يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي، هذا ويستمد الأخصائي الاجتماعي مكونات التشخيص من خلال المعلومات المتوفرة لديه عن مراحل النمو الخاصة بالجماعة وسلوك أفرادها داخلها، ويجب أن يتصف التشخيص بالاستمرارية، ذلك بحكم التغير الذي يطرأ على الجماعة وأفرادها من حين إلى آخر، كما أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن عملية التشخيص ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لوضع خطة عمل الجماعة، وتختلف مكونات التشخيص ومؤشراته تبعا للمدخل الذي يتبناه الأخصائي الاجتماعي في العمل مع الجماعات، والذي يتم الوصول إليه من

خلال معطيات مرحلة الدراسة، والتي **على ضوئها يتم تصميم خطة عمل مع** الجماعة وأفرادها (1).

3- العلاج أو تنفيذ خطة العمل :

نقصد بالعلاج أو تنفيذ خطة العلاج ، وضع معطيات طريقة خدمة الجماعة موضع التنفيذ الفعلي، والأدوات المستخدمة في ذلك هي :-

أ / الجماعة نفسها بما تشمل عليه من أعضاء وتفاعلاتهم.

ب / البرنامج باعتباره وسيلة لتحقيق مستهدفات خدمة الجماعة الإنشائية والوقائية والعلاجية.

ج / الأخصائى الاجتماعى الذي يجب أن يعى دوره كاملا فى العمل مع الجماعة وبرامجها، وكذلك استخدام مهاراته وعلاقاته المهنية مع الأعضاء بشكل علمي ودقيق.

بعض المبادئ التطبيقية في خدمة الجماعة :

هناك جملة من المفاهيم التى نطلق عليها فى الخدمة الاجتماعية بالمبادئ: هى التى تعتبر المرتكزات الأساسية فى توجيه العمل في طريقة خدمة الجماعة، وهذه المبادئ والمفاهيم تنحصر في الآتي :

1- مساعدة الأفراد والجماعات ككل لدعم الشعور بالاستقلالية والتكامل والمساعدة الذاتية.

2- يجب أن تطبق عملية خدمة الجماعة فى ضوء العلاقة المتوازنة بين الفرد والجماعة والمجتمع المحلى؛ لتحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعى والشعور بالأمن لإيجاد البيئة الملائمة للتنشئة الاجتماعية وبناء الإنسان المسؤول أمام نفسه وجماعته ومجتمعه.

---

(1) د. أحمد كمال أحمد " مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي "، الرياض، 1980م، ص ص 14،15.

3 – تنظيم وتدعيم العلاقات الاجتماعية المرغوبة فيها بين أعضاء الجماعة، بحيث تكون هذه العلاقة هادفة وذات نتائج سلوكية ونفسية متوازنة بين الفرد وجماعته.

4 – يساعد الأخصائي الاجتماعي الجماعة وأعضائها على تحقيق الأهداف الوقائية والإنشائية لأعضاء الجماعة كأفراد والجماعة ككل لإعداد وخلق الإنسان الفرد النموذجي الجديد، مع احتفاظ الأخصائي الاجتماعي بالدور المهني الذي يقوم به مع الجماعة، وهو العمل مع الجماعة وليست من أجل الجماعة، أي أنه لا يشارك في برامج الجماعة إلى مستوى الاستمتاع بالنشاط على حساب أعضاء الجماعة، ويجب أن تكون مشاركته في حدود دوره كأخصائي اجتماعي يقوم بالعمل مع الجماعة مهنيا.

5- العمل على أن يتقبل أعضاء الجماعة بعضهم بعضا لخلق الثقة والتآلف والمودة بينهم، وبالتالي تحقيق الاحترام والتقدير المتبادل بينهم كأفراد في جماعة واحدة وتكون نتائج ذلك تحقيق الإشباع الكامل في الاستمتاع بألوان النشاطات التي تعمل على تنمية شخصية الأعضاء تكسبهم الخبرة والمهارة اللازمتين لحياتهم مستقبلا.

6- البدء من المستوى الموجود عليه أعضاء الجماعة أي أن تترك الفرصة أمام أعضاء الجماعة بأن يتحركوا ويمارسوا النشاط حتى ينموا إمكانياتهم وقدراتهم الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية دون ضغوط أو إكراه أو إجبار أو محاولة للإسراع بتحقيق الأهداف الملموسة على حساب الأهداف العلمية أو غير المادية.

7- تكوين الجماعة على أساس مرسوم، ويتم ذلك بحكمة وفي ضوء الاحتياجات الفعلية لأعضاء الجماعة ووظيفة المؤسسة.

8- استخدام وتوجيه التفاعل داخل الجماعة وهو العمل على تحقيق قدر من الاستقرار والتوازن داخل الجماعة حتى يمكن تحقيق أهدافها، وأن يراقب التفاعل والصراع الذي يحدث بين أعضاء الجماعة بالشكل المرغوب فيه، كما يتم مساعدة الأعضاء الهامشيين في الجماعة بإدماجهم في البرنامج وإسناد مسؤوليات تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم.

خدمة الجماعة والتغير الاجتماعي :

إن الهدف العام لخدمة الجماعة هي أهداف وقائية وإنشائية من خلال إيجاد وتدعيم الحوافز للتغير عند أعضاء الجماعة، بالتالي تعتبر الجماعة نسقا اجتماعيا فرعيا داخل المجتمع، ويهدف إلى مساعدة الفرد وتنمية قدراته وتعديل اتجاهاته السلبية، وحل صراعاته الداخلية، وإيجاد صيغة بنائية جديدة لسلوكه. ويؤكد القائمون الذين يعملون مع الجماعات أهمية الجماعة الصغيرة « الجماعة الأولية » مساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي وتهيئة المناخ المناسب لنمو الأفراد، وأن الجماعة هي البيئة والوسط الاجتماعي المناسب لدعم القيم والاتجاهات التي يكتسبها الفرد من خلال عضويته في الجماعة، وبالتالي تتكون لديه المهارة والخبرة المرغوب فيها، والذي يطلق عليه التغير الاجتماعي المقصود الذي يتم عادة من خلال الإنجاز الاجتماعي الجماعي المنظم بإشراف وتوجيه الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل باستمرار على توجيه الجماعة ككل باعتبارها نسقا اجتماعيا، حيث يستخدم الأخصائي الاجتماعي الكثير من المهارات عند القيام بعمله، مثل المهارة في التشخيص، و المهارة في استخدام عملية التوجيه نحو تحقيق الأهداف المرغوب فيها، بالإضافة إلى المهارة في تقسيم عملية التدخل مع الجماعة ككل وأعضاء الجماعة كأفراد، إن البرامج في خدمة الجماعة تعتبر ركنا أساسيا في عملية التغير الاجتماعي للجماعة وأعضائها؛ ذلك لأن البرامج تستخدم وفقا

للاحتياجات النفسية والجسمية والعقلية والاجتماعية لأعضاء الجماعة، ويهتم الأخصائي الاجتماعي بالتنظيم البنائي للجامعة (تحديد الأدوار - المكانات - الحراك) بالإضافة إلى تحديد الأهداف وعملية اتخاذ القرارات داخل الجماعة والمعايير والقيم الثقافية المشتركة بين أعضاء الجماعة والأهداف المشتركة، وعلاقـــة الجماعة ككل بالمجتمع الذي توجد فيه، هذا وتوجد العديد من نماذج العمل أو المداخل لتحقيق الأهداف العامة للعمل مع الجماعات.

المداخل الأساسية في منهج خدمة الجماعة :

1 - المدخل التنموي: **develobment approoch**

2 - المدخل التفاعلي : **interaction approoch**

3 - المدخل الوقائي والتأهيلي :

breventive and rehapilitive approoch

1- أدخـــل الأســـتاذ أمانـــويل تروب، الأستاذ بمدرسة الخدمة الاجتماعية بجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، المدخل التنموي في خدمة الجماعـــة، ويهـــتم هذا المدخل بالوظيفة الاجتماعية أكثر من الجوانب العلاجـــية، وبالتالي فإن المشكلات الاجتماعية للأفراد لاتحظى باهتمام خدمـــة الجماعـــة؛ ذلـــك لأن الأفـــراد في الجماعة يتصدون للمواقف والتحديات في المجتمع من خلال تطبيق البرامج الموجه للجماعة.

إن الجماعـــة في هذا المدخل تتميز بوجود الهدف والمشاركة في كافة مواقف الحياة للجماعة وأعضائها، وإن الأخصائي الاجتماعي في هذا المدخل يعمل مع الجماعة على أساس أنه إنسان يتفاعل مع الآخرين على مستوى من الحياة الواقعية مع الاعتراف باختلاف الأدوار بين أخصائي الجماعة، ويؤكد هذا المدخل النظرة الإنسانية لعلاقة الأخصائي الاجتماعي بأفراد الجماعة.

2- أدخــل الأســتاذ « ويليامــز سشورتز »، الأستاذ بمدرسة الخدمة الاجتماعــية بجامعــة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1961 ف، مــدخل الــتفاعل الــذي يقــوم علــى أساس نموذج مقترح يحدد من خلاله المسؤوليات التنفيذية للأفراد والوظائف المهنية التي يقوم بها أخصائي خدمة الجماعــة، بحــيث يرتبط كل من الأخصائي الاجتماعي والجماعة بعلاقات سوية داخل نسق اجتماعي حيوي [1]. ولابد من الفهم الواعي لأساليب العمل لكل عضو من أعضاء الجماعة داخل الجماعة ككل باعتبارها نسقا اجتماعيا فــرعيا وتحديد طريق وأسلوب التفاعل وردود الأفعال بين أعضاء الجماعة بعــضهم بــبعض، ولملاحظــة ذلك طورت طريقة قياس التفاعل باستخدام مقايــيس العلاقــات الــسوسومترية لقياس العلاقات بين الفرد وبين أعضاء الجماعة وقياس العلاقات الثنائية والجماعيه بين الأعضاء داخل الجماعة. إن هــذا المدخل يوفر الخبرة والواقعية أثناء عملية التفاعل والاهتمام بالمواقف أكثر من الاهتمام بالبناء الاجتماعي.

3- أدخل الأستاذ « روبرت فمنتر »، الأستاذ بجامعة ميتشجان عام 1967م، المــدخل الوقائي والتأهيلي ويهدف هذا المدخل إلى إجراء تغيرات من شــأنها تقلــيل الــصعوبات وتذليلها أمام الأفراد عند قيامهم بوظائفهم الاجتماعــية فــي المجــتمع، وأن المدخل الوقائي والتأهيلي يؤكد على أهمية نمو الفرد داخل الجماعة، ويحاول أخصائي خدمة الجماعة توفير المــناخ الملائــم داخــل الجماعة الذي يساعد بدوره الفرد على تحقيق الأهــداف الخاصــة بالفــرد في نمو الشخصية في جوانبها الاجتماعية والجــسمية والعقلــية والنفسية وإكسابها الخبرة والمهارة اللازمة لحياة الفرد المستقبلية.

---

(1) د. محمد شمس الدين أحمد، " الأشراف في العمل مع الجماعات "، الرائد للطباعة، القاهرة، 1974م، ص14.

إن الأهداف التأهيلية « الإنشائية »، وطبقا لهذه الرؤية، يجب أن تتحقق بشكل عملي دقيق وواضح، وهذه الأهداف تحظى بالقبول من قبل الأخصائي الاجتماعي؛ لأنها في النهاية تؤدي إلى بناء الشخصية المتوازنة والمنضبطة [1].

أنواع الجماعات في طريقة خدمة الجماعة :

للجماعة أنواع متعددة ، قد تبدو من الناحية النظرية منفصلة عن بعضها، ولكنها في الحقيقة ومن الناحية العلمية متداخلة ، وعليه يمكن للجماعة الواحدة أن تشترك في أكثر من نوع واحد، وتنقسم أنواع الجماعات إلى :

1 – من حيث طبيعة التكوين تضم الآتي :-

أ / الجماعة الطبيعية ومن أمثلتها جماعات اللعب – شلل الأصدقاء.

ب / الجماعة المكونة « المنظمة »، ومن أمثلتها جماعة الأسرة وجماعة الفصل.

2- من حيث الدوافع والانتماء وتضم الجماعات التالية:-

أ / جماعات الدوافع الشخصية، وتضم جماعات النادي – جماعات الصداقة.

ب/ جماعات الدوافع الاجتماعية، وتضم أعضاء الجمعيات الخيرية على اختلاف تخصصاتها وميولها واهتماماتها.

3- من حيث تأثيرها في شخصية الفرد تضم الجماعات التالية:-

أ / الجماعات الأولية – الأسرة – جماعة اللعب – جماعة النادي.

---

(1) د. محمد شمس الدين أحمد، " خدمة الجماعة في محيط الخدمة الاجتماعية "، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1974م، ص60.

ب / الجماعات الثانوية :- جماعات النقابات – جماعات النشاط المدرسي – جماعة النادي الثانوية « جماعة الهواية ».

4- من حيث الرابطة التي تجمع بين أفرادها وتشمل:-

أ / الجماعـــات الاختيارية :- وتضم – جماعات النادي – جماعات الهواية – الجمعيات الخيرية والتعاونية.

ب / جماعـــات إجــبارية وتــضم :- جماعات الأسرة – جماعات الفصل الدراسي – جماعة النقابة المهنية.

الشروط الواجب توفيرها في الجماعة المنظمة :

هـــناك جملة من المحددات والشروط يجب توافرها في الجماعة حتى تــستطيع أن تحقــق أهــدافها فـــي النمو والتنشئة واكتساب الخبرة والمهارة اللازمة لمواجهة الحياة المستقبلية، وتتمثل في :-

1 - أن يكـــون حجــم الجماعـــة صغيرا نسبيا (حجم الجماعة في خدمة الجماعـــة مـــن 8 : 25 عـــضوا)؛ حتى يتمكن الأعضاء من معرفة بعـــضهم الـــبعض معرفة مباشرة وقوية والإسهام في الحياة الجماعية إسهاما إيجابيا كما أن صغر حجم الجماعة يساعد الأخصائي الاجتماعي علـــى معـــرفة وفهـــم أعضاء الجماعة كأفراد والوقوف على حاجاتهم ورغباتهم وحل مشاكلهم.

2 - أن تؤســـس الجماعـــة علـــى درجة من التماسك، ويكون لها أهداف واضـــحة تعمل على ربط الأعضاء بعضهم بالبعض الآخر، ويجب أن تكـــون هذه الأهداف ملائمة مع قدرات وإمكانيات واستعدادات أعضاء الجماعـــة، كما أنه يجب أن تلتقي أهداف الجماعة مع أهداف المؤسسة التي تقدم خدمات إلى الجماعة والأعضاء، كذلك يجب أن نحدد ونرسم

هــذه الأهــداف بما يتوافق مع العرف والتقاليد والعادات الموجودة في المجتمع.

3 - يجــب أن تكــون الجماعــة علــى درجة من التنظيم الخاص بتحديد التخصصات والمسؤوليات الإدارية والفنية.

4 - أن تحــدد المؤســسة شروط وضوابط محددة وتتفق عليها في اختيار وقبول الأعضاء في الجماعة.

5 - يجب أن يكون لدى أعضاء الجماعة الاستعداد والرغبة والقدرة لتقبل المؤســسة ونظمها كذلك الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل بدوره على إيجــاد علاقــات تعاون وتضامن بين أعضاء الجماعة بعضهم ببعض والجماعة ككل بالمؤسسة والأخصائي الاجتماعي [1].

الأخصائي الاجتماعي ودوره في العمل مع الجماعات :

تعــتمد طريقة خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية في تحقيق أهدافها إلــى حد كبير على الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع الجماعات وهو في نفــس الــوقت مندوب المؤسسة ومكلف بالعمل مع الجماعة، وعليه يجب أن يتــصف الأخصائي الاجتماعي المتخصص في خدمة الجماعة بمجموعة من الصفات الأساسية نحصرها في الآتي :-

1 - التجاوب.

2- الاشتراك في العمل مع زملائه في مهنة الخدمة الاجتماعية.

3- الإنصاف والتقدير للآخرين.

---

(1) د.أحمد كمال أحمد وآخرون، " الخدمة الاجتماعية والمجتمع "، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1979م، ص 57.

4- المبادرة والانطلاق. 5- الاستقرار الانفعالي.

6- حب الناس 7- الكياسة والذكاء واللباقة.

8- الخبرة والمهارة. 9- الثبات في المعاملة.

10- الثقة بالنفس.

هـذا ويـتحدد دور الأخصائي الاجتماعي في العمل مع الجماعة في الآتي:- [1]

1 - مساعدة الجماعة على فهم أغراض وأهداف المؤسسة ورسم وتحديد أهداف الجماعة ضمن أهداف وأغراض المؤسسة.

2 - مـساعدة الجماعة على النمو وزيادة تماسكها وولائها لأفرادها، كما يساعد الأخصائي الجماعة على معرفة قدراتها وإمكانياتها.

3 - مـساعدة الجماعـة على تفهم مشاكلها الداخلية التي قد تعوق تقدمها ونموها واستخدام الموارد والإمكانيات التي يمكن الحصول عليها.

4 - مـساعدة الجماعة على تنظيم نفسها، كما يساعد أعضاءها على تأدية وظائفهم وواجباتهم.

5 - مساعدة الجماعة على تنمية قدراتها والارتفاع بمستوى برامجها.

6 - مـساعدة الجماعة على فهم وتقدير الجماعات الأخرى التي قد تختلف عنها، كما يساعد على تكوين علاقات إيجابية بين الجماعة والجماعات الأخرى.

7- مساعدة أعضاء الجماعة في التعرف على الموارد التي يمكن الاستعانة

---

(1) دونالدكيث ومونروكيث، ترجمة عبد الفتاح المنياوي، " خدمة المجتمع " مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1962م، ص281.

بهـــا، ســـواء كانت داخل المؤسسة أو المتاحة في المجتمع المحلي أو المجتمع الكبير.

البرامج في طريقة خدمة الجماعة في الخدمة الاجتماعية:

إن طـــريقة خدمـــة الجماعة في الخدمة الاجتماعية تستهدف نمو الفرد والجماعـــة، ويـــتحقق ذلـــك عن طريقة الخبرات التي يكتسبها الأعضاء في مـــيادين الحـــياة الاجتماعـــية بمساعدة الأخصائي الاجتماعي، وإن اكتساب الأعضاء الخبرات والمهارات والمعلومات التي تساعدهم على أن يعيشوا في حالة توازن صحي ونفسي واجتماعي وجسمي، وأن يستثمروا أوقات فراغهم بمـــا يعـــود عليهم وعلى مجتمعهم بالتقدم، وأن هذه المستهدفات العظيمة لا يمكـــن تحقـــيقها إلا بواســـطة البـــرامج المخـــتلفة ذات الألوان الاجتماعية والرياضية والفنية والفكرية، كما أنه يجب عند تخطيط وتنفيذ البرامج الالتزام بالمبادئ الآتية:-

1 - أن تكـــون أهـــداف البـــرامج واضحة ومتكاملة مع أهداف المؤسسة والجماعة وأعضائها.

2- يجـــب أن تخطـــط وتوضـــع البرامج طبقا لحاجات ورغبات أعضاء الجماعـــة مـــع مـــراعاة وظـــيفة المؤسسة وإمكاناتها وأيضا الظروف الاقتصادية.

3- عـــند وضع البرامج يجب مراعاة عدد الأعضاء الذين سيشتركون في هـــذه البـــرامج، والمكـــان الذي سيمارس فيه أعضاء الجماعة برامج النشاط، ومواعيد هذه البرامج.

4- يجب مراعاة المرونة والدقة عند تخطيط وتنفيذ البرامج.

5 - يجـــب أن تستهدف البرامج إكساب أعضاء الجماعة الخبرة والمهارة

في ميادين الحياة الكبرى المتعلقة بالمجتمعات البشرية (الصدق- الأمانة- الحقوق - الواجبات- المعتقدات - القيم ... الخ).

6 - ضرورة أن تراعى في البرامج الموجهة لأعضاء الجماعة قدرتها في توفير أقصى فرص التعاون والتضامن والمبادرات والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

7- يجب أن تهيئ البرامج أمام الأعضاء فرص ممارسة الحياة الديمقراطية داخل الجماعة وبين أعضائها.

أنواع البرامج في طريقة خدمة الجماعة :

اتفق العاملون مع الجماعات في الخدمة الاجتماعية على تقسيم البرامج إلى أنواع متعددة، منها البرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية، وهي كالآتي :

1- البرامج الاجتماعية :

يهدف هذا النوع من البرامج إلى تنمية مهارات اجتماعية موجهة إلى أعضاء الجماعة ، وتدريبهم على الاعتماد على أنفسهم ، والقدرة على تكوين علاقات طيبة مع الأفراد والآخرين، كما أن البرامج الاجتماعية تكسب الفرد مهارات اجتماعية يستفيد منها في حياته، سواء في المنزل أو المدرسة أو النادي ... الخ وبعض البرامج الاجتماعية ذات النشاط الترويحي، مثل حفلات السمر والموسيقى والغناء، تستهدف بناء الثقة في النفس والآخرين والمواجهة والشجاعة الأدبية ، وبعض البرامج الاجتماعية تستهدف غرس روح الولاء بالمسئولية تجاه المجتمع والانتماء له، وإكساب الفرد حب الوطن والمجتمع، مثل برامج معسكرات العمل التطوعي، وخدمة البيئة وحملات التوعية الصحية، وتقديم العون إلى الآخرين، والتطوع في مكافحة الأمية والأمن الشعبي والتوعية الخاصة بصحة البيئة ... الخ.

2 – البرامج الثقافية :

ويستهدف هذا النوع من البرامج إتاحة الفرصة أمام أعضاء الجماعة في أن يكتسبوا قدرا من الثقافة بشؤون الحياة المختلفة، وتتمثل هذه البرامج في حلقات البحث والمحاضرات العامة والمناظرات العلمية والندوات وبرامج الإذاعة المسموعة والمرئية ومعارض الكتاب والمسرح والمسابقات الثقافية والفكرية والكتابة في الصحف والمجلات.

3 – البرامج الرياضية :

النشاط الرياضي من الوسائل لإعداد الفرد للعمل في المستقبل، ويستهدف هذا النوع من البرامج إيجاد الفرص المناسبة للعضو في الاشتراك في مختلف الأنشطة الرياضية، لينمو جسمه نموا متزنا، ويكتسب القدرة على التوازن والتناسق الحركي، بالإضافة إلى التدريب على التعاون والانضباط والنظام والتغلب على الصعوبات، وتشمل البرامج الرياضية مختلف التمرينات والألعاب الداخلية والخارجية وإقامة المعسكرات وغيرها.

4 – البرامج الفنية :

الفنون الجميلة والأشغال اليدوية والنحت من أهم الأنشطة التي تستهدفها البرامج الفنية وخاصة الموجه إلى الطفولة، لأنها تتفق مع طبيعة نموهم واستعداداتهم لاكتساب الخبرات والمهارات في مجالات الفنون الجميلة، وتتضمن البرامج الفنية كافة أنواع الأنشطة التي تتطلب استخدام المهارات اليدوية والتوازن الانفعالي. إن نتائج الأعمال الفنية، التي ينتهي منها أعضاء الجماعة، لها قيمة فنية في نظرهم لشعوره بأنهم قد اكتسبوا مهارة يدوية تجعلهم قادرين على إنجاز أعمال فنية مستقبلا، كما تشعرهم بالحصول على مكانة اجتماعية مرموقة بين الجماعات الأخرى، كما يساعد هذا النوع من النشاط على تحديد وإبراز النابغين في مختلف الفنون التشكيلية والنحت ...الخ.

ومن أهم أنواع البرامج الفنية :

(الرسم – النحت – الأشغال اليدوية – أشغال النجارة – طبع المنسوجات – الأعمال الميكانيكية الخفيفة مثل إصلاح أجهزة الإذاعة المسموعة والساعات...الخ) [1].

❊ ❊ ❊ ❊

(1) محمد محمد عطية، " التربية والإرشاد في الخدمة الاجتماعية "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966م، ص 78.

الفصل الخامس

طريقة تنمية وتنظيم المجتمع
في الخدمة الاجتماعية

Community organization and development

مفهوم طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية

ظهـرت طـريقة تنظـيم المجـتمع كطـريقة ثالثة من طرق الخدمة الاجتماعـية عام (1945م – 1946م)، وذلك للحاجة إلى التنسيق والتعاون المـشترك بـين مؤسسات وتنظيمات الرعاية الاجتماعية، وأدى ذلك إلى أن طـريقة تنظـيم المجتمع في ذلك الوقت كانت تهتم في المقام الأول بالجهود التنـسيقية، وخاصـة على المستوى الجغرافي. وقد تطور مفهوم ومضمون طريقة تنظيم المجتمع من العمليات التنسيقية إلى أن أصبح الاهتمام في المقام الأول بالعملـيات التنموية لمنظمات الرعاية الاجتماعية مرورا بفكرة الجهود التدعيمـية القائمـة في المجتمع، وإيجاد صور التعاون فيما بينها خاصة في مجال التمويل، ولا تعدو أن تكون طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة لخدمة الفرد، وخدمة الجماعة ولم نستطيع أن نطلـق علـيها مفهـوم خدمة المجتمع، كما هو الحال بالنسبة للطريقتين الـسابقتين (خدمـة الفـرد ـ خدمـة الجماعة)، وذلك لارتباطها بالرعاية الاجتماعـية التي هي في الأساس خدمة للفرد والجماعة. وأن نعت وإطلاق مسمي خدمة المجتمع عليها سوف يفقدها تخصصها من حيث إن كافة المهن التي يقرها المجتمع، هي في النهاية تعمل طبقا لاحتياجاته وتعمل بالتالي على خدمـته، وقد لاقي مفهوم تنظيم المجتمع القبول من العاملين في هذا المجال على أساس أنه يرمز إلى العملية التي بواسطتها تتمكن جماعات المجتمع من تحديـد الاحتـياجات والأهداف، وإن العملية تكون على المستوى الجغرافي كالجيـرة أو المديـنة أو القرية وطبقا لهذا التصور. يمكن أن تكون الركائز الأساسية التي تقوم عليها ممارسة طريقة تنظيم المجتمع تتضمن الآتي : –

1 ـ تحديد الاحتياجات المادية والبشرية « المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية ».

2ـ المواءمة بين متطلبات المجتمع والموارد المتاحة.

3- تحقيق المشاركة لسكان المجتمع في العمليات التنموية.

4 - تحـــريض وتعبـــئة المشاعر لدى جماعات المجتمع لمساندة، وتدعيم أهداف التغيير الاجتماعي المقصود.

5- تحديـــد أولـــويات المطالـــب والحاجات طبقا للموارد المتاحة ومعالجة المـــشاكل المجتمعـــية خاصة في الأماكن التي تؤثر المشاكل على أداء جماعات المجتمع.

6- دعـــم الخـــدمات القائمة من خلال العمليات التنسيقية، وذلك لضمان عدم التداخل في اختصاصات المؤسسات العاملة في مجالات العمل الاجتماعي.

7 - تدعـــيم الإطـــار النظري والمعرفي والخلفية العلمية التي تستند عليها طريقة تنظيم المجتمع وأساليب ممارستها وتطبيقاتها في المجتمع [1].

تعريف طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية :

تـــوجد عـــدة تعاريـــف تصورية لطريقة تنظيم المجتمع، وكل تعريف تصوري يتم صياغته طبقا لاتجاهات الأخصائي الاجتماعي الفكرية وارتباطه بـــنظم وثقافـــة وعـــرف ومعـــتقدات المجتمع الذي يعيش فيه، وبالتالي فإن التعاريف التصورية هي انعكاس لحالة اجتماعية فكرية اقتصادية سياسية التي يـــوجد علـــيها مجتمع ما. وعليه فإن التعاريف التصورية لا تقدم لنا تعريفا شـــاملا مانعا وللخروج من هذه الإشكالية التي توجد في التعاريف التصورية فإننا سوف نستعين بالتعريف الإجرائي الذي يعكس ويتضمن توضيحا لماهية ومـــسؤوليات طريقة تنظيم المجتمع والتعريف الإجرائي الذي يفي لمتطلبات التعريف الجيد إجرائيا يتضمن الآتي :-

---

(1) د. سيد أبو بكر حسانين، " طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع "، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1976م ص 113.

1- تنظـيم المجـتمع طـريقة أساسية من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية، وتمارس في إطار فلسفة المهنة وأهدافها ومبادئها ومقوماتها.

2- تـؤمن طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية بالتعبير المقصود الذي يساعد على تقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا.

3- مجـتمع الحاجة أو المشكلة هو المجتمع في طريقة تنظيم المجتمع في الخدمـة الاجتماعية، وهو وحدة العمل، أي إن الناس الذين يقطنون في مـنطقة معيـنة أو عدد من المناطق الجغرافية والذين يعانون من نفس المـشكلة، وعلى الأخصائيين الاجتماعيين إيجاد الأساليب الملائمة عند أفراد المجتمع لتغيير واقعهم؛ ذلك لأنه عندما تتوفر لدى الناس الرغبة والإرادة فـي التغييـر فـإنهم يحتاجون إلى من يساعدهم على إحداث التغيير في أنفسهم وبيئاتهم.

4- يمـارس هـذه الطريقة أخصائيون اجتماعيون متخصصون، يتصفون بالخلـق المهنـي ويلتزمون بفلسفة المهنة وقيمها ومبادئها، ويعتبرون القـيادات المهنية التي تنشط وتدفع بالعمليات الاجتماعية التي يقوم بها الأهالي لإحداث التغيير المنشود.

5- تـساهم طريقة تنظيم المجتمع في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود عـن طريق قيام الأخصائيين الاجتماعيين بمساعدة سكان المجتمع على اتخـاذ القـرارات الـسليمة، وذلـك لإشباع احتياجاتهم وحل مشاكلهم ومتابعة هذه القرارات حتى يتم تنفيذ البرامج التنموي ، وتتحسن أحوال السكان اقتصاديا واجتماعيا.

6- يـستعين الأخـصائيون الاجتماعـيون بمختلف الخبراء في ممارستهم للعمل؛ إذ إنه ليس من الممكن وليس من المفروض أن يكون الأخصائي الاجتماعي على علم ودراية ومعرفة بجميع أنواع الأعمال التي تتطلبها برامج النشاطات المختلفة.

7- يقـــوم المتطوعون من سكان المجتمع بمعاونة الأخصائيين الاجتماعيين حـــيث يـــوجد بـــين أهالي المجتمع الكثير من عناصر القيادة الشعبية الاجتماعية التي تؤمن بأنها تتحمل مسؤوليات إحداث التغيير الاجتماعي للمجـــتمع، وذلـــك من خلال وضع خطة في إطار إيديولوجية المجتمع وقيمة ومعتقداته وعرفه وسياسته العامة.

8- توضـــع خطـــة تنظيم المجتمع في إطار خطة المجتمع للتنمية الشاملة، ويقـــوم الأخـــصائي الاجتماعـــي الممارس لطريقة تنظيم المجتمع في الخدمـــة الاجتماعية بالتمييز بين البرامج التنموية التي تدخل في محيط الخدمة الاجتماعية وبين غيره من البرامج التي ترتبط بأنشطة المجتمع، ولا تدخل ضمن اختصاصاته حتى لا يحدث تقارب وتعارض أو التباس بين النوعين من الأنشطة [1].

متطلبات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية :

إن ممارســـة طـــريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية تتضح من خلالها الآتي :-

1 - أن يكـــون الهـــدف العام هو إيجاد التوافق الفعال بين موارد الرعاية الاجتماعية واحتياجات وتنشيط وتفعيل الحياة الإنسانية.

2 - أن يكـــون مستوى العمل هو المجتمع، على مستوى الجيرة أو القرية أو المديـــنة أو الدولـــة، وأحـــيانا على المستوى العالمي، وطبقا للحقيقة التي مؤداها أن هناك اعتمادا متبادلا بين الأفراد والجماعات في المجتمع، وهذا مـــن شـــأنه أن يخلـــق العديـــد من المشاكل التي يعمل معها الأخصائي الاجتماعي الذي يستمد القوة والدعم لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل.

(1) د. سيد أبو بكر حسانين، " طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع "، مرجع سبقت الإشارة إليه، ص 15.

3 - يجب أن نفهم ونعي تماما المناخ الذي يجب أن تتم فيه عمليات تنظيم المجتمع، ذلك إذا أردنا أن تكون نتائج العمل مثمرة وجادة، وأن نهتم بتغيير أنساق المجتمع وأبنيته، لأن ذلك هو الاهتمام الأول لطريقة تنظيم المجتمع، حيث إن تغيير النسق الفردي من مسؤوليات خدمة الفرد وتغيير نسق جماعات من مسؤوليات طريقة خدمة الجماعة، وبهذا نضمن توجيه الموارد البشرية للمساهمة في عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي المقصود.

4 - يجب أن تتحقق الفعالية والديناميكية في الممارسة، ومن خلال التأثير المتبادل بين الحاجات الإنسانية، في ضوء العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات لضمان المشاركة بوصفها الغاية النهائية لطريقة تنظيم المجتمع.

5 - إن استراتيجيات وتكنيكيات طريقة تنظيم المجتمع وكيفية ممارستها تملي علينا استخدام استراتيجية الضغط « اتجاه راديكالي » أو استراتيجية الإقناع « اتجاه محافظ »، وأهدافها هو التأكيد على أن معطيات الممارسة في طريقة تنظيم المجتمع- وإن كانت تتأثر بأيديولوجية المجتمع والإنساق الثقافية فيه – إلا أنها لها صفة العمومية التي تسمح بأن تمارس في كافة المجتمعات الإنسانية. وهي بذلك تكاد تقترب بأن تكون علما يستند على العديد من النظريات الاجتماعية والمسلمات البديهية، ومهنة تحظي باعتراف المجتمع بها.

مبادئ تنظيم المجتمع

المبدأ هو مفهوم عام وحقيقة أساسية قد تتصف بالعمومية، وقد يصل إليها الإنسان عن طريق الخبرة والتجربة والمنطق، أو عن طريق استخدام المنهج العلمي، وقد وصل المتخصصون في الخدمة الاجتماعية إلى هذه

المفاهــيم « المــبادئ »، عن طريق تجميع وتحليل الخبرات المتراكمة في ميدان الممارسة، وليس طريق استخدام المنهج العلمي، إي إن مبادئ الخدمة الاجتماعية بصفة عامة ومبادئ طريق تنظيم المجتمع هي عبارة عن فروض علمــية مدعمـــة بالخبرات التطبيقية، وكثيرا ما تصدق صحة هذه الفروض، لكنها لم تصل إلى مستوى القوانين الثابتة وتتلخص هذه المبادئ في :ـ [1]

1 ـ مبدأ الاستثارة :

يمكــن أن تبدأ عملية الاستثارة من داخل المجتمع، كما يمكن أن تأتي الاســتثارة مــن خـــارج المجــتمع. نقصد بالاستثارة الداخلية أن المواطنين يــشعرون بوجــود مشاكل أو حاجات اجتماعية غير مشبعة، ويعانون منها، وبالتالــي يعملون على تغيير هذه الظروف، أما الاستثارة من خارج المجتمع فهــي تلك الاستثارة المتمثلة في الإعانة التي يحصل عليها المجتمع في شكل حوافــز وتحــرض علــى تغيير الواقع المليء بالمشكلات، وبالتالي يتوافر الشعور لدى سكان المجتمع في الرغبة في إحداث التغير وحل مشاكلهم .

2 ـ مبدأ اشتراك الأهالي في التغير (المشاركة):

هــذا المــبدأ لــــه صفه العمومية، ويتوقف على مدى شعور الأهالي بالمــشكلة، وشعورهم بالانتماء إلي مجتمعهم ومدى تأثير وقوة المشكلة على حياتهم وتأثيرهم بها، ذلك لأنه ليس من المعقول أن يشارك الأهالي في تنفيذ مــشاريع للتنمــية أو التغير الاجتماعي، وهم ليس لديهم الشعور بالرغبة في التغيير ومدى فعالية هذا التغير ؛ ويتحقق هذا المبدأ من خلال الآتي:ـ

أ / تحديد المشكلات في المجتمع وتحديد أوليات معالجة هذه المشكلات، مع ملاحظة أن سكان المجتمع أكثر دراية ومعرفة بظروف مجتمعهم.

---

(1) د. أحمد كمال أحمد، " تنظيم المجتمع ـ الجزء الثاني "، الأنجلو المصرية، القاهرة 1975م، ص 37.

ب / ضـــمان اســـتمرارية التغيير سواء في مرحله التنفيذ أو الحفاظ على نتائج هذا التغيير.

ج / تخفيض تكلفة المشروعات نتيجة للعمل التطوعي داخل المجتمع؛ ذلك لأن مـــساهمات العمل التطوعي تؤدى إلى تحقيق المشاركة الشعبية وتساهم في تحمل أعباء مالية كانت تدفع من ميزانية المجتمع.

د / تنمية الإحساس بملكية المجتمع لبعض الشركات الإنتاجية، والمحافظة علـــى هـــذه المؤسسات الاقتصادية والاستفادة منها في تمويل وبناء مؤسسات اقتصادية جديدة.

هـ / تنمـــية روح القـــيادة عن طريق القيادات الشعبية في المجتمع؛ ذلك بهدف إيجاد قيادات جديدة وضمان استمرار مساهمات أفراد المجتمع في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية [1].

و / ممارسة الديمقراطية، وتحسين العلاقات بين قطاعات المجتمع، ورفع معـــدلات العمـــل في اتجاهات التعاون، ومساهمات القيادات الشعبية الاجتماعـــية فـــي إتاحـــة فرص مناسبة لممارسة الحرية من خلال السلطة الشعبية داخل المؤتمرات الشعبية الأساسية.

3 ـ مبدأ حق تقرير المصير:

مهمـــا تعـــددت مشكلات المجتمع فان ذلك لا يعطى مبررا لسلب حق أفراد المجتمع في تقرير مصيرهم، إن أهمية هذا المفهوم أو المبدأ يظهر من خـــلال أهمية المشاركة الجماهيرية، ومن خلال احترام كرامة أفراد المجتمع وحقهم في اختيار طريقة الحياة التي يحبونها.

---

(1) د.هدى بدران، " تنظيم المجتمع "، مطبعة المليجي، القاهرة، 1969م ص85.

وقد يتبادر إلى الذهن أن مبدأ حق تقرير المصير لا يتناسب مع أسلوب التخطيط الشامل أو مع أسلوب السياسة الاجتماعية على مستوى الدولة، ولكن حقـيقة الحـال والظـروف تؤكد ضرورة إتاحة الفرص لأفراد المجتمع في ممارسـة حق تقرير المصير في ظل السياسة الاجتماعية، وفى ظل أسلوب التخطيط الشامل على مستوى الدولة، ذلك لأن أسلوب التخطيط العلمي يجب أن يأخـذ في الاعتبار حصر مشكلات وموارد المجتمع، وكيفية بناء قنوات تكـون مصادر مناسبة للمعلومات، لتقويم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالـي ضمان المساندة والدعم الجماهيري لهذه المشروعات، بذلك يتحقق تطبيق مبدأ حق تقرير المصير.

4 ـ مبدأ التقبل والتوجيه :

إن مـبدأ تقـبل التوجـيه يعتبر من المبادئ الأساسية والدعامات التي يـتحقق بهـا النجاح لمهنة الخدمة الاجتماعية، فلا أحد يمكن أن يتخيل قيام جهـود مشتركة بين الأخصائي الاجتماعي والمجتمع دون حدوث التقبل بين الطـرفين، وعلـيه يـثق المجتمع في جهود الأخصائي الاجتماعي ويتحقق التعاون بينها.

إن لكل مجتمع ظروفه ومشكلاته وكذلك قيمه ومعاييره التي يحكم بها علـى الأمور، وهناك تغيرات اجتماعية تستلزم تغيرا في نسق قيم المجتمع، وبالتالـي فإن طبيعة الأمور والعمل لصالح المجتمع تجعل من الواجب على المنظم الاجتماعي أن يتقبل المجتمع الذي يعمل معه كما هو بمشكلاته وتقبل قيمه ومعاييره منذ البداية، ولو أنه لا يتقبل معايشته وعدم قدرة المجتمع على مواجهة المشكلات التي تعترض تقدمه، وتقبل الأخصائي الاجتماعي للمجتمع كمـا هـو عليه، يجعل أفراد المجتمع يطمئنون إلى الأخصائي الاجتماعي، وبالتالي قيام وبناء العلاقة المهنية التي تساعد الأخصائي الاجتماعي في تقديم

عملـــه وتحـــسين معدلات الأداء في شكل متطور يساعد المجتمع كثيرا على التغلب على المشكلات التي تصادفه.

5 ـ مبدأ الاستعداد :

الاســتعداد يقــصد به أن الأخصائي مؤهل علميا وتطبيقا وأن إعداده العلمي يلائم العمل وظروف المجتمع، ويجب على الأخصائي الاجتماعي أن يــثق بنفسه وبإعداده المهني، وبأنه قادر على تقييم المجتمع الذي يعمل معه، وإذا فقــد الــثقة فإنـــه لن يستطيع العمل في المجتمع، أما الاستعداد بالنسبة للمجتمع فيعنى أن قيادات المجتمع أو المنظمة الممثلة للمجتمع أصبحت قادرة علـــى تحمــل المــسئولية والمشاركة الإيجابية، وعلى وعى بالنتائج المراد تحقيقها من وراء تنمية وتنظيم المجتمع..

ويكـــون الأخصائي الاجتماعي قادر على توزيع المسؤوليات والتحرك من خلال عمليات تنظيم المجتمع، ويستلزم ذلك من المنظم الاجتماعي القيام بتوضـــيح الأمور المتعلقة بالمشكلات والعقبات المتوقعة للقيادات الاجتماعية، حتى يمكن الدفع بتنفيذ المشروعات وإيجاد الحلول المناسبة لمقابلة المعونات والمشكلات والتغلب عليها.

6 ـ مبدأ الحركة :

المقــصود بالحـــركة هـــنا السرعة التي يجب أن يلتزم بها الأخصائي الاجتماعـــي فـــي التحـــرك مـــع الجماهيـــر نحو غايات تحقيق المستهدفات المجتمعية. فقد يدفع الأخصائي الاجتماعي الحماس إلى السير بالمجتمع نحو تحقـــيق الأهـــداف بمعدلات تزيد عن قدرات المجتمع واستعداداته، وفى هذه الحالـــة ســـوف يجد الأخصائي الاجتماعي نفسه وحيدا في الميدان، ويتحمل المـــسؤولية كاملة عن المجتمع، وعليه فإنه يسجل بأن الأخصائي الاجتماعي قد خرج عن نطاق تخصصه ومسؤولية مهنته التي تلزمه بالعمل مع المجتمع

وليس من أجله. وقد يتباطأ الأخصائي الاجتماعي في السير بمراحل المشروعات التي تؤدى إلى إحباطات وتعمل إلى التقليل من طموحات وقدرات المجتمع، وقد يسير الأخصائي الاجتماعي في عمله بمعدلات تتفق وقدرات المجتمع فقط، وفى هذه الحالة تسأم وتصاب قيادات المجتمع بالملل من الرتابة والإيقاع التقليدي من عمل الأخصائي الاجتماعي؛ ذلك لأن مجهوداته ومعدل أدائه لم يقدم الكثير إلى المجتمع، ولم يساعد على الابتكار والإبداع. عموما فإنه من الأفضل للأخصائي الاجتماعي أن يعمل مع المجتمع بمعدلات تتفق مع قدرات واستعدادات المجتمع، ويرتفع بأدائه وعمله بمعدلات كبيرة، حتى لا يجد نفسه وحيدا في الميدان، وحتى لا تتخلى عنه القيادات الاجتماعية.

7 ـ مبدأ العلاقة المهنية :

تعتبر العلاقة المهنية حجر الزاوية في الخدمة الاجتماعية، وهى بمثابة الأداة التي بواسطتها يستطيع الأخصائي الاجتماعي أن يوصل خدمات المنظمة التي يعمل بها إلى أصحابها. والعلاقة المهنية كمبدأ من مبادئ الخدمة الاجتماعية تقوم على الثقة والاحترام والحرية المتبادلة. فلا يمكن تصور تطبيق مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع دون قيام علاقة بين الأخصائي الاجتماعي وقيادات المجتمع المحلى. ولكن هذه العلاقات لها سمات تجعلها تختلف عن غيرها من أنواع العلاقات السائدة في المجتمع، فهي تتيح بعد قيام مقابلة أو اجتماع بين كل من الأخصائي الاجتماعي وقادة المجتمع المحلى، أن يقوم كلا الطرفين بالتعبير والإفصاح عن رأيهما، ويذهب البعض من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، أن الخدمة الاجتماعية يمكن تمييزها في تطبيقاتها في أبعاد ثلاثة، أو يسميها البعض بثلاثية الأبعاد وأطرافها هم: الأخصائي الاجتماعي، العميل فردا أو جماعة أو مجتمعا، المؤسسة أو المنظمة التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي،

وتـــدور العلاقة بين الأطراف الثلاثة في ضوء علاقة مهنية هي أساس تقديم الخدمة لمستحقيها.

8 ـ مبدأ الاستعانة بالخبراء :

إن الأخصائي الاجتماعي يستهدف رفع مستوى المجتمع وتقدمه أفرادا وجماعات من جميع جوانب الحياة، وتحسين ظروف معيشة المواطنين، عليه فلابد أن يكون هناك توازن في المشروعات وفيما تحقق من أهداف، ونتيجة لـــتعدد مـــشكلات وحاجات المجتمع واختلاف وتنوع الأهداف المراد تحقيقها ... فـــإن الـــضرورة تستدعى الاستعانة بالخبراء المتخصصين كل في مجال تخصـــصه، وتتم الاستعانة بالخبراء سواء كان العمل في مرحلة الدراسة أو التشخيص ـ التنفيذ أو العلاج، وذلك للاستفادة بالخبرات لنجاح المشروعات، وبالتالـــي تـــتكامل الجهـــود لتحقـــيق تنمية للمجتمع، وبالتالي تحقيق التغير الاجتماعي المقصود.

9 ـ مبدأ التقـويـــم :

يعتبـــر الـــتقويم عملية أساسية لكل عمل ينجز، وهناك فرق بين التقويم والتقييم، حيث إن التقيم يقيس مدى نجاح مشروع ما وأسباب فشله، أما التقويم فهو بالإضافة إلى قياس ومعرفة أسباب المشروع وفشله فهو يشتمل على كيفية معالجة جوانب القصور وزيادة فرص النجاح، وهو يشتمل على القياس المادي والاجتماعي الكيفي المعنوي. والتقويم مسؤولية مشتركة تقع على عاتق كل من الأخـــصائي الاجتماعي وقيادات المجتمع المسؤوله عن المشروع، ويلاحظ أن الـــتقويم لا يتم في نهاية المشروع، بل يجب أن يكون هناك تقويم على فترات متـــتابعة مـــع مراحل المشروعات، حتى يمكن معالجة السلبيات أولا بأول في ضـــوء العـــوامل التي تتخلل مراحل تنفيذ المشروع، والتقويم يمثل رصيدا من الخبـــرة الميدانـــية والعلمـــية لكل من الأخصائي وقيادات المجتمع المختصة،

ويجعــل الـــتقويم يواجه كل من شارك في المشروع ويتحمل مسؤولياته، كما يـــؤكد ويدعم الإيجابيات عندما يحرز المشروع نجاحا وتقدما. وبالتالي تساعد مـــستقبلا عـــندما ينفذ مشروع جديد على تلافى كل المشاكل وتزيد من فرص نجاح المشروع وتحقيقه لمستهدفاته (1).

الوسائل والأدوات المستخدمة في طريقة تنظيم المجتمع :

تـــتعدد الوســـائل والأدوات التي يمكن استخدامها في طريقة تنظيم المجـــتمع، وتعتبر الوسائل والأدوات بمثابة الوسيط الذي من خلاله يمكن تحقـــيق مـــستهدفات طـــريقة تنمـــية وتنظـــيم المجـــتمع سواء كانت هذه المستهدفات عملية أو مستهدفات مباشرة ملموسة. إن الوسائل أو الأدوات لا يـــوجد مفاضـــلة بينها، ولكن كل أداة أو وسيلة تستخدم حسب مناسبتها للموقف الذي يتعامل معه الأخصائي الاجتماعي، وقد تستخدم أكثر من أداة أو وســـيلة فـــي وقت واحد. إن البحث في مدى أفضلية الأداة المستخدمة يـــستلزمه الموقف ومدى ما يمكن أن تحقق الأداة من نتائج، هذا ويلاحظ في استخدام الأدوات والوسائل أن لكل منها جوانب إيجابية وجوانب سلبية وتوضح ذلك في الآتي :-

أولا : وسيلة المقابلات :

تعتبـــر المقابلـــة مـــن الوسائل الأساسية في طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع :

1 - المقابلة بين قيادات المجتمع وجماعاته، وفى هذه الحالة تعتبر المقابلة وســـيلة فعالـــة لإقناع المواطنين بالمشاركة، وتدعيم بعض فروع تنمية وتنظـــيم المجـــتمع، وكـــسب تأييدهم واستثمار قدراتهم، وذلك لتحقيق

(1) د. سيد أبوبكر حسانين، " طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع "، الأنجلو المصرية، 1974م، ص 287.

عوامل الإحساس بمشكلات المجتمع والمطالبة بإحداث التغير المناسب الذي يقضى على المشكلات.

2 ـ مقابلة الأخصائي الاجتماعي مع قيادات المجتمع وجماعاته، وفى هذا المجال تعتبر المقابلات هي المجال الذي يسمح بتوفير المناخ المناسب لـــنمو القيادات ونضجها وتحقيق عمليات تنظيم المجتمع الخاصة بتنمية المجتمع المحلى والعمل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

3 ـ مقـــابلات القـــيادات الـــشعبية الاجتماعـــية مع القيادات التنفيذية في المجتمع، وربما هذا النوع من المقابلات هي التي ينصب عليها اهتمامنا فـــي هذا المجال، وهذا النوع يتم وجها لوجه بين القيادتين، القصد منها دراســـة المـــشاكل المجتمعية وإيجاد أنسب الحلول لمقابلة هذه المشاكل والقضاء عليها، ذلك لأن سلطة اتخاذ قرار التنفيذ تكون متكاملة بين كل من القيادتين الشعبية الاجتماعية والقيادة التنفيذية، كما تعمل المقابلة بين القيادتين التعرف على الاحتياجات في المجتمع ومقابلة هذه الاحتياجات طبقا للإمكانيات المتاحة ماديا وبشريا وتنظيميا.

4 ـ النوع الأخير من المقابلات، هو المقابلات التي تتم بين القيادات الشعبية الاجتماعـــية والخبراء في المجتمع، وذلك بغرض تحديد أبعاد المشكلات وأســـبابها الحقيقية وإيجاد أبسط الحلول من واقع الخبرات العلمية للقضاء علـــى المـــشاكل، كما تساهم هذه المقابلات أيضا في كسب تأييد القيادات الشعبية الاجتماعية للمشاريع عن إقناع وبعد المناقشة الجادة الواعية [1].

ثانيا : الزيارات :

نقـــصد بالزيارات قيام قيادات المجتمع المحلى بزيارة بعض القرى

---

(1) د. سيد ابوبكر حسانين، " دراسات في تنظيم المجتمع "، الأنجلو المصرية، القاهرة 1975م، ص 103.

والأحـــياء المجاورة، بقصد الوقوف على بعض التجارب لهذه المجتمعات في مجال التنمية، ومناقشة المسؤولين عنها وكيفية تنفيذ البرامج التنموية، وكيفية التغلب على الصعوبات، ومدى ما حقق المشروع التنموي من تغير فـــي شـــكل الحـــياة والناتج العام للمشروع. إن تشابه ظروف ومشكلات المجـــتمعات المجـــاورة مـــع بعـــضها البعض مع المجتمع الذي يعمل به الأخصائي الاجتماعي يساعد كثيرا بأن تكون زيارات القيادات الاجتماعية فـــي المجـــتمع المحلـــى بناءة وذات نتائج ملموسة، وتساعد كذلك في نقل الخبرة وتلافى المشكلات أو توقع حدوثها، وذلك طبقا للتجارب التي مرت بهـــا المجـــتمعات المجـــاورة، وتوفير فرص النجاح للمشروعات التنموية بطريقة أفضل.

ثالثا : المؤتمرات :

المؤتمـــرات أســـلوب ووســـيلة علمـــية، تقوم على دراسة المجتمع ومـــشكلاته فـــي جـــو ديمقراطي وتتيح المؤتمرات الفرصة أمام القيادات الـــشعبية الاجتماعـــية في المجتمع والمسؤولين والخبراء في تبادل الخبرة والمعـــرفة والمهارة، كما تتيح المؤتمرات أيضا تبادل الخبرة والرأي بين القـــيادات الـــشعبية الاجتماعية في المجتمع المحلى وبين القيادات التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ البرامج التنموية وكذلك كسب الرأي العام، كما يضمن المؤتمـــر الالتـــزام والرغبة من قبل المسؤولين على تبنى وتنفيذ توصيات واقتراحات ومقررات المؤتمر. ويلاحظ أن بعض المؤتمرات يطغى عليها الـــسلبية خاصـــة وأنهـــا تحتاج إلى جهد كبير في الإعداد والتمويل، كما تـــستغرق وقـــتا طويلا، ولذلك فهي لا تتناسب مع بعض المجتمعات التي تفتقـــر إلـــى الـــتمويل، أو بعض المشاكل التي يعتبر الزمن عاملا حاسما بالنسبة لها.

عمليات تنمية وتنظيم المجتمع :

نقصد بعمليات تنمية وتنظيم المجتمع الخطوات والمراحل المتتالية والمتعاقبة التي تؤدى إلى تحقيق أهداف المجتمع. وأهداف طريقة تنمية وتنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. إن كل خطوة أو مرحلة من المراحل لتنمية وتنظيم المجتمع. لها بداية ووسط ونهاية، ولكننا لا نستطيع أن نفصل بين هذه المراحل والخطوات؛ ذلك بحكم أنها متداخلة تمثل سلسلة متصلة ومتعاقبة المراحل والحلقات. وهذه المراحل أو الخطوات تتطابق تماما مع خطوات أسلوب التخطيط العلمي، إن الانتقال من خطوة إلى أخرى يتوقف على ظروف المجتمع وإمكانياته، ومدى نضج قياداته وما تحرزه كل خطوة من نجاح، أو ما يقابلها من معوقات.

وعليه نستطيع أن نحدد خطوات أو مراحل تنمية وتنظيم المجتمع في :

أولا: المرحلة التمهيدية :

تشتمل هذه المرحلة على التعرف على المجتمع وليس بالمجتمع، ونقصد التعرف على المجتمع معايشته والمشاركة في حياته الفعلية وليس دراسته من الخارج، والتعرف بالمجتمع يشتمل على معرفة حدوده وقيمه ومعاييره وجماعته والعناصر التي تشكل مراكز النفوذ والمكانة الاجتماعية المرموقة، كذلك التعرف على المشكلات والحاجات والموارد البشرية والمادية المتاحة، كما تشتمل هذه المرحلة على اكتساب ثقة الأهالي، وتكوين العلاقات المهنية، حيث يتوقف تكوين العلاقات المهنية على مدى الشعور بالتقبل المتبادل بين الأخصائي الاجتماعي والمجتمع المحلى الذي يعمل فيه، ويجب ألا يتعجل في تكوين العلاقات المهنية أو كسب ثقة الأهالي.

يصاحب هذه المرحلة عملية الاستشارة أو المبادأة وتقريب وجهات النظر، وعمليات التوجيه مع الحفاظ على سيادة الروح الديمقراطية، وحق

تقريــر المصير، وتنتهي هذه المرحلة بتكوين الجهاز الذي من خلاله سوف تــتم بقــية عمليات تنظيم، المجتمع وقد يكون هذا الجهاز في شكل لجنة أو مؤتمــر أو مجلس يجمع بين القيادات والمنظم الاجتماعي والخبراء وكل ما يمكن أن يساهم في دعم طريقة تنمية وتنظيم المجتمع.

ثانيا: المرحلة التخطيطية :

إن هــذه المرحلة تتركز بالأساس على التخطيط وأساليبه، حيث تظهر المــشاركة الحقيقــية من قبل قيادات المجتمع في هذه المرحلة ذلك من خلال اشــتراكهم مع المنظمين الاجتماعيين في دراسة المجتمع وتحديد المشكلات وترتيب الأولويات، وعليه يجب أن يتلزم أسلوب التخطيط بعدد مبادئ وأسس منها على سبيل المثال الواقعية والشمول والاتزان والمرونة، وكذلك يجب أن تأخذ الخطة في حساباتها الظروف الخارجية للمجتمع والشمول لجميع جوانب النمو لقطاعات المجتمع جغرافيا ووظيفيا.

وتنتهــي هــذه المرحلة عند قيام المبدأ الفعلي في التنفيذ وتقسيم الخطة إلى مراحل زمنية وتوزيع المسؤوليات، وتحديد البدائل بالنسبة لكل خطوة من خطــوات الخطــة، وتــرتيب هذه البدائل لمقابلة أية مشكلة تطرأ من هنا أو هــناك، وبالتالي فإن التخطيط هو محاولة التنبؤ بالمستقبل واستقرائه، وذلك مــن خــلال قاعــدة البــيانات والمعلومات التي تتوافر أمام القائمين بعملية التخطــيط، وبالتالي تكون الخطة قد اقتربت من الاحتياجات وقادرة على حل المشكلة التي يعاني منها المجتمع المحلي.

ثالثا : المرحلة التنفيذية :

فــي هذه المرحلة تتضافر الجهود بين قيادات المجتمع وجماعاته وبين المؤســسة التــي يتــبعها المنظم الاجتماعي، وذلك بغرض توجيه وتوظيف الإمكانــات البــشرية والماديــة المتاحة لتحقيق الأهداف التي اتفق عليها في المرحلة السابقة وفي ضوء الأولويات التي تم تحديدها.

إن المــنظم الاجتماعــي في هذه المرحلة، يهتم بزيادة وتأكيد شعور عدم الرضا لدى الأهالي، بغرض تقوية الاحساس والحافز لديهم بالمشكلة، والــرغبة فــي الــتخلص مــنها، مما يدفعهم إلي المشاركة الإيجابية في مــشروعات تنظيم المجتمع، وإيجاد جو من العلاقات والتعاون الفعال بين الأهالي، وإزالة الخلافات، وتحييد بعض القوى المضادة للتغير، كما يجب عــند إحــداث التغيــر أن يتوافق ذلك مع قيم ومعايير وعادات وأعراف المجــتمع ومعــتقداته، وأن تكــون أهــداف هدا التغير تحقق نفعا مباشر وملموسا في المجتمع.

رابعا : المرحلة التقويمية :

للــتقويم أهمية بالغة في إكساب قيادات المجتمع الثقة في قدراتها، كما يــضمن معالجــة المعوقات التي تظهر عند تنفيذ المشاريع أولا بأول، حتى يحقق المشروع في النهاية الأهداف التي رسمت له.

إن مــن الــشروط الملــزمة والواجب توافرها، أن يستند التقويم على أســاس علمــي ووضــع محكات ومعايير يمكن على ضوءها إنجاز التقويم لمستهدفاته.

إن الــتقويم عملــية يــشترك فيها كل من المنظم الاجتماعي، وقيادات المجــتمع، ويجــب أن يــتم بأساليب علمية، بحيث يشمل كل خطوات التنفيذ ونهاية كل مرحلة، وعند الانتهاء من المشروع بكامله.

ويجــب في حالة انتقال المنظم إلى مكان آخر وإحلال منظم آخر بدلا من الأول.

ففــي هذه الحالة فإن الضرورة تستلزم إتاحة الفرصة للمنظم الأول للانتهاء من عمله مع المجتمع الذي يعمل فيه من خلال إعداد تقرير شامل مــستندا فــي ذلــك علــى التسجيل في المراحل التي صاحبت المشروع،

وبالتالــــي يستطيع المنظم الجديد أن يستمر بالعمل في نسق واتجاه يساعد علـــى الاستمرار في عملية التقويم، وذلك بالتعاون مع القيادات الاجتماعية والتنفيذية في المجتمع[1].

* * * *

(1) د. عبد المنعم شوقي، " تنمية المجتمع وتنظيمه "، مكتبة القاهرة، 1963م، ص47.

الفصل السادس

البحوث في الخدمة الاجتماعية

يقصد بالبحث في الخدمة الاجتماعية بأنه التطبيق المنظم لمجموعة الإجراءات والخطوات الخاصة المرتبطة بالتنمية والتغير الاجتماعي.

وكذلك الاستخدام المعرفي لمعطيات مدركات مهنة الخدمة الاجتماعية بين كل من الأخصائي الاجتماعي والعميل، سواء كان فردا أو جماعة أو مجتمعا [1].

ويعد البحث في الخدمة الاجتماعية وسيلة لإثراء نظريات معرفية جديدة تساعد الأخصائي في زيادة مقدرته على الممارسة المهنية الفعالة، وتصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، منطلقا من خلفية معرفية منهجية وإستراتيجية تعمل على تحديد الارتقاء وتحسين الأساليب المهنية في العمل مع الأفراد والجماعات والمجتمع.

إن العديد من المؤسسات الاجتماعية تحتاج إلى البحث والدراسة لتعميق ممارسة طرق الخدمة الاجتماعية « طريقة خدمة الفرد- طريقة خدمة الجماعة – تنمية وتنظيم المجتمع »، وعليه فإن الحاجة ماسة إلى قيام مراكز بحوث في مهنة الخدمة الاجتماعية لتقديم الخدمات والدراسات، وكذلك تقديم الرأي والمشورة واقتراح النماذج العلمية في ممارسة وتطبيق مهنة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

وتساهم الدراسات العليا على مستوى الماجستير والدكتوراه في إثراء المعرفة العلمية ودعم جهود الممارسة لمهنة الخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال اختيار قضايا مناسبة وإخضاعها للبحث العلمي المنظم والجاد.

إن الحاجة إلى البحوث والدراسات تتزايد بهدف الوصول إلى أساليب

---

(1) د. الفاروق زكي يونس، " الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي " عالم الكتب، القاهرة. 1978م ص28.

وممارســـة تطبـــيقات طـــرق الخدمة الاجتماعية الثلاث، من خلال استخدام المهـــارات الفنية والعلمية لمهنة الخدمة الاجتماعية في فترات متعاقبة، وذلك باستخدام مناهج البحث الاجتماعي القائمة على النظرية العلمية، وعليه يجب أن تقـــدم نتائج البحوث والدراسات نماذج يمكن الاستفادة منها في التطبيقات المختلفة عند ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية [1].

الصعوبات التي تواجه البحوث والدراسات في الخدمة الاجتماعية :

هـــناك صـــعوبات تـــواجه الخدمـــة الاجتماعية في القيام بالدراسات والبحوث لتطوير أساليب عملها وممارستها الميدانية، سواء في طريقة خدمة الفـــرد أو فـــي طريقة خدمة الجماعة أو بطريقة تنمية وتنظيم، حيث نجد أن المهـــنة كثيـــرا ما تفشل في التعريف بأهدافها، وإجراءاتها بطريقة ملموسة، الأمـــر الـــذي يصعب معه إمكانية قياس النتائج الخاصة بالمهنة. ويمكن أن نوضح أهم الصعوبات التي تواجه استخدامات البحوث والدراسات في الخدمة الاجتماعية في الآتي :-

1- يـــندر اســـتخدام التـــسجيلات الخاصـــة بالممارسة في مهنة الخدمة الاجتماعية وتطويع هذه التسجيلات لمناهج البحث الاجتماعي، حتى وصف البعض التسجيلات في الخدمة الاجتماعية بأنها فاقدة لأهدافها، ويقتصر استخداماتها على الجوانب الإدارية فقط.

2- كثيـــرا ما يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون مصطلحات وتعبيرات خاصة بهم أثناء التسجيل لا تعطى دلالات علمية الأمر الذي يصعب فيه الملاحظة أو القياس عند إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية، وإن التسجيلات تقوم على اقتراحات أو مفاهيم علمية مجردة.

---

(1) ســـميرة كامل، " الخدمة الاجتماعية أساليب – طرق – مجالات "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1983م ص67.

3- كثيرا ما يعتمد الأخصائيون الاجتماعيون على الملاحظة العشوائية أو العابـــرة، أي الملاحظـــة غير المقننة « الملاحظة غير العلمية »،عند دراســـتهم لتقيـــيم السلوك، الأمر الذي يجعل من هذه الملاحظة مشكلة وصعوبة الاعتماد عليها في البحوث الاجتماعية، ذلك لأن بيانات هذه الملاحظـــات لا تتـــصف بالموضوعية، أو أنها معلومات لا تقوم على خلفـــيات ومرتكـــزات علمـــية، خاصة في الاتجاه النفسي في الخدمة الاجتماعية، الذي لا يقوم أصلا على نظرية علمية ذات مفاهيم محددة أو منهج علمي واضح وموحد؛ ذلك لأن كثيرا ما يستخدم التسجيل مع الأفراد في التفسيرات القائمة على أثر العوامل النفسية اللاشعورية في دراسة المشاكل الفردية.

الإدارة في الخدمة الاجتماعية :

أزداد الاهـــتمام فـــي العـــصر الحديث بخدمات الرعاية الاجتماعية خاصـــة بعد انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية الأمر الذي زاد من اهتمام المـــسئولين بعلم الإدارة والتنظيم في ميادين ومجالات الخدمة الاجتماعية، فـــالإدارة عامل هام يتوقف عليه نجاح أو فشل المؤسسة الاجتماعية، وهي الجانـــب التطبيقـــي للخدمة الاجتماعية، ذلك بترجماتها للأهداف الإنسانية التـــي تـــستهدفها الهيئات وتحولها إلى خدمات عملية ملموسة يظهر أثرها واضـــحا في المساهمة في تكوين وبناء المواطن الصالح، وذلك من خلال توحـــيد وتنظيم الجهود وتوظيف إمكانات البيئة التي تتواجد بها المؤسسة الاجتماعية.

فالإدارة وفقا للأهمية التى نوهت إليها تعتبر اتجاها ومنهجا، أصيلا من عملـــيات الخدمة الاجتماعية لا مجرد وسيلة أو أداة أو جهاز يعاون فى تقديم الخـــدمات الاجتماعية، وللإدارة أهميتها للهيئات والمؤسسات المجتمعية سواء التـــي يديـــرها المجـــتمع لصالحه أو يديرها الأفراد لصالحهم، وهي تحتاج

باستمرار إلى مراجعة أعمالها وتطوير خدماتها والارتقاء بها حتى تصل الخدمات إلى مستحقيها.

الإدارة وتعريفها :

هناك عدة تعاريف تصورية وإجرائية للإدارة، ينطلق كل منها من الاتجاهات والأفكار التى يتبناه من يقوم ويتصدى للقيام بالتعريف، وسوف نحاول أن نوضح أهم هذه التعريفات بحيث نأخذ بالاتجاه الشمولي، وأهم هذه التعريفات هي :-

1- اتفق أغلب علماء الإدارة بأنها « العمليات والوظائف والطرق التى تستغل لإدارة المؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها ».

2- « الإدارة هي ترجمة السياسة الاجتماعية إلى خدمات اجتماعية » [1].

فالإدارة، وفقا للتعريفين السابقين، هى طريقة علمية يمكن بواسطتها تحقيق أهداف برنامج معينة بواسطة جهاز إداري ونظام عملي يمكن بواسطته السير بالجهود المتوافقة المترابطة نحو الأهداف المحددة.

وعليه يستلزم بالضرورة أن تكون الإدارة عملية دائمة التغير لمواجهة الظروف وأن يكون الجهاز الإداري مرنا.

وباستعراض التعريفين السابقين يمكننا أن نحدد أهم الأفكار التي تحتويها الإدارة، وذلك فيما يلي :-

1- الإدارة هي تنظيم الجهود المبذولة وتنسيقها لتحقيق الأهداف المحددة.

2- الإدارة هي مجموع العمليات التي تستهدف تغيير برامج ذات أهداف محددة.

---

(1) محي حسن درويش وآخرون، " هيئات تنظيم الخدمات الاجتماعية " مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1970م ، ص56.

3- إدارة المؤسسة الاجتماعية : هي جهاز إداري يتكون من جهود منظمة تعمل في تناسق وتجانس.

4- تشتمل الإدارة على كل ما يرصد ويرسم من خطط خاصة بالتمويل أو البرامج أو التسجيل، وكذلك النظم الداخلية والعلاقات الخارجية للمؤسسة لتحقيق الأهداف بأقل قدر من الجهد والوقت والمال.

اختصاصات الإدارة الاجتماعية :

نحدد اختصاصات الإدارة في المؤسسات الاجتماعية في النقاط التالية :-

أولا : تحديد أهداف المؤسسة ووظيفتها ونظمها :

يتم هذا الاختصاص عند رسم السياسات التي تسير عليها المؤسسة عن طريق ما يعرف بالنظام الأساسي للمؤسسة الاجتماعية، وكذلك اللوائح الداخلية التي توضح الأهداف وتضبط وتنظم العلاقات بين العاملين بالمؤسسة والذين يستفيدون من خدمات المؤسسة، وكذلك القواعد العامة التي توضح علاقات المؤسسة بالمجتمع وتنظيماته وأجهزته المختلفة.

ثانيا : إعداد برنامج للمؤسسة قابل للتطور:

كل مؤسسة يجب أن يكون لها برنامج واضح يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة ويلبي حاجات المستفيدين من خدمات المؤسسة، ويعتمد في تطبيق البرنامج على ما يتوافر من إمكانيات متاحة من موارد تم تخصيصها للإنفاق منها على البرنامج.

ثالثا : استغلال موارد البيئة :

ويتم ذلك باستخدام الإمكانيات المتاحة والمحافظة عليها وإدامة عمرها الزمني، ونقصد بالإمكانيات، الإمكانيات البشرية والمادية المختلفة.

رابعا: القيادة والتوجيه والإشراف :

تعتبـــر القـــيادة والتوجـــيه والإشراف من أهم المسؤوليات الإدارية في المؤســـسات، حيث يشتمل ذلك على عمليات تأهيل وتدريب العاملين في بداية تعييـــنهم وإســـناد المسؤوليات المختلفة طبقا لنوعية وتخصص المؤسسة، وتتم عملـــيات القـــيادة والتوجيه والإشراف باستخدام وسائل وأدوات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ـ المقابلات ـ الاجتماعات ـ اللجان .... الخ.

خامسا : وضع الخطط وتحديد مستوى العمل والتقييم :

ويقـــصد بـــه رسم طريقة العمل التي تسير عليها المؤسسة، ثم وضـع مـــستويات خاصة بالموظفين والخدمات التي تقدمها المؤسسة لعملائها. وأن المقـــصود بالتقيـــيم هو قياس مدي ما وصلت إليه المؤسسة ثم معرفة ما هو مفـــروض أن تكون عليه هذه الأعمال . فهي في الواقع توضح معرفة وضع المؤســـسة الحالي ثم اقتراح الأساليب العلمية لتحسين معدلات أدائها، بالتالي معرفة عمل المؤسسة عن طريق جمع البيانات وتحليلها، وشرح الحقائق التي احتوتها البيانات.

سادسا : التسجيل :

التـــسجيل عملية تسير عليها المؤسسة في تقييم خدماتها والوقوف على نواحي الضعف والقوة في برامجها وأجهزتها الإدارية، كما أنها عملية هامة فـــي تعـــريف كـــل فرد بالمؤسسة دوره في تنفيذ البرامج وأوجه الأنشطة، وعلاقـــة هـــذا الفرد بالآخرين الذين تتعامل معهم المؤسسة، ذلك لأن عملية التـــسجيل تـــساعد فـــي عملـــيات التخطيط والتنسيق والإشراف، وفي إعداد الخبـــرات المختلفة بالمؤسسات، والتسجيل يعتبر من الأدوات الفعالة للإدارة فـــي ضـــبط العمالة القائمة، كما تعاون هذه الأداة المدير المنفذ في التعريف بمكانـــته ومركـــز المؤســـسات فـــي المجتمع، ويشمل التسجيل جميع أنواع الـــسجلات الخاصة بالموظفين والعاملين، وكذلك الخدمات المالية للمؤسسة.

ويلاحظ أن مراجعة سجلات المؤسسة وحفظها حاجة ضرورية للوقوف على مدى صحة الأعمال التي تقوم بها المؤسسة.

سابعا : العلاقات الخارجية العامة للمؤسسة :

يـــدخل فـــي العلاقـــات الخارجـــية العامة كل أعمال الدعاية وبرامج العلاقات العامة التي تتخذ أساليب متعددة وأيضا لها مستويات متعددة، وكذلك تـــستهدف الربط بين أهداف المؤسسة الاجتماعية وآلياتها في تحقيق أهدافها التـــي يجـــب بالـــضرورة أن تلتقي مع أهداف المجتمع المتمثلة في اتجاهات الـــرأي العـــام بهـــدف ضمان وإدراك المؤسسة للرأي العام، وما تقدمه من خـــدمات لأفـــراد المجـــتمع بهـــدف مناصـــرتهم وتدعيمهم لبرامج وأنشطة المؤسسة، وعليه يجب التأكيد على المؤسسات. ذلك بأن تحافظ على العلاقات بينها وبين المجتمع والعمل باستمرار على تقوية هذه العلاقات [(1)].

المقومات الرئيسية للإدارة العلمية :

هـــناك خمسة مقومات في تقديرنا لابد من توافرها في إدارة المؤسسة، وهي ضرورية لأي عمل إداري وهي :-

1- يجب تحديد كيفية العمل وتوجيه أساليبه، وتنظيم وسائل الإشراف عليه وأساليب الرقابة الجادة. حيث تمثل سلطة التوجيه في المؤسسة جمعيتها العمومية ومجلس الإدارة وما ينبثق منه من لجان.

2- يجب أن تحدد بوضوح الهيكلية الإدارية المنوط بها أداء الأعمال المطلوبة.

3- يجـــب أن يحـــدد بوضـــوح طرق وأساليب اختيار الموظفين اللازمين لإنجـــاز أعمال الإدارة التنفيذية طبقا لبرامج العمل الذي رسمته السلطة التشريعية الموجهة للمؤسسة.

---

(1) د. أحمد كمال أحمد، " العلاقات العامة "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م، ص 117.

4- يجب توفير الإمكانيات من المكان وأدوات العمل المتمثلة في مباني المؤسسة والموارد والإمكانيات البشرية والمادية.

5- تدبير الميزانية اللازمة للوفاء باحتياجات المؤسسة ومستخدميها وأساليب وقواعد ونظم صرف الميزانية طبقا للقانون المالي للدولة.

ولاشك أن سلامة كل مقوم من المقومات الرئيسية للإدارة تساعد على تمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها فى توفير الوقت والجهد والمال الذي يمكن توجيهه فى برامج جديدة للمؤسسة.كما أن النظام الأساسي لأية مؤسسة يجب أن يحقق التالي :-

أ / الاستقرار في العمل الإداري والاستمرارية.

ب / الشخصية الاعتبارية التى تكسب المؤسسة قدرتها على مباشرة أعمالها وتأدية خدماتها وفق توجهات المجتمع [1].

النظام الأساسي واللوائح الداخلية للمؤسسة :

لكل مؤسسة اجتماعية نظامها الأساسي ولوائحها الداخلية التي تنظم علاقاتها وتساعدها في تسيير أمورها.

والنظام الأساسي يوضح الهيكل التنظيمى الإداري للمؤسسة ونظام العمل والأهداف والإجراءات المالية ...الخ واللوائح الداخلية للمؤسسة توضح القواعد والتفاصيل المنظمة لعمل المؤسسة بشكل دقيق وواضح.

وكل مؤسسة يتم إنشائها أو الإعلان عن تأسيسها فإن نظامها الأساسي ولوائحها توضح كل ما يتعلق بأساليب عملها ابتداء من الأهداف إلى العضوية إلى الجمعية العمومية إلى مجلس الإدارة وأمين عام المؤسسة والمدير المنفذ وهيئة المكتب ... الخ. وتتم فحص ومراقبة ومراجعة النظام الأساسي لكل مؤسسة جديدة

---

(1) د. أحمد مصطفى خاطر، " الخدمة الاجتماعية - نظرة تاريخية - مناهج الممارسة - المجالات "، المكتب الجامعي الحديث، 1984م، الإسكندرية، ص299.

قبل الإعلان عن إشهار هذه المؤسسة والوقوف على مدى توافق أهداف المؤسسة وأغراضها مع أساليب وبرنامج عملها ومع تقاليد وعرف ومعتقدات المجتمع.

مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية :

يحدد النظام الأساسي عدد أعضاء مجلس الإدارة وكيفية تكوينه وأساليب اختيار أعضاء المجلس ديمقراطيا، وتختص اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة بالآتي:-

1- **العضوية :** رعاية أعضاء المؤسسة الحائزين لعضويتها، والعمل على توسيع نطاق العضوية بإتاحة الفرص أمام من يرغب في الحصول على عضوية المؤسسة، على أن تتوافر فيه شروط العضوية التي يحددها النظام الأساسي، وتوفير فرص التعرف على نشاطات وبرامج المؤسسة لجميع الأعضاء القدامى والجدد.

2- **البرامج :** إعداد البرامج وصياغتها فى شكلها النهائى والإعلان عنها وإعطاء البيانات الخاصة بها وتوفير الوسائل والأداوات التى تيسر على الأعضاء المشاركة فى البرامج. فالدعاية والإعلان وتوفير مستلزمات وأدوات البرامج تعتبر من أهم اختصاصات اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة.

3- **النظام المالي للمؤسسة :** يحدد النظام المالي للمؤسسة ومصادر التمويل وأوجه الصرف طبقا للقوانين المالية المعمول بها فى الدولة، ويحدد النظام الأساسى عدد أعضاء اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة وطريقة اختيارهم سواء كان بالتعيين أو بالاختيار الديمقراطي المباشر الذي يؤكد على القيم الديمقراطية.

رئيس مجلس الإدارة :

هو شخص ذو كفاءة علمية وعملية وخبرة ومهارة مؤهل لأن يتولى قيادة المؤسسة، ويتم اختياره في العادة بالاختيار الديمقراطي المباشر، وعليه يجب أن

يكـــون ملما بالنظام الأساسى اللوائح الداخلية المنظمة لسير العمل بالمؤسسة، وهو مـــسؤول عـــن رئاســـة اجتماعات مجلس الإدارة، ويتولى تمثيل المؤسسة أمام المؤسسات الأخرى الموجودة فى المجتمع قانونا، ورئيس مجلس الإدارة يجب أن يوفـــر جـــوا من الثقة واليقين بين العاملين فى المؤسسة التى يتولى قيادتها ويعمل على تحقيق أهداف المؤسسة، ويجب عليه ألا ينفرد بالسلطة، بل يشارك غيره من أعضاء مجلس الإدارة فى توزيع المسؤوليات والاختصاصات، كما أنه يجب عليه ألا يستأثر بدقائق الأمور أو يحاول أن يطغي على اختصاصات مجلس الإدارة.

أمين عام المؤسسة :

يحـــدد الـــنظام الأساســـى للمؤسسة اختصاصات أمين عام المؤسسة وواجـــباته، مثل تسجيل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، ومتابعة قرارات مجلس الإدارة، وتذليل الصعوبات التى قد تعوق العمل فى المؤسسة، على أن يخطـــر رئيس مجلس الإدارة بكل تفاصيل عمله، كما يتولى مخاطبة أعضاء مجلـــس الإدارة، ويرســـل إلـــيهم نسخا من محاضر الاجتماعات والقرارات وجدول الأعمال للجلسات القادمة ... الخ.

أمين الصندوق :

يتولـــى أمين صندوق المؤسسة كافة المسؤوليات المالية، ويعد التقارير عـــن الوضع المالى ويراقب كل الحركة المالية للمؤسسة وإيداع الأموال فى بالمـــصرف الذي تتعامل معه المؤسسة، والذي يحدده مجلس إدارة المؤسسة، ويدفع الاعتمادات التى أقرتها الجمعية العمومية للمؤسسة، ويحتفظ بحسابات منظمة وسجلات توضح الإيرادات والمصروفات، ويعتمدها من أحد مراقبي الحسابات خارج المؤسسة [1].

❊ ❊ ❊ ❊

---

(1) د. محمـــد طلعـــت عيـــسى، " تنسيق المجتمع وإدارة المؤسسات الاجتماعية "، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970م، ص113.

الفصـل السابـع

الأخلاقيات المهنية للأخصائي الاجتماعي وأداب الخدمة الاجتماعية كأسلوب أساسي للتغير الاجتماعي

سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال توضيح وتحليل التغير الاجتماعي الذي يرتبط بعلاقات وسلوكيات الأفراد والجماعات والمجتمعات وذلك كالآتي:-

التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية :

عكفت العلوم الإنسانية وبخاصة علم الاجتماع على دراسة التغير الاجتماعي، وسبر أغوار هذا التغير من خلال تشخيص عوامل التغير وأسبابه واتجاهاته، حيث يدرس علم الاجتماع التغير في العلاقات بين الأفراد والجماعات، والنظم الاجتماعية الموجودة بالمجتمع، وعوامل الضبط الاجتماعي والحراك الاجتماعي وغيرها من العمليات الاجتماعية، ويدرس علم الاقتصاد التغير في العلاقات الإنتاجية وهكذا .

إن عصرنا الحالي أصبحت فيه وسائل التقدم التقني كبيرة جدا، بحيث أمكن التحكم في التغير الاجتماعي للمجتمع من خلال توظيف العلوم في توجيه عمليات التغير الاجتماعي، والتحكم فيها وتوجيها في مسارات تخدم أهداف المجتمع وفقا لتقاليده وعاداته وقيمة واتجاهاته ومعتقداته .

وقد قدمت لنا الثورات الاجتماعية التي حدثت في التاريخ نماذج واقعية لتسريع عمليات التغير الاجتماعي، مثال ذلك ما قدمته الثورة الفرنسية والثورة الانجليزية والثورة الأمريكية، التي حدث في تلك المجتمعات، وقامت ببناء مجتمعات جديدة قوية .

المقومات الاقتصادية للتغير الاجتماعي :

إن تاريخ البشرية يبرز في صراع الإنسان مع الطبيعة من أجل البقاء، والتحكم في الظروف الطبيعية واستغلالها لصالح البشرية، ويشير بعض

العلمــاء علــى أن صـــراع البــشرية مــع الطبيعة هو أساس قيام العلاقات الاجتماعــية في المجتمعات البشرية، وذلك من خلال تعرض الإنسانية خلال تاريخهــا الطــويل لمراحل عديدة تغيرت معها العلاقات بين الناس المرتبطة بأنظمة الحكم والعلاقات الاقتصادية، وذلك وفقا لتغير علاقات الإنتاج وإشباع الاحتــياجات، حيث ارتبط التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية بالتغير الــذي يحــدث فــي وســائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج، كما حدث في الثورة الــزراعية قــديما وحديثا. فعندما كان الإنسان يقوم بالصيد والرعي، أصبح مستقرا في بقعة من الأرض، يزرعها، واستأنس من الحيوانات ما يستخدم في الــزراعة، وأنتج تقنيات « أدوات » استخدمها في الزراعة، كما عمل على امتلاك أفراد « أو عبيد » سخرهم لزيادة الإنتاج في الزراعة، وعليه ظهرت لأول مــرة نظــام أقــنان الأرض والإقطاع ...الخ. وعندما عرف الإنسان الاســتقرار تغيرت علاقاته الاجتماعية، وبالتالي تغير شكل الإنسان فظهرت الأســرة انمكونة من الزوج والزوجة، أو من الزوج والزوجات، وفي بعض الأماكن الزوجة والأزواج [1]....الخ وعليه تغيرت وظيفة النظم الاجتماعية، فتغيــر بالتالي شكل الدولة ونظام الحكم، وإن هذا التغير الاجتماعي العريض كان نتاجا للتغير الاقتصادي الذي حدث في أساليب الإنتاج، وبعد قيام الثورة الصناعية حصلت هجرات كبيرة من الريف إلى المدينة.

كان نتاجها تخلي عبيد الأرض عن فلاحتها وتخلي أيضا الحرفيين عن ورشهم الصغيرة. والتحقوا بالعمل في المصانع الكبيرة الحديثة، ذلك لارتفاع أجر العامل في الصناعة عن مثيله في الزراعة، وتجمع هؤلاء العمال الجدد فــي مدن صغيرة أصبحت تنمو شيئا فشيئا، وتغيرت تبعيتهم لمالك الأرض، وظهــرت علاقــات جديدة بين العمال في الصناعة وأصحاب المصانع كان نــتاجها ظهور طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة عمال الصناعة الذين وجدت

---

(1) د. علي عبد الواحد، " الأسرة "، القاهرة، 1983م، ص83.

بيـــنهم مـــصالح مـــشتركة، وظهرت النقابات العمالية كإطار تنظيمي مهني وسياســـي، وتغيــر بالتالـــي شكل الأسرة وحجمها وعلاقة الزوج والزوجة والأبـــاء والأبناء، وبرزت ظاهرة تقسيم العمل الذي أتاح للمرأة الخروج إلي العمل، وتغيرت القيم والثقافة بشكل سريع جدا، هذا التغير العنيف كان نتاجا للتغير الاقتصادي الذي حدث في وسائل الإنتاج وأساليبه.

وفـــي الـــنهاية تعتبـــر عملية التغير الاجتماعي عملية مستمرة تحدث للأفـــراد والجماعـــات والمجتمعات، وهي ليست عفوية ولا عشوائية، ولكنها عملـــية مـــنظمة تحكمها قوانينها التي تم اكتشافها علميا، ومن ثم أحداث هذا التغير والتحكم في اتجاهاته وايقاعه.

إن هذا التغير الذي أصاب الأفراد والجماعات والمجتمعات الحديثة في جميع مجالات الحياة، وما نتج عنه من انحرافات ومشاكل نفسية واجتماعية، فـــإن مهـــنة الخدمـــة الاجتماعية أصبح عملها هو التقليل من هذه المعوقات والانحرافات، ومحاولة إعادة التوازن إلى المجتمع.

وعلـــيه كـــان للخدمـــة الاجتماعية دور مهم وفعال في أحداث التغير الاجتماعي.

مهنة الخدمة الاجتماعية كأداة للتغير الاجتماعي:

ظهرت الخدمة الاجتماعية في وائل القرن الماضي كمهنة علمية تستند علـــى نـــتائج العلوم الإنسانية وقوانينها التي تحكم التغير في شتى المجالات، حتـــى أصـــبحت أســـلوبا ومهـــنة جديدة، أصبحت قادرة على إحداث التغير الاجتماعي المطلوب الذي يتعلق بالفرد والجماعة والمجتمع، وذلك من خلال الآتي :-

1 - إن أهـــداف الخدمـــة الاجتماعـــية تتضمن ثلاثة منطلقات هي الهدف الوقائـــي والهدف الإنشائي والهدف العلاجي، والتي تؤدي إلى الارتقاء

المستمر بمستوى حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العلاقات المرضية، وإيجاد نوع من التوافق مع الظروف البيئية لتحقيق أكبر قدر من التوازن والتوافق الاجتماعي بين الفرد وبيئته ومع جماعاته ومجتمعه.

2 - أن مهنة الخدمة الاجتماعية تقدم نموذجا لدورها في التغير الاجتماعي، وذلك من خلال رعاية الإنسان قبل ولادته، ذلك بتنظيم برامج لرعاية الأم الحامل وتوعيتها بكيفية العناية بصحتها وصحة جنينها وتعمل على تهيئة أنسب الظروف المناسبة لاستقبال المولود الجديد وتوفير العوامل المادية والنفسية والاجتماعية الصالحة لنمو الطفل.

وتقدم الخدمة الاجتماعية ألوانا من الرعاية الاجتماعية للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة والطفولة المتأخرة، من خلال غرس القيم الاجتماعية المرغوب فيها في برامج منظمة تتضمن جملة من المناشط التربوية، وتنمية وعيه وتدريبه على المسؤولية والقيادة والتبعية، واحترام حقوق الجماعة التي ينتمي إلى عضويتها، واحترام كذلك الحقوق والواجبات بغرس القيم من خلال برامج اللعب والنشاط التلقائي للطفل خلال مراحل الدراسة المختلفة، وخلال عمله وحياته الشخصية إلى أن يصبح رب أسرة، ثم تقدم الخدمة الاجتماعية الرعاية إلى الإنسان في شيخوخته عندما يكون غير قادر على العمل ... الخ [1].

3 - تتم عملية التغير الاجتماعي من خلال طرق الخدمة الاجتماعية، مثل طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة وطريقة تنمية وتنظيم المجتمع.

---

(1) د. محروس محمود خليفة، " ممارسة الخدمة الاجتماعية. دراسات في التغير الاجتماعي "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992م، ص197.

حـيث إن مناهج هذه الطرق تقوم على مبادئ وأساليب وقواعد علمية ثابتة مصدرها الخبرة والمهارات التطبيقية، وتتكامل طرق الخدمة الاجتماعية منهجـيا مـع بعـضها في الأخذ بمفاهيم عامة للخدمة الاجتماعية، مثل مبدأ التقـبل، ومبدأ احترام كرامة الإنسان، والإيمان بالاختلافات والفروق الفردية بـين الأفـراد، ومـبدأ حـق تقرير المصير، الذي يؤكد أن للفرد والجماعة والمجـتمع الحق كل الحق في أن يتخذ مايراه من تدابير لمواجهة الصعوبات التـي يتعـرض لها ... الخ ومبدأ الموضوعية ومبدأ السرية اللذان يقضيان بالتجرد من النظرة الشخصية المتحيزة أو العاطفية للعميل أو النظرة الدونية لـه ... الخ.

الآداب المهنية والأخلاقية لمهنة الخدمة الاجتماعية :-

إن الآداب الأخلاقية لمهنة الخدمة الاجتماعية هي قواعد سلوكية عامة تتـصف عـادة بـصفات أخلاقية مرغوب فيها، وعليه يجب أن يتسم سلوك الأخصائي الاجتماعي الناجح بهذه الصفات، وأن تتسم أفعاله بالذكاء والاتزان والموضوعية والنزاهة والإيمان بعمله والمثابرة والنضج العاطفي والانفعالي، كما يجب أن يكون ملما إلماما دقيقا بآداب المهنة وأخلاقياتها وعلى قدر كبير من الوعي، ومستوعبا للحالات التي يتعامل معها، وقادرا على أن يتوقع بقدر الإمكـان سلوكيات وأفعال وتصرفات الحالات التي يعمل معها، وقادرا على تفـسير وتبرير هذه السلوك والأفعال والتصرفات من خلال استقراء الحاضر وربطـه بالماضـي للتنبؤ بالمستقبل، وأن ينظر إلى الحالات التي تعاني من مـشاكل نتـيجة لـضغوطات الحياة نظرة موضوعية كحقائق، وأن السلوك المـرتبط بالحـالات التي تعاني من المشاكل ارتبط بأشخاص لهم الحق كل الحـق فـي ضوء ظروفهم. أن يتصرفوا وفقا لحالتهم المرضية، كما أن من آداب مهنة الخدمة الاجتماعية وأخلاقياتها أن الأخصائي الاجتماعي لايتجاوز حـدوده المهنـية، ولا يـستغل عمله في تحقيق مآرب شخصية على حساب

المؤسسة التي يعمل بها، **ذلك لأن الأخصائي** الاجتماعي تتردد عليه أسر وأشخاص ذكورا وإناثا لهم **مطالب** وحاجات يسعون إلى إشباعها وتحقيقها، وعليه يجب أن يتسم سلوكه بالتوازن النفسي والعقلي، ويبتعد على عوامل التحيز والكراهية وأنواع السلوكيات الأخرى غير المرغوب فيها.

كما أن أخلاقيات وأداب مهنة الخدمة الاجتماعية التي تؤمن بالعدل والمساواة والعدالة في التوزيع وحق تقرير المصير والديمقراطية ... الخ تفرض على الأخصائي الاجتماعي أن تتسم سلوكياته بالمثابرة والصبر وعدم استعجال نتائج الأمور، وأن الإيمان بالعمل وبنتائجه أحد ركائز النجاح، وأن يكون واثقا من عمله ومن معلوماته، وبالتالي واثقا من نتائج عمله. إن العوامل السابقة في مجموعها تشكل سلوكا أخلاقيا ناضجا ويعتبر سمة أساسية لسلوكيات الأخصائي الاجتماعي.

وعندما تطبق مفاهيم ومبادئ ومدركات مهنة الخدمة الاجتماعية تبرز أخلاقيات وأداب المهنة كعامل أساسي لنجاح الأخصائي الاجتماعي في عمله. فعلى سبيل المثال إذا لم ينجح الأخصائي الاجتماعي في تطبيق أسلوب ومفهوم مبدأ التقبل، كأن يتقزز من العميل أو ينظر إليه من أعلى « نظرة دونية »، سواء كان هذا العميل فردا أو جماعة أو مجتمعا، أو يرفض الأخصائي الاجتماعي الواقع الذي يعيش فيه، أو يبدر من الأخصائي الاجتماعي، أو أي شخص من المؤسسة، ما يعبر عن شعور عدم احترام كرامة العميل، كل ذلك يترتب نتائج منها ظهور عوائق تعمل على عدم ثقة العميل في الأخصائي الاجتماعي، وبالتالي في المؤسسة التي يعمل بها، كما يترتب كذلك نتائج تعمل على منع أو إضعاف العلاقة المهنية والتي بها يحدث التغير في اتجاهات العميل وسلوكياته كهدف من أهداف العلاج الاجتماعي النفسي.

كما أن أبسط التصرفات السلوكية للأخصائي الاجتماعي تنعكس على

فقــد الــثقة بــين العميل والأخصائي الاجتماعي والمؤسسة مثل عدم احترام مواعيد العملاء، كما أن غضب الأخصائي الاجتماعي وتأنيبه لعميله إذا تأخر فــي مــوعده، يؤثــر بلاشك على العلاقة المهنية بين الأخصائي الاجتماعي والمؤســسة مــن جهــة وبين العميل من جهة أخرى، إن تأنيب العملاء أو توبيخهم على تصرفاتهم دائما ما يعبر عن عدم احترام هؤلاء الأفراد، وعليه فــإن مهــنة الخدمــة الاجتماعــية، وإن كانت لا تقر سوء تصرفات الأفراد والعمــلاء واقعهــم غيــر المقبول، إلا أنها ترفض بشدة تأنيب أو توبيخ أو الاستهانة الموجهة إلى العملاء وتصرفاتهم.

وعــندما يقــوم الأخــصائي الاجتماعــي بتطبيق مفهوم ومبدأ سرية المعلــومات، فــإن حفــظ السجلات والأوراق والمستندات التي تحتوى على معلــومات خاصــة بالعملاء في مكان أمين، كما أن مقابلة العملاء في مكان يــشعرهم بــأن مــا يدلون به من معلومات في مكان أمين وعدم تسرب هذه المعلــومات لأي فرد أو هيئة أخرى إلا بعد استئذان العميل، هي من الثوابت الأخلاقــية لمهــنة الخدمــة الاجتماعية، وهو ما اصطلح على تسميته بآداب المهــنة والخلــق المهنــي للأخصائي الاجتماعي، وهو من ضرورات نجاح الأخصائي الاجتماعي في عمله.

الوثيقة الأخلاقية والثورية للأخصائي الاجتماعي في المجتمع الجماهيري : -

بعــد الاعتــراف المجتمعــي بمهنة الخدمة الاجتماعية في ليبيا، ذلك بافتــتاح معاهــد وكلــيات لتعليم مهنة الخدمة الاجتماعية، لحاجة المجتمع إلى خدمات الأخصائي الاجتماعي في المجتمع الذي يتحول من الثورة إلى الدولة، وعلــيه تم تنظيم إطار مهني يجمع الأخصائيين الاجتماعيين الذين تخرجوا من معاهد الخدمة الاجتماعية، وكذلك الذين تخرجوا من الكليات الجامعية والمعاهد العلــيا للخدمــة الاجتماعــية، والباحثــين الاجتماعيين من خريجي أقسام علم الاجــتماع في الجامعات، والذين تلقوا دورات نظامية أكاديمية لمدة لا تقل عن

ســنتين فــي مجالات الخدمة الاجتماعية. كل هذه الفئات تنادت وشكلت تجمعا مهنيا للخدمة الاجتماعية في ليبيا سمى « برابطة العاملين بالخدمة الاجتماعية » فــي ليبــيا، وبمــوجب القانون (111) لسنة 1970ف تأسس أول تجمع مهني للأخــصائيين الاجتماعين في ليبيا واتخذ مدينة بنغازي مقرا لــه. وتطور بناء وهيكل هذا الإطار المهني وفق الآتي :-

1 – فــي مــارس 1972م تأسيس أول تنظيم مهني للخدمة الاجتماعية في الجماهيرية تحت أسم « رابطة العاملين بالخدمة الاجتماعية ».

2 – فبرايــر 1979م تــم تطوير رابطة العاملين بالخدمة الاجتماعية إلى المؤتمر المهني العام بالخدمة الاجتماعية.

ثــم صــدر القرار رقم (5) لسنة 1980م بشأن اعتماد التنظيم المهني. وبعــد ذلــك فــي عــام 1981م صــدر ميثاق الأخلاقيات المهنية لجميع الأخــصائيين الاجتماعيين في ليبيا، كما تم إصدار النظام الأساسي تم تشكيل مؤتمــرات مهنــية للخدمة الاجتماعية، وفي عام 1979ف تنادت قوة الثورة بــرابطة الخدمة الاجتماعية وأعلنت تشكيل لجنة الثورية التي اقترحت ميثاقا لأخلاقــيات الأخــصائي الاجتماعي الثائر وعرضه على المؤتمرات المهنية الأساسية للخدمة الاجتماعية، وتم إقرار هذه الميثاق وصيغ في المؤتمر العام لــرابطة العاملين بالخدمة الاجتماعية . وعليه تعتبر رابطة العاملين بالخدمة الاجتماعية التنظيم العربي المهني الوحيد الذي أصدر ميثاقا أخلاقيا يحدد فيه واجبات الأخصائي وكان نصه التالي :-

وثيقة الأخصائي الاجتماعي الثائر :

تمــشيا مــع الــزحف الــثوري الذي تشهده الجماهيرية في مختلف المجــالات، ومــا يترتب عليه من تغيرات شاملة في حياة الإنسان على وجه الأرض، مما يتطلب سلوكا والتزاما ثوريا في الفهم والممارسة والتطبيق.

وحيث إن الأخصائيين الاجتماعيين كغيرهم من قوة الثورة يعملون في إطـــار مهنتهم بمجتمع الجماهيرية، مكملين لغيرهم من قوة الثورة، مشاركين فـــي تحقـــيق المجـــتمع الـــذي يرسي دعائم النظرية العالمية الثالثة ويعمق مفاهـــيمها، وتأكـــيدا للدور الذي يجب أن تلعبه قوة الثورة من خلال مبادئ وأسس وأخلاقيات وواجبات ثورية واضحة ومحددة.

وإدراكـــا واعـــيا بالمـــسؤوليات التي تزداد يوما بعد يوم في الاهتمام بالمجتمع وتحسس قضاياه، فقد اجتمعت قوة الثورة برابطة الخدمة الاجتماعية ووضعت وثيقة الأخصائي الاجتماعي الثائر والمتمثلة في الآتي :-

أولا : أسس ومنطلقات الأخصائي الاجتماعي الثائر :-

1 - الإيمان بالله والقرآن الكريم شريعة المجتمع.

2 - الكتاب الأخضر وما يتضمنه من حلول لمشكلات الإنسان.

3 - جمـــيع مـــاورد من توجيهات وخطب ولقاءات ومحاضرات ومقولات وبيانات قائد ثورة الفاتح العظيم .

4 - الأخـــصائيون الاجتماعيون هم الذين يسخرون أنفسهم لخدمة المجتمع ويـــستخدمون المعـــرفة العلمية بطبيعة العلاقات والظواهر الاجتماعية لتحقيق المجتمع الاشتراكي الجديد .

ثانيا : واجبات الأخصائي الاجتماعي الثائر :

أ / واجبات عامة :-

1 - تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.

2 - ترسيخ سلطة الشعب.

3 - ممارسة الرقابة الثورية.

4 – تحريك المؤتمرات الشعبية.

5 – ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات.

6 – حماية ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة والدفاع عنها والدعاية لها.

ب / واجبات مهنية :-

1 – الأخصائي الاجتماعي الثائر هو الذي يعمل على كشف العلاقات الاجتماعية الظالمة في المجتمع عن طريق الدراسات والأبحاث الميدانية المبنية على الحقائق الواقعية، وأثارها على المجتمع للقضاء عليها .

2 – الأخصائي الاجتماعي الثائر هو الذي ينطلق للعمل الاجتماعي الميداني ويشارك الجماهير، بفاعلية في بناء المجتمع الاشتراكي الجديد .

3 – الأخصائي الاجتماعي الثائر هو الذي يعمل على تطوير المهنة نظريا وعمليا في كافة مؤسسات المجتمع وميادينه، ويعمل على تعديل أساليب ومبادئ المهنة، بما يتمشى مع التحولات الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع في الجماهيرية .

4 – الأخصائي الاجتماعي الثائر هو الذي يشارك بفاعلية في التبشير بفكر ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، في اللقاءات العربية والدولية ويبرز دورها القيادي، وإنجازاتها العملاقة.

5 – الأخصائي الاجتماعي الثائر، هو الملتزم أولا بأهداف المجتمع واختياراته التي تأخذ الأسبقية عن اهتماماته وأهدافه وآرائه الشخصية .

ثالثا : أخلاقيات الأخصائي الاجتماعي الثائر :

1 – يعمل على احترام المهنة وتقدم المعرفة وطرق البحث المتعلقة بمهنته.

2 – يحترم الحدود المهنية ويشجع على الانتفاع بكل المعرفة والمهارات والطرق العلمية.

3 – يقدم خبرته ومعرفته ولا يبخل بها ويسخرها لخدمة المجتمع.

4 – يعمــل علــى تدعيم وتقدم طرق البحث المتعلقة بمهنته، ويعين على تحسنها وتقدمها.

5 – يلتــزم باحترام مؤهلات وتدريب زملائه، وممارستهم المهنية ويعمل على التعاون مع الجميع من أجل تطوير الخدمة.

6 – يــشجع ويشارك في البناء من أجل المعرفة والخبرة مع زملائه في المهــنة ومــع المهــن الأخــرى، تحقــيقا للتطوير المتبادل في الأداء المهني[1].

❊ ❊ ❊ ❊

---

(1) مكتبة الإعلام والصحافة بالمؤتمر المهني العام للخدمة الاجتماعية، " مجلة المجتمع الجديد"، السنة الثانية العدد الثالث، أبريل 1985ف ص 87.

الفصل الثامن

ميادين ومجالات الخدمة الاجتماعية

أولاً : الخدمة الاجتماعية للأسرة :

تعــرف « الأســـرة بأنهـــا المؤسسة الاجتماعية الأولى، وتتكون من مجمـــوعة من البشر يرتبطون بنسق قرابي واجتماعي وعرقي واحد، سواء كان هؤلاء البشر من جيل واحد أو من أجيال متعاقبة » [1].

ومع تقدم العلوم الاجتماعية، ظهرت مفاهيم جديدة تحت مفهوم الأسرة، وتقــوم هـــذه المفاهـــيم على بعض الخصائص المتعلقة بالنظام الأسري، أو الصفات التي تميز الأسر عن بعضها البعض منها كمايلي :-

1 - الأسرة المركبة والأسرة الفردية :

وهـــذا التفـــريق يقوم أساسا على التميز بين الأسرة من حيث الحجم، فالأســـرة الفردية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء فقط، وتعرف في بعض الأحيان بالأسرة الزواجية، أما الأسرة المركبة، فهي تشتمل على وجود أكثر مـــن جـــيل يعيشون في بيت واحد يرتبطون بنسق قرابي واحد مثل الأجداد والآباء وأحيانا الأعمام والأخوال، وغير ذلك من الأصول والفروع.

2 - الأسرة السوية وغير السوية :

هـــذان المقومان يميزان بين الأسر من حيث قيامها بوظائفها، فالأسرة السوية هي الأسرة التي تقوم بوظائف يرضاها الزوجين والأبناء، ويؤدي كل فرد في الأسرة الدور المرسوم له، باذلا جهدا يتوافق مع المسؤوليات المحددة له وصولا إلى تحقيق الأهداف المتكاملة للأسرة.

---

(1) سامي دبيان وآخرون، " قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، أكتوبر 1990ف ص47.

أمـــا الأسرة غير السوية، فهي الأسرة التي يصيبها قصور وعجز في أدائهـــا لوظائفها بالنسبة لأحد الزوجين أو الأبناء أو أحدهم، وعليه تقسم هذه الأســـر من حيث الدرجة إلى أسر متصدعة، وأسر مائلة للتصدع، أما الأسر المتصدعة فهي التي فقد أحد أركانها الأساسي، مثل وفاة أو فقد أو غياب أحد الزوجين، أما الأسر المائلة للتصدع، فهي الأسر التي لم تصل بعد إلى درجة التصدع، ولكنها مهددة ومعرضة للوصول إلى درجة التصدع [1].

الأسرة كنظام اجتماعي :

إن الـــنظام الاجتماعي « هو عبارة عن مجموعة من الوظائف الهامة والحـــيوية بالنـــسبة للمجـــتمع، ونجـــد عادة في المجتمع مجموعة من النظم الاجتماعـــية مـــثل النظام الاقتصادي، والنظام الديني والنظام التربوي، ونجد أيـــضا مـــن بـــين هـــذه الأنظمة، النظام الأسري، ذلك أن الأسرة هي نظام اجتماعـــي، تناولـــته جملة من التغيرات خلال عصور التاريخ المتعاقبة من حيث حجمها ووظائفها والأنساق القرابية [2] فيها، وذلك وفقا للآتي:-

1- مـــن حـــيث حجم الأسرة. لوحظ أن حجم الأسرة آخذ في التدرج من الاتـــساع إلى الضيق، حيث كانت الأسرة تشمل قديما، مجموعة كبيرة من الناس، فأحيانا كانت تضم العشيرة بأكملها، إن لم يكن بينهما رابطة الدم، ولكنهم جميعا ينتمون إلى طوطم واحد [*]، وقد استمر هذا الوضع في المجتمعات اليونانية، وبعض المجتمعات الرومانية إلى وقت طويل.

ثـــم أخذ حجم الأسرة يضيق شيئا فشيئا إلى أن وصل الحال إلى ماهو

(1) د. سناء الخولي، " الأسرة في عالم متغير " الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1974ف ص65.
(2) د. مجد الدين عمر خيري، " العائلة والقرابة في المجتمع العربي " اتحاد الجامعات العربية، الأردن 1983م، ص68.
(*) الطوطم هو عبارة عن حيوان أو طائر أو غيره يتخذ رمزا للعشيرة.

علـيه الآن، الأسـرة الـزواجية المكونة من الزوج والزوجة والأبناء الذين يعيشون معيشة مشتركة.

2- من حيث وظائف الأسرة. الوظيفة التي نقصد بها الأعمال التي تقوم بها لـصالح أفرادها، ولصالح المجتمع العام، وبنفس الطريقة نجد الوظائف تتدرج من الاتساع إلى أن تضيق.

إن الأسـرة قـديما كانت تقوم بالوظائف من بداية ولادة الإنسان حتى مماته. فالأسرة كانت تقوم وتلتزم بمسؤوليات الوظائف الاجتماعية والتربوية والدينـية والاقتصادية والسياسية، ووظائف الدفاع والأمن، وبانتقال المجتمع فـي تطـوره مـن المرحلة البسيطة إلى المرحلة المركبة إلى المرحلة المعقـدة (*)، أخذت هذه الوظائف تتقلص تدريجيا وأصبحت وظائف الأسرة تكاد تقتصر على الآتي :-

أ / إشـباع الاحتياجات الاجتماعية والبيولوجية بالنسبة للزوجين، والحاجة للانتماء إلى نسق قرابي معين.

ب/ قـيام الأسرة بوظائف التنشئة الاجتماعية للأبناء، وغرس قيم المجتمع وثقافته ومعتقداته وعرفه وعادته.

ج / تعـد الأسـرة هـي الوحدة الأساسية للمجتمع، وإن قيام الأسرة بأداء وظائفها بشكل إيجابي فعال، تساهم في تطور المجتمع وتقدمه، كما تقع علـى الأسـرة وظائف حفظ النوع البشري والاستمرار في تجدده عن طريق الإنجاب ... الخ .

د / الأسـرة تـنظم النسق القرابي المرتبط بالأصل والعرق والدم بالنسبة

(*) قانون التغير الاجتماعي الذي ينتقل فيه المجتمع من المرحلة البسيطة إلى المركبة إلى المعقدة.

للأب والأم، وبالتالي تحدد المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي لعضو الأسرة، التي بدون شك يستمدها من المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي للأسرة.

من ملامح الأسرة العربية الليبية المعاصرة

سنحاول في معالجة هذا الموضوع من خلال التركيز على وظائف الأسرة العربية الليبية وأدوارها ومكانتها الاجتماعية، والتي لاشك تنظمها جملة من المواثيق الأخلاقية المستمدة من الدين الإسلامي الذي يدين به جميع السكان في ليبيا العربية، الذي نظم العلاقات الاجتماعية وقننها بشكل أتاح للمجتمع أن يضع جملة من الضوابط الاجتماعية تستهدف تنظيم الأسرة والحفاظ عليها واستمرار وجودها، وعليه أنتج المجتمع العربي الليبي جملة من أساليب الضبط الاجتماعي تستهدف حماية الأسرة وتوفير كافة متطلبات الأمن والأمان والاستمرار، وتمثلت هذه الضوابط في جملة العادات والتقاليد والعرف والمعتقدات الدينية، وكذلك صدور جملة من التشريعات الاجتماعية تحمي الأسرة وتحافظ على استمرارها، [1] إننا سوف نحاول التركيز على تحليل وإبراز ملامح الأسرة العربية الليبية من حيث: -

1- من حيث نطاق الأسرة وحجمها:

مازالت الأسرة العربية الليبية في البادية والريف تعتبر أسرة كبيرة الحجم « أسرة مركبة »، فهي تشمل الزوج والزوجة والأبناء والأخوة والأحفاد من أقارب الأب وأحيانا أقارب الأم.

---

(1) د. بشير أبو القاسم بوقليه، " السياسة الأسرية والتنشئة الاجتماعية "، دراسة ألقيت في المؤتمر الثالث للأسرة في ليبيا، ببلدية البطنان – طبرق، بإشراف صندوق الضمان الاجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، مصراتة، 1990ف، ص50.

وبالتالــي تميزت الأسرة **العربية في ليبيا كمثيلاتها من الأسر** العربية التــي تعــيش في الأرياف والبوادي **بأنها أسرة مركبة وممتدة ومتضامنة** مع العــشيرة والقبــيلة، وبالتالــي يتميز **النظام الاجتماعي** والاقتصادي للأسرة بالعــصبية التي اعتمدت في بنائها وقوتها على قوة القبيلة ومكانتها وتضامنها الاجتماعي وولاء الأسرة للعشيرة والقبيلة في المقام الأول [1]، وعليه فالأسرة أساس النظام الاجتماعي ومظلته.

2- الأنساق القرابية للأسرة العربية الليبية :

إن الأســرة نظــام اجتماعــي طبيعي تقوم بوظائف أساسية وحيوية للفرد، وعليه نجد الأسرة في ليبيا، أسوة بالأسرة العربية في الوطن العربي، تكــون فيها الولاية للرجل، وبالتالي فإن الأبناء ينتسبون لآبائهم، وأن النسق انقرابــي لــلأم يأخذ من حيث الدرجة المستوى الثاني، وعليه تبرز العصبية للأســرة الممتدة التي تتحول بعد كبر حجمها وزيادة الأجيال فيها إلى عشيرة ثم قبيلة وهكذا فالأصل، في القبيلة هي عبارة عن أسرة كبرت نتيجة التكاثر الطبيعــي، وعلــيه فإن رابطة الدم والعرق والأصل هي الأساس في تكوين الأنساق القرابية وللأسرة العشيرة والقبيلة [2].

3 – وظائف الأسرة :

كانــت الأسرة الممتدة والمركبة تقوم بجميع الوظائف الأساسية وغير الأساســية للفرد، فكانت تتولى مسؤولية الإنجاب والتكاثر والتربية والإعداد المهني والزواج وتهيئة المسكن ... الخ [*].

---

(1) د. محمد عابد الجابري، " العصبية والدولة – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي "، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1982م ص273.

(2) مجموعة من الأساتذة، " المعجم الجماهيري– مصطلحات النظرية العالمية الثالثة "، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1995ف ص ص 260، 261.

(*) متوسط حجم الأسرة في ليبيا يبلغ عددها 8 أفراد طبقا للتعداد العام لعدد السكان عام 1984ف.

أي إن الأسـرة كانـت تتولـى رعاية الإنسان منذ ولادته إلى مماته، ونتـيجة للتطور الحضاري الذي شهدته المجتمعات البشرية، وظهور المدن المكـتظة بالـسكان والهجرات المتوالية من الريف إلى المدن، فرض أشكالا جديدة للأسرة، فظهرت الأسرة الفردية « وحدانية الزوج والزوجة والأبناء »، ونتـيجة لظاهـرة تقسيم العمل، تخلت الأسرة على معظم وظائفها الأساسية وغيـر الأساسـية، وعليه أفرز المجتمع مؤسسات اجتماعية تتولى الوظائف التـي أجبـرت الأسـرة علـى التخلي عنها، فظهرت المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاجتماعية « دور الرعاية الاجتماعية – الأندية الاجتماعية ... الخ »، أصبحت وظيفة الأسرة قاصرة على الإنجاب والتنشئة الاجتماعية في مـرحلة الطفـولة المبكـرة « من اليوم الأول إلى ما قبل السن السادسة » والإيواء وبعض المسؤوليات الاجتماعية الأخرى.

المشكلات الأسرية وعلاقتها بمشكلات المجتمع

الأسـرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية، لا تسير أمورها في اتجاه سوي باسـتمرار دون انحـراف، وعليه نجد الكثير من الأسر تتعرض لمشكلات تـؤدي إلى انهيارها في بعض الأحيان، وبالتالي يجب التفريق بين المشاكل العائلـية والمـشاكل الزوجية، حيث نلاحظ أن المشاكل العائلية أعم وأشمل، وتحـدث في نطاق الأسرة بصفة عامة، بينما نلاحظ أن المشكلات الزوجية تقـصر علـى حـدود العلاقة بين الزوجين دون غيرهما، وسنحاول تحليل العوامل المسببة للمشاكل العائلية والمشاكل الزوجية وذلك وفقا للآتي :-

1 – المشكلات الاقتصادية :

وهي حالة من الفقر تواجه الأسرة لأسباب متعددة، منها انخفاض دخل الأسـرة أو وفاة رب الأسرة أو تعطله عن العمل، أو كبر حجم الأسرة مثل كثـرة الأبناء أو وجود أشخاص ذوي قربى يعولهم رب الأسرة، وفي بعض

الحـــالات ينحرف رب الأسرة في عدم تقديره للمسؤولية الملقاة على عاتقة، لأنانيـــته، أو لإدمانه الخمر أو تعاطي المخدرات التي تستنزف دخل الأسرة، وتحـــرم أفـــرادها حتى من إشباع حاجاتهم الضرورية، وبعض الحالات قد يرجع العوز المالي إلى سوء تصرف الزوجة في دخل الأسرة لجهلها وسوء تصرفها في ميزانية الأسرة واقتصاديات المنزل، مثل التدبير في شؤون حياة الأسرة أو عدم التوفيق بين الاحتياجات المتعددة للأسرة.

إن المـــشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة تعتبر الأساس في التعـــرض إلـــى مـــشكلات اجتماعية أخرى، فعلى سبيل المثال عندما تعجز الأســـرة عن تأدية وظيفتها تجاه أفرادها بإشباع احتياجاتهم المختلفة من سكن وأكل وشرب ورعاية صحية وتعليم ... الخ.

تـــصبح في هذه الحالة عاجزة عن القيام بتأدية وظيفتها، وعليه تلجأ إلـــى أســـاليب وطرق غير مشروعة في إشباع احتياجاتها، وهنا يدب فيها عـــوامل الفساد والانحرافات المسلكية والأخلاقية، وبالتالي التفكك كما أن أعضاء الأسرة يتعرضون لأمراض سوء التغذية، وضعف الصحة العامة، وارتفـــاع معدلات الوفيات بين الأطفال، كما ترتفع كذلك معدلات الأطفال الذين يتعرضون للتشرد، وفي بعض الحالات تضطر الأسرة نتيجة لفقرها إلـــى تـــشغيل أبـــنائها في سن مبكرة، الأمر الذي يحرمهم من التعليم أو التأهـــيل فـــي مهن مريحة ومربحة، كما أن انخفاض دخل الأسرة يحرمها مـــن الـــسكن الصحي، مثل الحياة في حجرة واحدة لجميع أفراد الأسرة، وهـــذا الـــزحام يعتبـــر عـــاملا أساســـيا فـــي انتشار الأمراض المعدية والانحرافات الأخلاقية (1).

---

(1) د.علي الهادي الحوات، " دراسات عن الشباب الليبي وبعض المشكلات الاجتماعية "، جامعة الفاتح، طرابلس 1980 ص 76.

2 – تعدد الزوجات :

عرفت المجتمعات البشرية نظام تعدد الزوجات أو تعدد الأزواج خلال العصور التاريخية المختلفة، ونظام تعدد الزوجات هو الأكثر شيوعا في كثير من المجتمعات البشرية، أما نظام تعدد الأزواج فهو الأقل شيوعا وغير مرغوب فيه، وقد وجد نظام تعدد الأزواج بين أهل جبال التبت، وفي بعض القبائل البدائية جدا في شرق أسيا [1].

أباح الدين الإسلامي نظام تعدد الزوجات، عندا الاقتضاء والحاجة إلى ذلك، على شرط القدرة والعدل، ولكن يلاحظ في كثير من المجتمعات الإسلامية أن الرجل أساء استخدام هذا الحق، وبالتالي ترتب عليه جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ويلاحظ أنه كلما انتشر التعليم في المجتمع ساعد على اختفاء مشكلة تعدد الزوجات، بفضل عوامل نمو الوعي الثقافي والاجتماعي والديني بين المجتمعات المسلمة.

3 – الطلاق :

الأصل في الطلاق هو حل لمشكلة عائلية متأزمة، وقد أباح الشرع الإسلامي الطلاق في أضيق نطاق، وعليه فإنه في هذه الحالة يؤدي إلى استقامة النظام الأسري واستقراره، ولكن سوء استخدام حق الطلاق جعل منه مشكلا أسريا متأزما يهدد كيان النظام الأسري واستقراره.

وبإلقاء نظرة على الأرقام الإحصائية للطلاق في ليبيا توضح أن نسبة الطلاق آخذة في الارتفاع، ويترتب عليها مشكلات أخرى مثل ارتفاع ظاهرة تشرد الأطفال وانتشار المشاكل الاجتماعية الأخرى ... الخ، وعلى كل حال

---

(1) ماكيفر وتشارلز بيدج، " المجتمع- الجزء الثاني" ترجمة. السيد محمد العزاوي وآخرون، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1971م، ص ص 458، 459.

فـــالطلاق يقع بصفة عامة لأسباب جسمية أو نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أسباب تتصل بالزوج أو الزوجة أوكليهما معا.

4 – التفكك الأسري المادي والمعنوي :

الــتفكك الأســري يقــصد به التنافر في الروابط والعلاقات بين أفراد الأسرة، ويكون هذا التفكك ماديا إذا كان هناك غياب لأحد أركان الأسرة مثل غــياب أو وفـــاة أحد الأبوين، أو كليهما، أما التفكك المعنوي فهو التنافر في العلاقـــة وعدم قبول طرفي العلاقة الزوجية كليهما للآخر بالرغم من وجود أركـــان الأســـرة قائمـــة ماديا، وعليه فإن التفكك المعنوي من أشد مشكلات الأســرة خطرا على أدائها لوظائفها الطبيعية، وعليه فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، هو « هل توجد علاقة بين مشكلات الأسرة والمشكلات الاجتماعــية التي يعاني منها المجتمع ؟ « وإذا كانت إجابتنا إيجابية فما هي طبيعة هذه العلاقة ومداها ؟ ».

للإجابة على هذا السؤال فإن الضرورة تقتضي تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعــية العامة، والتي يعاني منها المجتمع، وبالتالي فهي تشكل خطرا علـــى وظائف وبنيان المجتمع، وتهدد نظمه واستقراره، ولعل أهم ما لفت انتباهنا في هذا الصدد ثلاث مشكلات هي تشرد وجنوح الأحداث، وانتشار ظاهــرة انخفاض المستوى الاقتصادي إلى حد الفقر، وتفاقم مشكلات عدم الحــصول على السكن المناسب، عليه فإننا نجد هذه المشكلات الثلاث ذات تأثير كبير في زعزعة كيان الأسرة وعدم استقرارها، فمثلا مشكلة التشرد وجــناح الأحــداث التـــي يعاني منها المجتمع، فأننا نستطيع أن نقرر بأن تزعـــزع النظام الأسري هو المسؤول عن هذه المشكلة، أما المشكلة الثانية وهـــي الفقـــر أو انخفاض المستوى الاقتصادي الذي يرجع إلى عدة أسباب أهمهـــا الهجـــرة من الريف إلى المدينة، وتدني المستوى التعليمي والجهل

والأمـية وتبنـي اتجاهات سلوكية غير مرغوب فيها، بالإضافة إلى سوء ترشيد الإنفاق ....الخ [1].

وبالنـسبة لمـشكلة عدم حصول الأسرة على مسكن صحي مستقل بها راجع إلى عدة أسباب أهمها تزايد الاتجاهات نحو الأسرة الفردية المكونة من زوج وزوجة وأولادهما واختفاء البيت الكبير الذي عرفه المجتمع العربي في ليبـيا، وهـذا البـيت كان يجمع بين جدرانه أكثر من جيل « الآباء والأبناء والأحفاد »، يعيشون في مسكن واحد تكون السلطة لكبير العائلة، ومع اختفاء البـيت الكبير في المجتمع الليبي، والهجرة من الريف إلى المدينة، والاتجاه إلـى التوسـع الرأسي في بناء المساكن، كل ذلك ساعد على انشطار الأسرة الممـتدة إلى مجموعة أسر جديدة، وترتب عليه صعوبات ومشاكل الحصول على منزل صحي مستقل [2].

الخدمة الاجتماعية ووقاية وعلاج المشكلات الأسرية

لاشـك أن التشريعات الاجتماعية الخاصة بالأسرة تعمل على ضبط وتنظـيم العلاقات بين طرفي الأسرة، وعليه فإن هذه التشريعات تعمل إلى حـد كبير من الإقلال ومعالجة مشاكل الأسرة الخاصة بالطلاق والانفصال وحقـوق الـزوجة ... الـخ وعليه فإن الحاجة تدعو إلى القيام بجملة من الخطوات بجانب التشريعات، أهمها الحاجة الماسة إلى البحوث والدراسات فـي مجال الأسرة التي تساعد بدون شك الأجهزة التشريعية والتنفيذية في المجتمع عند إعداد الخطط والبرامج التي تعمل على تنظيم الأسرة، وتوفير

---

(1) د.على الهادي الحوات، " دراسات عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية "، مرجع سبقت الإشارة إليه ص 75.

(2) د. علي الحوات، " الرعاية الاجتماعية في المجتمع الليبي "، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1987م، ص 50.

كافة المتطلبات التي تحتاجها، وحمايتها من عوامل التصدع والتفكك، وعليه فإن الضرورة تستدعي اتخاذ جملة من الإجراءات الوقائية بالنسبة لكل من الــزوجين قبل الزواج، مثل فحص الراغبين في الزواج للتأكد من خلوهما من الأمراض الوراثية، والأمراض الوبائية التي قد تنتشر في المجتمع مثل أمراض الكبد الوبائي وأمراض فقدان المناعة المكتسبة ... الخ حتى يمكن تجنــيب الــزوجين ووقايــتهما مــن التعــرض للأمراض، وبالتالي تلافي المشكلات قبل حدوثها.

فعلــى ســبيل المــثال تــستهدف الدولـــة جملة من البرامج الوقائية والعلاجــية مــوجه إلــى الشباب حول اختيار الزوج أو الزوجة المناسبة، بالإضــافة إلــى ضرورة تأسيس وتنظيم مكاتب صحية واجتماعية لفحص الراغبين في الزواج، ويجب أن تتسع مسؤولياتها واختصاصاتها وعلاقاتها بالمجــتمع، كمــا تلزم هذه التشريعات جميع الشباب المقبلين على الزواج بخضوعهم للفحص الطبي والاجتماعي. كما تعمل هذه المكاتب على وقاية كــل مــن الــزوجين عن طريق برامج منظمة وموجهة إلى الأسرة حديثة التكوين ... الخ.

أما علاج المشكلات الأسرية فيمكن تحديدها في الأتي :-

1- إجــراءات تــتخذها الأجهــزة المكلفة من المجتمع بحصر المشكلات الأسرية في أضيق نطاق ممكن عن طريق الدراسات والبحوث العلمية الجادة.

2- الا تجــاه إلــى تنظيم وافتتاح مكاتب لتنظيم الأسرة، وحمايتها في كل مؤتمر شعبي أساسي لعلاج مشاكل الأسرة، في نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي قبل تفاقمها إلى درجة قد لا يجدي معها العلاج.

3- يجــب أن تتولــى مكاتب تنظيم الأسرة المشار إليها إجراء الدراسات

والبحوث الاجتماعية لكلا الزوجين اللذين يرغبان في الانفصال والطلاق.

4- يجب أن تصدر المؤتمرات الشعبية الأساسية تشريعات تؤسس لمكاتب تنظيم الأسرة في المؤتمرات الشعبية الأساسية، وأن يتم تحديد أهدافها واختصاصاتها وبرامج عملها والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الذين يتولون مسؤولية تفعيل عمل هذه المكاتب وإداراتها وتنفيذ التشريعات واللوائح المنظمة لعمل هذه المكاتب.

5- يجب إلزام كافة المؤسسات التي تتولى عمليات عقود الزواج أو الحصول على كتيب عائلة أو جواز سفر أو بطاقة شخصية بضرورة إخضاع جميع الأفراد للفحص الطبي وإجراء التحليلات المخبرية للحالة الصحية قبل الحصول على هذه الخدمة، ويجب أن تنظم القوانين ذلك لضمان سلامة بناء أسرة خالية من الأمراض التي قد يخشى منها على صحة أفراد المجتمع في المستقبل، وتقديم التقارير الاجتماعية في شكل بحوث ودراسات وترتبط بقانون الأحوال الشخصية إلى القضاء وحصر عملية الطلاق أمام المحكمة المختصة، وعليه يمكن حصر البرامج الوقائية في الآتي :-

أ- وقاية أفراد الأسرة أزواجا وأبناء من مشاكل الأمراض الصحية التي قد يتعرضون لها من خلال برامج الرعاية الصحية التي هي من مسؤولية الدولة.

ب- وقاية الأسرة التي تعرض ربها للإصابة بأمراض أو الوفاة أو غيرها، ذلك بربط معاش أساسي أو ضماني أو عجز بحسب الأحوال وفقا لما ينص عليها قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة (1980م) وتعديلاته.

ج- قبول الأطفال الذين فقدوا وليهم لأسباب متعددة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية ذلك لأن المجتمع ولي من لاولي له.

4- تطبيق وتفعيل القوانين والتشريعات التي أصدرتها المؤتمرات الشعبية الأساسية، والتي تعمل على حماية الأسرة من التفكك والانحراف والتشرد.

ثانيا: الخدمة الاجتماعية للطفولة

تتعرض الطفولة لجملة من المشاكل الجسمية والتي تكون نتائجها الإعاقة مثل فقد البصر أو الصم أو الشلل وسوء التغذية ... الخ، وهذه المشاكل لها آثارها الاجتماعية على الطفل وأسرته، وعليه فإن ذلك يتطلب قيام خدمات خاصة تقوم بها الدولة والمجتمع أيضا، ذلك لأن الرعاية الاجتماعية و برامجها وجهودها الناجحة هي التي تعتمد على الجهود الأهلية إشرافا وتسييرا وتمويلا.

وللطفولة مشاكل نفسية؛ ذلك لأن الطفل يعبر عن نفسه من خلال سلوكه الخاص، فقد ينزوي الطفل أو يلجأ للوحدة، أو قد يسلك سلوك الخائف المضطرب ولا يثق فيمن حوله، أو قد يسلك سلوكا عدائيا هجوميا أو قد يسلك سلوكيات لا يقرها المجتمع مثل السرقة والهروب من المنزل والتشرد ... الخ وعليه فإن مسؤولية المجتمع ترتبط بإنشاء وإدارة المؤسسات الصحية والاجتماعية التي تعمل على تقويم وعلاج هذه المشاكل.

يحتاج الطفل الذي تتعرض أسرته إلى الأزمات الاقتصادية، أو عدم توفر الشروط الصحية للسكن، إلى مساعدة ورعاية خاصة، وهي عملية هامة جدا وتظهر الحاجة إليها في مساعدة الأسرة على فهم الطفل، وتقوم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي يجريها المتخصصون في تقديم

البـــرامج العلمية إلى الجهات المختصة في المجتمع التي تساعدها على تقديم ألوان الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للطفل.

يحـــتاج الكثيـــر من الأطفال في ظروف خاصة إلى عناية ورعاية قد تكـــون مؤقـــتة أو دائمة بعيدا عن عائلاتهم الأصلية، مثل الأطفال اليتامى أو الأطفـــال الـــذين وقعوا ضحية الانفصال الأسرى أو الطلاق أو مرض أحد الأبـــوين، وهـــؤلاء الأطفـــال يعتبرون ضحايا الأسر التي تعجز عن تربية ورعايـــة أطفالهـــا نتـــيجة الفقـــر، وبالتالي يتعرض هؤلاء الأطفال للتشرد والمـــروق، وعليه فإن مسؤولية المجتمع رعاية هؤلاء الأطفال في مؤسسات إيوائية دائمة ... الخ.

الرعاية الاجتماعية للطفولة :

يمكن حصر أهم أوجه الرعاية الاجتماعية للطفولة في الآتي :

أولا : الخدمات التي تقدم إلى الطفل في أسرته :

أجمـــع علمـــاء النفس أن السنوات الأولى من عمر الطفل ذات تأثير كبير في تحديد شخصية الطفل المستقبلية، وأهم مكونات شخصية الطفل في الـــسنوات الأولى من عمره، علاقته بأفراد أسرته، وعلى وجه الخصوص أمه، وعلاقة الطفل بوالديه وأخوته تعتبر أهم الحاجات النفسية والاجتماعية للطفـــل والتـــي يـــتحقق فيها إشباع الحاجات الوجدانية مثل الحب والحنان والـــدفء العاطفي، ومع هذه الحاجات يتعلم الطفل وينمو وتتكون شخصيته وميوله واتجاهاته، وعليه فإن من أهم واجبات الأسرة توفير الآتي :-

1- إحساس الطفل بأنه محبوب ومرغوب فيه.

2- إحساس الطفل بأنه ينتمي إلى أسرة توفر وتشبع له حاجاته الضرورية وتولد لديه إحساسا بالمسؤولية الاجتماعية في المستقبل.

3- إتاحة الفرصة أمام الطفل وتشجيعه على تنمية قدراته من خلال مشاركته مع أقرانه في اللعب وتكوين العلاقات الاجتماعية والتعاون والتنافس ... الخ.

4- تعويد وتعليم الطفل احترام الآخرين والتعاون معهم والبعد عن الأنانية وحب الذات [1].

5- تعويد الأطفال وتعليمهم المبادئ والقيم التي يحتاجونها عند التعامل مع الغير، وذلك من خلال الملاحظة لاستجاباتهم للمواقف السلوكية المختلفة التي يتعرضون لها.

6- الأسرة هي المسؤولة بالكامل عن تعليم الطفل عقائد وقيم المجتمع العليا.

7- التدريب والتأهيل بهدف إكساب الطفل العادات المرغوب فيها فيما يتصل بالأكل والشرب والتعامل مع الناس.

8- يجب أن تكون الأسرة البيئة الأولى المناسبة لإشباع حاجات الطفل إلى الأمن والحب والطمأنينة والاهتمام.

ثانيا : الخدمات التي تقدم للطفل خارج نطاق الأسرة :

هناك الكثير من الأطفال لهم ظروف صحية أو نفسية يحتاجون لرعاية خارج نطاق الأسرة، وعليه فإن الخدمات لهؤلاء الأطفال هي خدمات ترتبط بالنمو والتنشئة الاجتماعية وتختلف أساليب الخدمات باختلاف مشكلات الأطفال، ويمكن أن نحصر أهم هذه الخدمات في :-

---

(1) عبدالسلام بشير الدويبي، " المدخل لرعية الطفولة "، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1988م ص66.

1- رعاية الأطفال داخل مؤسسات إيوائية .

2- رعاية الأطفال في أسر بديلة .

3- رعاية الأطفال في مؤسسات الحضانة النهارية ماقبل سن المدرسة .

4 - رعاية الأطفال مجهولي الأب أو الوالدين معا.

ويمكن تحليل وإلقاء الضوء على كل من النقاط الأربعة السابقة طبقا للآتي :-

1- رعاية الأطفال داخل مؤسسات إيوائية :

إن هذا النوع من الرعاية الاجتماعية يصلح للأطفال الذين يمكنهم الاعتماد على أنفسهم، أي مايطلق عليه الطفولة المتأخرة التي تنحصر مابين 13:6 سنة، وعليه يستفيد الأطفال في هذه المرحلة العمرية من البرامج الاجتماعية و الثقافية و الفنية و الرياضية التي توجه لهذه المرحلة، والتي لا شك تتسم بطابع التنافس والتعاون ومشاركة الطفل مع أقرانه، ويلاحظ هذا النوع من الرعاية لا يمكن اعتباره النموذج الأمثل لأساليب الرعاية، ذلك لأن رعاية الطفل خارج نطاق أسرته الطبيعية، بالرغم من توفير كافة ألوان الخدمات إلا أن الافتقار إلى حنان ودفء و عطف الأبوين، تجعل الطفل يعاني من جفاف و فراغ وجداني عاطفي، ولكن الظروف الاجتماعية والصحية تحتم إيداع الطفل في المؤسسات الإيوائية وتتمثل هذه الظروف في :-

أ- أطفال ذوي عاهات جسمية ويحتاجون لنوع من الرعاية والتوجيه، يصعب رعايتهم داخل الأسرة الطبيعة، ويدخل في هذه الفئة المعاقون من الأطفال المكفوفين والصم وذوي العاهات الجسمية الأخرى.

ب- الأطفال المتخلفين عقليا ويحتاجون لرعاية خاصة.

ج- الأطفـــال المـــشكلين والمشاكسين. يحتاجون إلى رعاية خاصة في جو جماعي كوسيلة لعلاجهم وتفهم سلوكهم ودوافع هذا السلوك.

د - الأطفال المنحرفين الذين يصعب إدماجهم في أسر بديلة.

هـ - الطفل اليتيم من أحد الأبوين أو كليهما.

2- رعاية الأطفال في أسر بديلة :

يعتبـــر نظـــام الأســـرة البديلة أو ما يعرف في ليبيا بنظام الكفالة، من الأنظمة الاجتماعية التي أصبحت تحقق نجاحات متميزة وقد أكدت الدراسات الاجتماعية التي أجريت على الأطفال الذين يعيشون في أسر بديلة، حيث يتم متابعة هؤلاء من قبل أخصائيين اجتماعيين والذين يجب أن يراقبوا عن كثب وباســـتمرار ظـــروف الطفل في هذه الأسرة، وقد حقق هذا النظام الكثير من مـــستهدفات التنـــشئة الاجتماعية، ذلك بإتاحة الفرص أمام الطفل لأن يكتسب عادات وعرف ومعتقدات المجتمع الذي تنتقله إليه الأسرة البديلة. وفي نطاق الكفالة تساهم الهيئة المسئولة في نفقات الطفل. حيث يتم دفع مكافآت شهرية للأسرة التي تقوم بكفالة الطفل.

3- رعاية الأطفال في دور حضانة نهارية :

أدى خروج المرأة إلى العمل في العصر الحديث إلى ظهور مؤسسات اجتماعـــية ترعـــى الطفـــل في الساعات التي تقضيها الأم في العمل، وعليه ظهـــرت مؤسسات للرعاية الاجتماعية سميت دور الحضانة، ترعى الأطفال دون ســـن التعلـــيم، وتنظم القوانين والتشريعات الاجتماعية أساليب الرعاية الاجتماعية لدور الحضانة .

4 - رعاية الأطفال المجهولي الأب أو الأبوين :

كثيـــر مـــن الظروف الاجتماعية وسوء التصرف المسلكي يقود إلى

نـــتاج غير طبيعي ثمرته أطفال أبرياء لا حول لهم ولا قوة، وبالتالي فإن مـــسؤولية المجــتمع رعايـــة هـــؤلاء الأطفـــال الذين ولدوا لأمهات غير متزوجات، أو تم التخلي عنهم، وبالتالي فأن هؤلاء الأطفال ليس لهم عائل ولا أســـرة، وعليه فإن المجتمع هو ولي من لاولي لـــه. ويتولى المجتمع تـــربية وتنـــشئة هـــذه الطفولة المحرومة ويوفر لها كافة الضمانات التي تـــساعد علـــى تنـــشئتها تنـــشئة اجتماعـــية مرغوب فيها داخل مؤسسات اجتماعـــية إيوائـــية، أو عـــن طريق برامج نظام الكفالة التي أصبح يحقق نجاحات مرغوب فيها (1).

دور الأخصائي الاجتماعي في ميدان رعاية الطفولة :

مهـــنة الخدمة الاجتماعية هي الأداة التي بواسطتها يتم تحقيق عمليات تغير وضع الطفل الاجتماعي من بيئة إلى أخرى، فالطفل الذي ليس لديه من يـــرعاه، أو يحـــتاج إلـــى رعايـــة مؤقـــتة، هؤلاء الأطفال في حاجة ماسة وضـــرورية إلى من يفهم مشاكلهم وإشباع احتياجاتهم ودراسة وتتبع حالتهم سواء في رعايتهم داخل مؤسسات إيوائية أو الإشراف عليهم في أسر ترغب في رعايتهم، وبالتالي فإن الضرورة تستدعي وجود متخصصين يتم إعدادهم وتأهيلهم علميا غالبا في المؤسسة العلمية الجامعية.

إن الأخـــصائي الاجتماعي يجب أن يلم إلماما كاملا بحاجات الطفولة ومـــشاكلها والتـــشريعات التي أصدرها المجتمع والتي تضمن لهم حقوقهم، والاســـتفادة مـــن الأنظمة القائمة للرعاية الاجتماعية، إلى جانب ما يتمتع به الأخـــصائي الاجتماعي من اتزان عقلي واجتماعي تؤهله للعمل مع الطفولة والتي تحتاج بدون شك إلى الصبر والتأني.

---

(1) عبدالسلام بشير الدريبي، " المدخل لرعاية الطفولة "، مرجع سبقت الإشارة إليه ص 92.

ثالثا :- ميدان ومجال الخدمة الاجتماعية المدرسية :

تكمل الخدمة الاجتماعية في المؤسسة التعليمية، العملية التربوية لرسالة المدرسة في إعداد طلابها لاستقبال حياتهم العملية.

وتستهدف الخدمة الاجتماعية المدرسية تنمية قدرات الطلاب وصقل مواهبهم وإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة لحياتهم المستقبلية، كما تستهدف الخدمة الاجتماعية المدرسية مساعدة الطلاب على فهم أنفسهم وتوجيههم إلى العلوم التي تتفق مع استعداداتهم وقدراتهم والتي سوف يتخصصون فيها وتتفق مع حاجات المجتمع ومتطلباته.

أهمية الخدمة الاجتماعية المدرسية :

بعد صدور التشريعات التي تنص على إلزامية التعليم، ظهرت مشكلات متعددة في عدم انتظام الأطفال في الحضور إلى المدرسة بسبب تكدس الأطفال في الفصل الواحد، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد من قبل المجتمع وازدهار حركة الصحة العلاجية والوقائية في جوانبها الجسدية والعقلية وانتشار الأفكار التربوية التي أصبحت جزءا من اهتمامات الدولة بالأجيال الجديدة والتي انطلقت من الحقائق الآتية :-

1- أن لكل طفل شخصيته الذاتية المتميزة عن الآخرين، بالتالي الإيمان بأن هناك فروقا فردية بين الأشخاص.

2- أن الطفل يولد وهو مزود بقدرات واستعدادات خاصة .

3- أن الطفل هو الهدف الاستراتيجي للمجتمع، وعليه يجب أن تكون المادة الدراسية وسيلة لتنميته وتربيته وتنشئته، وبالتالي تصبح المدرسة مجالا تربويا وليس تعليميا فقط.

4- أن احتياجات الطفل تأخذ المقام الأول في صياغة المنهج المدرسي

الذي يجب أن يركز على قيمة الطفل والارتقاء بإنسانيته.

5- أن الأخصائي الاجتماعي أصبح مؤهلا تأهيلا علميا عاليا، الأمر الذي يمكنه من دراسة إمكانيات وقدرات واستعدادات التلميذ، وبالتالي إتاحة الفرص للاستفادة الكاملة من المدرسة كمؤسسة اجتماعية علمية تربوية، وعليه كانت الحاجة ماسة إلى إدخال برامج الخدمة الاجتماعية المدرسية إلى المؤسسة التعليمية.

وتبرز أهمية الخدمة الاجتماعية المدرسية من وظائف المدرسة المتعددة وبوصفها إحدى المؤسسات في المجتمع، وتعتبر المدرسة وحدة بنائية في انساق المجتمع، وبالتالي يصدق عليها فكرة التساند الوظيفي والبنائي الذي يتحقق من خلاله للنسق الاجتماعي توازنه وتسانده، والمدرسة قد نشأت على وظيفة بنائية تتميز بالاستمرار والدوام للقيام بمسؤوليات تعليمية وتربوية كانت الأسرة قد تخلت عنها بفعل ظاهرة تقسيم العمل، وعليه أصبح دور المدرسة بجانب العملية التعليمية هو الإسهام بفاعلية في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل المعرفة والتراث والثقافة والمعتقد من جيل إلى جيل، فالمدرسة لا تقوم بالوظيفة الاجتماعية في المجتمع بمعزل عن بقية المؤسسات، أو بعيدة على الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى الموجودة في المجتمع.

في خلال العقد الأول من القرن العشرين كان هناك تأثير قوي لما أحرزه علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم البيولوجية من حقيقة الفروق الفردية من النواحي البيولوجية والاستعدادات والقدرات الموروثة، ومدى إمكانية التعديل أو التأثير على هذه الاختلافات، كما تم الوقوف على حقيقة عوامل الضبط الاجتماعي وكيفية بناء الشخصية كل ذلك ساعد على تقدم مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية، إن التوسع في نظم التعليم أدى إلى

اهتمام أعضاء هيئة التدريس بنقل المعلومات إلى الطالب، وفي المقابل فإن البرامج المختلفة ذات الألوان المتعددة من مناشط رياضية واجتماعية وفنية وغيرها فإن الطالب في أمس الحاجة إليها لبناء شخصية الذاتية، فكانت الضرورة والحاجة ماسة إلى وجود مكاتب للخدمة الاجتماعية المدرسية يديرها الأخصائيون الاجتماعيون للقيام بمسؤوليات التربية وإشباع حاجات الطلاب إلى تنمية مهاراتهم وصقل تجاربهم وبناء خبراتهم.

الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي :

على أثر تزايد الوعي بأهمية الخدمة الاجتماعية في المجالات التربوية، أدخلت مادة الخدمة الاجتماعية المدرسية كمادة تخصص في مناهج معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية العلمية، كما أصبح المجال المدرسي ميدانا للتدريب العملي لطلاب الخدمة الاجتماعية، وقد قامت معاهد الخدمة الاجتماعية المتوسطة في ليبيا منذ افتتاحها في عام 1964 ف بإدخال برنامج دراسي خاص بالتوجيه والإرشاد الاجتماعي والنفسي، بهدف تأهيل أخصائيين اجتماعيين للعمل في المجال المدرسي والتربوي بالتعاون مع المسيرين للعملية التعليمية في ليبيا في ذلك الحين، واستمرت الجهود العلمية بتدريس الخدمة الاجتماعية المدرسية بأقسام كليات التربية ومعاهد الخدمة الاجتماعية العالية في ليبيا إلى هذا الوقت في تأهيل أخصائيين اجتماعيين للعمل مع الطلاب لاستكمال العملية التعليمية والتربوية لرسالة المدرسة.

وعليه يجب أن يلم الأخصائي الاجتماعي المدرسي الذي يعمل في الميدان المدرسي، فضلا على خبرته ودراسته لطرق الخدمة الاجتماعية بمايلي :-

1- دراسة تخصصية عليا في علم النفس والصحة النفسية، مع الاهتمام والتوجيه الخاص بسلوك المراهقين.

2 - دراسة وافية ومستفيضة للتوجيه والإرشاد الاجتماعي ومبادئه.

3 - الدراسة المستفيضة بالمقاييس الاجتماعية « السوسومترية » التي تقيس العلاقات الاجتماعية والنفسية الفردية والثنائية والجمعية والمركزية للطلاب بعضهم بالبعض الآخر.

4- دراسة كيفية تنظيم معسكرات العمل والمعسكرات الشاطئية الترفيهية وكيفية استثمار طاقات الطلاب في خدمة مجتمعهم.

5 - ربط المدرسة بالهيئات والمؤسسات القائمة في المجتمع المحلي والتعاون مع هذه المؤسسات في تقديم الخبرة العملية للطلاب استكمالا للحصول على أكبر استثمار ممكن لبناء شخصية الطلاب وتوظيف قدراتهم في خدمة المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه.

نظام وبرنامج عمل مقترح (*).

تعتبر مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في ليبيا تعتبر من أحدث نظم التربية والتنشئة الاجتماعية التي تحقق مستهدفات مهنة الخدمة الاجتماعية في جوانبها الإنشائية والوقائية والعلاجية، وأهمية مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية تكمن في تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية لطلبة المدارس باعتبار هذه الخدمات تشبع الحاجات المتنوعة لبناء شخصية التلميذ باعتباره مشروعا استثماريا بشريا لمستقبل المجتمع وتنميته وتطوره، ونظرا لعدم وجود برنامج علمي مترابط الحلقات الإدارية والتنظيمية والفنية الاجتماعية والنفسية في بلادنا، عليه فإنني أحاول المساهمة في بناء برنامج تطبيقي يستهدف تفعيل مهنة الخدمة الاجتماعية في مؤسساتنا التعليمية باختلاف مستوياتها لتغطية الجانب المعطل والمهمل في مدارسنا وهو الجانب التربوي وذلك من خلال الآتي :-

---

(*) من إعداد مؤلف هذا الكتاب.

نظام العمل في مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية :

بــدأت فكرة تطبيق الخدمة الاجتماعية المدرسية في ليبيا في منتصف حقــبة الــستينيات من القرن الماضي في المدارس الثانوية، في بعض المدن الليبيــية فــي ذلــك الــوقت، وبالتحديد في مدرسة الزاوية الثانوية، ومدرسة طــرابلس الــثانوية، ومدرســة غــريان الثانوية، ومدرسة الخمس الثانوية، ومدرســة مــصراتة الثانوية، والمدارس الثانوية في كل من بنغازي، درنة، البيضاء، .... الخ.

وقــد تــم تعيــين أخصائيين اجتماعيين قدموا ضمن البعثة التعليمية المــصرية إلى ليبيا، وفي عام 1963 ف وافتتح معهدان للخدمة الاجتماعية فــي مدينتي بنغازي وطرابلس، الأول للبنين والثاني للبنات، يقبل في هذين المعهــدين حملة الشهادة الإعدادية في ذلك الوقت ومدة الدراسة بهما أربعة سنوات دراسية، وقد كان ضمن مناهج المعهدين، البرامج المهنية التطبيقية للخدمــة الاجتماعــية المدرســية في مدارس بنغازي وطرابلس في السنة الدراســية 1966 / 1967 ف مــن القرن الماضي، وبعد تخرج الطلاب من المؤسستين العلميتين المشار إليهما بدأ الاستعانة ببعض الخريجين في بعض المدارس.

ومــن ذلــك الحــين بــدأ المجــتمع في ليبيا يتعرف على الأخصائي الاجتماعــي في المدرسة الذي أوكلت إليه مهام أخذ الغياب أو المشاركة في الحفاظ على النظام في المدرسة .

ولم يقم الأخصائي بتطبيق أهداف الخدمة الاجتماعية، كما أنه لا توجد مــراقبة أو متابعة لعمل الأخصائي الاجتماعي في المدرسة، فكل منهم يعمل بمعــزل عــن الآخــر، ولا يــوجد تنسيق بين الأخصائيين الاجتماعيين في المــدارس. وحتــى يرتقي بالأداء والعمل ويتمكن من تطبيق أهداف الخدمة

الاجتماعية في جوانبها الوقائية والإنشائية والعلاجية في المدارس، فإن النظام المقتـــرح لعمـــل مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في ليبيا يجب أن يأخذ النسق التنظيمي التالي :-

1- يجـــب أن تعمل مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية طوال العام صيفا وشـــتاء، ولا يقتـــصر عملها على شهور الدراسة فقط. ذلك لأن علاج مـــشاكل الطلـــبة لا تنتهي بانتهاء العام الدراسي، وفي العطلة الصيفية تتـــزايد بـــرامج وعمل مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية من خلال وقايـــة الطـــلاب مـــن مخاطر أوقات الفراغ، واستثمار هذا الوقت في بـــرامج اجتماعـــية ورياضية وفنية وثقافية متمثلة في معسكرات العمل التطوعـــي لخدمة البيئة المحلية أو إقامة المعسكرات على الشواطئ أو في الغابات والجبال ... الخ بحسب الأحوال.

2- يكـــون نظـــام العمل لمكاتب الخدمة الاجتماعية في المستوى الجغرافي على ثلاثة مستويات هي :-

أ / يكـــون العمـــل فـــي مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية على مستوى الـــشعبية أو أي تقسيم إداري وجغرافي للمنطقة، وتكون هذه المكاتب كقسم أو إدارة من إدارات اللجنة الشعبية للتعليم على مستوى الشعبية، وتتولـــى المكاتب مهام التنسيق والتنظيم والإشراف على جميع مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في المؤتمرات الشعبية الأساسية.

ب/ مكاتـــب الخدمـــة الاجتماعية على مستوى المؤتمر الشعبي الأساسي. يجـــب أن يتم إنشاء مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في المؤتمر الـــشعبي الأساسي تكون ضمن المهام الأساسية للجنة الشعبية للتعليم بالمؤتمر الشعبي الأساسي، ويتولى هذا المكتب التنسيق في عمله مع مكتب الخدمة الاجتماعية المدرسية على مستوى الشعبية في برنامج

عملــــه وإعــــداد خطة العمل الموحدة على المستوى الجغرافي لجميع مــــدارس المنطقة أو الشعبية، ويتولى المكتب على مستوى المؤتمر الــشعبي الأساســـي مهــام الإشراف بالكامل على المدارس الخاصة بالتعلــيم الأساســي والتعلــيم المتوسط التي تقع في نطاقه المؤتمر الشعبي الأساسي.

ج/ على مستوى المدرسة فإن وظائف مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية ومهام عملها تنحصر في العمل المباشر مع الطلاب جميعا باعتبارهم يــشكلون مجتمعا صغيرا وتنظيم جماعات النشاط المختلفة في داخل المدرســة مــثل الجماعــات الرياضــية والفنــية والثقافية والعلمية والاجتماعــية .... الخ وعلى مستوى العمل الفردي مع الطلاب فإن الأخــصائي الاجتماعـــي أو الأخصائية الاجتماعية تقوم بفتح ملفات اجتماعــية لتتــبع ومراقبة حالات الطلبة مع التركيز على من يعاني منهم من متاعب ومشاكل وصعوبات.

د/ يــتم بكــل مدرســة من المدارس تعيين مالا يقل عن ثلاثة أخصائيين اجتماعيـــين، يطـــبقون خطـــة العمل والبرامج الاجتماعية والنفسية والتـــربوية لطـــلاب المدرســـة ويتم تحويل الحالات التي تحتاج إلى دراسة وحل مشاكلها إلى مكتب الخدمة الاجتماعية بالمؤتمر الشعبي الأساسي، الذي يشرف على المدرسة الواقعة في نطاقه الجغرافي.

هـ / يتم عقد اجتماعات دورية أسبوعية لجميع الأخصائيين الاجتماعيين، في المدارس التي تقع في نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي ويدير هذا الاجتماع رئيس مكتب الخدمة الاجتماعية المدرسية بالمؤتمر الشعبي الأساســي ويناقش في هذا الاجتماع جميع المشاكل والصعوبات التي يصادفها الأخصائي الاجتماعي المدرسي وإيجاد حلول لهذه المشاكل

والخروج من هذه الاجتماعات بخطة عمل أسبوعية وشهرية ونصف سنوية للأخصائيين الاجتماعيين في المدارس، وتتيح هذه الاجتماعات أمـــام الأخـــصائي الاجتماعـــي الارتقاء بمعدلات أدائه وزيادة نموه ومعارفه المهنية وتبادل الخبرات والمهارات مع زملائه بهدف تحقيق رســالة مكاتـــب الخدمـــة الاجتماعية المدرسية، الوقائية والإنشائية والعلاجـــية، والتـــي تـــساعد كثيرا على استكمال الجوانب التربوية للعلمية التعليمية.

رابعاً : الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأحداث :

الحــدث لغــة صغير السن، وأرتبط مصطلح الحدث بانحراف صغار الــسن، وعلــيه ارتــبطت النظــرة إلى الصغار المنحرفين على مر التاريخ الحــديث بــأنهم أحــداث منحرفون وكل ما يرتبط بالجريمة والمجرمين، إن الباحثــين الذين درسوا ظواهر الجريمة والانحراف خلال المراحل التاريخية المخــتلفة، أثبــتوا أن الإنــسان خــلال رقيه وتطوره الحضاري،كان يسقط كــراهيته للأفعــال الضارة به وللمجتمع الذي يعيش فيه، على القائمين بهذه الأفعــال، وعلــيه فإن كل الحضارات البشرية اتفقت على ضرورة محاربة الجــريمة والمجــرمين وحماية المجتمع من هؤلاء وبالتالي فإن الحاجة إلى معاقبة المجرمين وأفعالهم الضارة هو من الاتجاهات التي نادى بها المفكرون والفلاســفة، وكذلك اتفقت فيها كل الديانات السماوية، فكان يعاقب الفاعل أو الجانــي أيــا كــان ومــن كان، ومهما كانت أسباب تصرفاته وظروف هذا التصرف بالعقاب وفقا للضرر الذي أحدثه المجرم.

وكانت الحضارات القديمة تركز جل اهتمامها على الفعل الضار نفسه دون الاهتمام بشخصية الفاعل وظروفه، وفى مراحل تاريخية متقدمة انتقل الاهــتمام مــن الجــريمة إلى المجرم، وانتشرت أفكار خاطئة، مفادها أن المجرمين هم أنواع من البشر لهم صفات جسمية ونفسية وعقلية خاصة، ثم في منتصف القرن الماضي تم إثبات خطأ الأفكار التي تعتقد بأن المجرمين لهــم صفات جسمية ونفسية وعقلية تميزهم عن بقية البشر، وعليه توصل العلم إلى أن المجرمين هم أشخاص عاديون جدا، ولكنهم تعرضوا لظروف بيئــية واجتماعــية وصحية غاية في القسوة والسوء .بحيث ساعدت على الوقــوع في الجريمة والأجرام وكل الأفعال التي لا يقرها المجتمع، والتي تــصطدم مــع حــريته وقيمه ومعتقداته. وعليه تطورت فكرة العقاب إلى

العلاج بهدف إعادة تأهيل هؤلاء المجرمين ليعودوا أشخاصا عاديين يمارسون حياتهم أسوة بغيرهم من الأشخاص العاديين. ومن خلال التحليل السابق نستنتج الآتي :-

1 - جميع المجتمعات الإنسانية تحافظ على نظمها وأنساقها ومعتقداتها وقيمها وكيان أفرادها، ضد كل فعل ضار، وتنص تشريعاتها على منع هذه الأفعال ومعاقبة كل من يقوم بها وهؤلاء من نطلق عليهم مصطلح المجرمين.

2 - إن الجريمة فعل وسلوك إنساني لا يقره المجتمع ولا يرضى به، وتعتبر الجريمة أمرا نسبيا، تختلف باختلاف المكان والزمان فالفعل الذي يعتبر جريمة في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، يرجع ذلك إلى اختلاف الاتجاهات والمعتقدات والقيم والأعراف والعادات والتقاليد. إن الفعل الذي يعتبر جريمة في نفس المجتمع في زمن معين، هذا الفعل لا يعتبر جريمة مع اختلاف الأزمنة في مجتمع آخر ... الخ.

3 - للجريمة أفعال وسلوكيات وأنواع مختلفة ومتعددة.

4 - مع تطور المجتمعات ورقيها الحضاري تحول الاهتمام من الجريمة إلى شخص المجرم باعتباره إنسانا وإن جملة من الظروف هي المسببة للفعل الإجرامي، وعليه اهتمت البحوث والدراسات بفكرة إعادة تأهيل هذا المجرم من خلال علاجه لا عقابه.

5 - بدأ المفكرون والعلماء بدراسة الجريمة وظروف المجرم وشخصيته وبيئته الاجتماعية، وعليه ظهرت تصنيفات للجريمة، على سبيل المثال جرائم الكبار وجرائم الصغار أي جرائم الأحداث.

6 – إذا كـــان عـــلاج مجرم كبير بالغ الأهمية، عليه فإن الأهمية تزداد بالنـــسبة للمجـــرم الـــصغير الذي لم يبلغ سن التكليف، وعليه أجمع علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي بأن الجرائم التي يقوم بها الـــصغار (الأحداث) هي أعراض لمشاكل هؤلاء الأطفال، وأنه في الإمكـــان إعـــادة تـــأهيل هؤلاء الصغار من خلال تعديل سلوكياتهم وعلـــيه اتـــسمت الأفعال نحو جرائم الصغار، بضرورة النظر إليهم علـــى أســـاس أنهـــم صغار السن ويعاملون معاملة تربوية (إنشائية ووقائـــية وعلاجـــية)، وذلك بهدف إعادة تأهيلهم اجتماعيا وأخلاقيا ونفسيا.

مفهوم الحدث والحدث الجانح :

الحـــدث كمـــا سبق توضيحه في اللغة هو صغير السن الذي لم يكتمل نـــضوجه بعـــد، ومن وجهة نظر القانون في ليبيا « هو الإنسان الذي لم يتم الثامـــنة عشر عاما من عمره، ذلك لأن مسؤولية الصغير جنائيا عن أعماله غيـــر المـــشروعة تعتبر غير ناضجة، فقد أوضحت التشريعات القانونية أن الصغير دون السن السابعة من عمره لا يسأل مطلقا عن فعل إجرامي يعاقب علـــيه الكبار، وإذا تجاوز السابعة من عمره ولم يبلغ الرابعة عشرة عاما من عمره لا يسأل جنائيا، ولكن يجوز للقاضي أن يتخذ في شأنه التدابير الوقائية الملائمة » [1].

وعـــندما يـــتم الصغير الرابعة عشر ولم يبلغ الثامنة عشر عاما وقت ارتكـــاب الفعـــل الإجرامي، فيسأل جنائيا على أن تخفض العقوبة إلى مقدار الثلثـــين، وإذا ارتكب الصغير قبل بلوغه الثامنة عشر جناية عقوبتها الإعدام

(1) عبد الله زكى بانون، " الإطار التشريعي لرعاية الأحداث" دراسة قدمت للمؤتمر الثالث للأسرة المنعقد في بلديه البطنان، طبرق، 1987 ص 301.

أو الـــسجن المؤبد يستبدل بهاتين العقوبتين السجن لمدة لا تقل خمسة سنوات في دار التربية وتوجيه الحداث [1].

إن للجـــناح تعاريف متعددة وتفسيرات مختلفة وفقا لوجهة نظر رجال القانـــون والاجـــتماع وعلماء النفس ، ويتفقون على أن الجناح هو انحراف الـــسلوك عـــن النظم الاجتماعية والأنماط السلوكية والمعتقدات الدينية الذي ارتضاه المجتمع لأفراده.

هناك تقسيمات متعددة للأحداث الجانحين منها :-

أ / الحدث المتشرد :-

يعتبر الحدث ذكرا كان أو أنثى متشردا في الأحوال التالية :-

1 - إذا لم يكن له محل إقامة مستقر ويبيت في الطرقات.

2 - إذا لم يكن له عائل مؤتمن ولا وسيلة مشروعة للتعيش منها.

3 - إذا وجد متسولا أو يبيع سلعا تافهة أو يقوم بألعاب بهلوانية.

4 - إذا مارس جمع أعقاب السجائر وما في حكمها أو غيرها من الممنوعات.

5 - إذا قام بإعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو الفساد الأخلاقي أو القمار أو بيع وترويج الممنوعات أو خدمة من يقوم بهذه الأعمال.

6 - إذا خالط المتشردين أو المشتبه فيهم، أو من اشتهر عنه سوء السيرة.

7 - إذا كان سيء السلوك أو مارقا عن سلطة أبيه أو وليه أو أمه، إذا كان الولي غائبا أو متوفيا أو عديم الأهلية [2].

---

(1) قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 " المادة الأولى ".

(2) جمهورية مصر العربية، القانون رقم 163لسنة 1954ف بشأن الأحداث، وزارة الشئون الاجتماعية بمصر العربية.

ب / الحدث المذنب :

نقصد بالحدث المذنب من ارتكب الأفعال الإجرامية التالية ويعاقب عليها الكبار وهذه الأفعال أو الجرائم هي :-

1- الجناية :

هي جريمة يعاقب عليها البالغ بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن بحسب الأحوال، وتجمع أغلب التشريعات الاجتماعية الخاصة بالإحداث على أن الحدث الذي يرتكب فعلا إجراميا يندرج تحت عقوبة الجناية قبل بلوغه سن السابعة من عمره، لا تقام عليه الدعوى، وإذا بلغ عمره ما بين 12:7 سنة فللقاضي حق تسليمه لوالديه أو لمن حق الولاية عليه بعد تعهده بحسن سيرة الحدث، أو قد يرسله القاضي إلى دار الرعاية وتوجيه الإحداث، وإذا كان الحدث يبلغ من العمر ما بين 15:12 سنة جاز للقاضي تسليمه لولى أمره أو إيداعه في مؤسسة رعاية وتوجيه الأحداث أو إيقاع نصف الحد الأدنى للعقوبة بعد إبدالها بالسجن.

أما إذا كان سن الحدث أكثر من 18:15 سنة فلا يحكم عليه بالإعدام أو الأشغال الشاقة [1].

2- الجنحة:

وهى جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس مده مقدرة، وكذلك بغرامة مقدرة بالقانون، وللقاضي في هذه الحالة حق تسليم الحدث لولى الأمر أو إيداعه في دار رعاية وتوجيه الأحداث.

(1) سميرة كامل محمد علي، " محاضرات في الخدمة الاجتماعية وانحراف الصغار والكبار " المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1981م، ص ص 18،19.

3- **المخالفة:**

وهـــى جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس أو بغرامة يقدرها القاضي، وللقاضي أن يكتفي بتوبيخ الحدث وأن يسلمه لولى أمره أو يأمر بإيداعه في مؤسسة رعاية وتوجيه الاحدث [1].

عوامل وانحراف أو جناح الأحداث :

إن الوســيلة الوحــيدة لفهــم عوامل انحراف الأحداث هو اللجوء إلى المــنهج العلمــي كوسيلة للبحث والدراسة لفهم عوامل انحراف الصغار، إن المنهج العلمي الذي يرتكز على الموضوعية وترابط وتكامل العوامل مع ربط الأسباب بالنتائج يهدف إلى الوقوف على العوامل المسببة لانحراف الصغير، وفـــى ضوء هذا المنهج تعددت أساليب البحث والدراسة وذلك وفق الأسباب التالية :-

1- أسلوب دراسة الحالة :

وهـــو الأسلوب والمنهج الذي تستخدمه في الغالب الخدمة الاجتماعية عندما تقوم بدراسة وتشخيص وعلاج حالات جنوح الصغار بصفة عامة.

ويستهدف منهج دراسة الحالة التركيز على دراسة عوامل الجناح لكل حالـــة مـــن حالات الجناح كحالة مستقلة عن غيرها لها ظروفها الشخصية والبيئـــية التي تميزها عن غيرها من حالات الجناح الأخرى، وعليه فإن هذا المـــنهج يدرس الحدث من جميع جوانب شخصية الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية فقد يكون من عوامل جناحه ضعف مستواه العقلي أو اضطرابه

---

(1) د. على الهادي الحوات وآخرون، " دراسات في المشكلات الاجتماعية "، المعهد العالي للخدمة الاجتماعي، طرابلس، 1985م ص 210.

النفسي الناجم عن الحرمان والقلق، ومن النواحي الاجتماعية قد يكون من عوامل جناحه خلل في أسرته أو مدرسته.

إن المنهج العلمي أثبت أن عوامل جنوح الأحداث هي خليط من العوامل الاجتماعية والنفسية والعقلية والجسدية متداخلة مع بعضها البعض، وإن كان لأحد هذه العوامل أهمية نسبية في حالات دون أخرى وغيرها وهكذا.

وبالدراسة والتشخيص الدقيقين يتم تكوين صورة شاملة عن الحدث وعوامل انحرافه، الأمر الذي يعمل على الوصول إلى أساليب علاجيه لتعديل في شخصية الحدث أو التعديل في بيئته أوكليهما معا.

2- أسلوب الدراسة العلمية للجناح :

وهو الأسلوب الذي يقوم على نتائج الدراسات السابقة، ويحاول تجميع هذه النتائج في أنواع معينة كعوامل الجناح وقد تم الوصول إلى التصنيف التالي :-

أ / العوامل الشخصية: وهى تتمثل في العوامل المتصلة بشخصية الحدث ذات العوامل الجسمية البيولوجية الطبية، مثل الأمراض والعاهات الأمر الذي يترتب عليها شعور الحدث بالنقص فتدفعه إلى أسلوب خاطئ للتعويض. والعوامل النفسية مثل الشعور بالنقص أو انخفاض درجة الذكاء أو الضعف العقلي أو القابلية للإيحاء والاستهواء والانقياد، الأمر الذي يجعله فريسة سهلة أمام المنحرفين الأذكياء.

ب / العوامل البيئية : وهى تتركز في البيئة المنزلية، فأسرة الحدث عامل هام في تربيته وتلقينه قيم المجتمع، أو القيم المعادية للمجتمع وإكسابه أنماطا من ردود الفعل التي يرضى عنها المجتمع، وقد ساد جدل علمي حول

دور الأسرة المتصدعة في إنتاج الأطفال الجانحين، وأثبتت الدراسات في هذا المجـــال أن احتمال ظهور أطفال جانحين في الأسرة المتصدعة أكثر بكثير مـــن احتمال ظهور أطفال جانحين في الأسرة السوية، وعليه اعتبرت الأسرة كعامـــل بيئي في جناح الأحداث، وكذلك الحال رفاق الشارع وزملاء اللعب والشلل، عن طريق العلاقات التي تتسم بالقبول والتقدير والحب والاحترام أو العلاقـــات التـــي تتسم بالا مبالاة والامتهان وعدم التقبل والشعور بالفردية، الأمر الذي قد يدفع بالطفل بالانحراف.

ج- نـــسبة الوراثة إلى نسبة البيئة: ونقصد بها نسبة أهمية العوامل الشخصية إلى العوامل البيئية، حيث إنه لم تعد أي منها مسؤولة بمفردها عن انحراف الحدث، بل تتفاعل مع بعضها البعض في جنوح الحدث [1].

3- أسلوب دراسة عوامل صور الجناح :

إن الدراسات العلمية في مجال جنوح الأحداث لم تصل بعد إلى منهج علمـــي يعطـــى الايجابـــية اليقينـــية لأسباب جنوح الأحداث في كل أشكاله وأنماطـــه، وعليه يلجأ الباحثون الآن لدراسات متخصصة لعوامل كل صورة مـــن صـــور جناح الأحداث، مثلا فصل شخصية الحدث عن عوامل البيئية للحـــدث، وقد ساعدت هذه المنهجية الجديدة على التشخيص الدقيق لمسببات وعـــوامل الجـــنوح للأحداث، وساعد كذلك على الوصول على أنسب صيغ الخطط العلاجية وكذلك أساليب وقاية الأحداث من الانحراف.

الاتجاهـــات والـــسياسات الحديثة في وقاية وعلاج الأحداث الجانحين ودور الأخصائي الاجتماعي :

---

(1) د. مصطفى كاره، " مقدمة في الانحراف الاجتماعي "، معهد الانماء العربي، بيروت، 1985 م ص 120.

صـــدور قانـــون الـــضمان الاجتماعـــي رقم 13 لسنة 1980 ف عن المؤتمرات الشعبية الأساسية في ليبيا، وقد نص هذا القانون في مادته الأولى إلـــى أن « الـــضمان الاجتماعي حق يكفله المجتمع على الوجه المبين بهذا القانـــون لجمـــيع المواطنـــين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وحماية للمقيمين بها غير المواطنين » [1].

ومـــن ضـــمن مـــن يحميهم قانون الضمان الاجتماعي، جميع أوجه الـــرعاية الاجتماعية للأفراد الذين لا راع لهم من الأطفال البنين والبنات، والمعاقـــين والعجـــزة والـــشيوخ، ورعايـــة الأحداث في حالات الجنوح والانحـــراف، وقـــد نـــصت المادة السادسة والعشرون من قانون الضمان الاجتماعـــي المـــشار إلـــيه،" يقـــدم الـــضمان الاجتماعي خدماته الرعاية الاجتماعية الآتية:-

أ / رعاية من لاراع لـــه من الأطفال في دور الحضانة الإيوائية ورياض الأطفال الإيوائية.

ب / رعاية من لاراع له من البنين والبنات في دور الرعاية الاجتماعية.

ج / رعاية العجزة والمعاقين في دور الرعاية الخاصة بهم.

د / رعايـــة الأحداث الجانحين من الجنسين فى دور تربية الأحداث وفى دور توجيه المرأة ... الخ [2].

هـــذا وقد أعدت اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة مشروع ميثاق حقـــوق الطفـــل العربـــي الليبـــي، وقد تم عرضه على المؤتمرات الشعبية الأساسية، ويشتمل هذا الميثاق على أربعة أبواب هي :-

---

(1) قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م، المادة الأولى.

(2) قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م "المادة السادسة والعشرون ".

الـــباب الأول : ويعـــالج حقـــوق الطفل في التنشئة الأسرية والرعاية الاجتماعية.

الباب الثاني: ويتناول حقوق الطفل في الرعاية الصحية، الوقائية منها والعلاجية.

الباب الثالث: ويتناول حقوق الطفل في التربية والتعليم.

الـــباب الـــرابع: ويتناول المبادئ التي تعلق بحقوق الطفل في الحماية التشريعية والقضائية.

إن ليبيا تعتبر من الدول الرائدة في مجالات رعاية الطفولة بالرغم من الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية حيث تم توظيف أموال كثيرة للاهتمام بالطفولة باعتبارها استثمارا بشريا لمستقبل المجتمع، عليه فإن الحاجـــة ماســـة إلـــى الدعوة لإصدار تشريع واحد عنوانه « قانون رعاية الطفـــولة والأحداث » يصدر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، يتضمن هذا المـــشروع كافـــة المـــبادئ والحقوق والنصوص التي تهتم برعاية الطفولة وحقـــوقها منذ مرحلة ما قبل الولادة إلى أن يبلغ الطفل سن الرشد، ذلك لأن الطفولة هي مستقبل هذا المجتمع [1].

اتجاهات علاجية للأحداث الجانحين :

هـــناك كثير من الاتجاهات التي تنتهج الأسلوب العلاجي في التعامل مع الأحداث الجانحين وذلك طبقا للقوانين والتشريعات التي تنظم ذلك، وأهم هذه الاتجاهات هي :

---

(1) عبد الله زكى بانون، الإطار التشريعي لرعاية الأحداث سلسلة البحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمر الثاني للأسرة بلدية البطنان – طبرق من 20 – 23 شهر ناصر 1987ف صندوق الضمان الاجتماعي بالجماهيرية. الاستقبال بوحدات الحداث أو تأمر النيابة بتسلم الحدث لوالديه، وتتولى مكاتب الخدمة الاجتماعية بمحاكم الأحداث دراسة حالات الجنوح.

1- القبض على الحدث الجانح :

قـــد تقبض الشرطة على الحدث الجانح عندما يرتكب إحدى المخالفات أو الجرائم التي يعاقب عليها الكبار أو في حالة ضبط الحدث متشردا، وكان المتـــبع قـــديما بين أغلب التشريعات العالمية أن الشرطة تقبض على الحدث ويتم إيداعهم في أقسام الحجز مع الكبار إلى حين عرضهم على النيابة.

ولكـــن مع تطور العلوم الاجتماعية ظهرت اتجاهات حديثة أخذت بها أغلب التشريعات، منها ضرورة تخصيص شرطة خاصة بالأحداث الجانحين ولحمايـــة الآداب العامة، ويستعان بالنساء في التعامل مع الأحداث من بداية القـــبض على الحدث إلى تقديمه للنيابة المختصة إلى غيرها من الإجراءات الأخـــرى، بهـــدف حمايـــة الأحداث من الرهبة والصدمة التي تسببها عملية القـــبض عليه من قبل الشرطة العادية، الأمر الذي يجعل من الحدث الجانح مـــشروع مجـــرم في المستقبل، إن شرطة الأحداث من النساء أو الرجال يتم تأهيلهن، أو تأهيلهم، طبقا لأحدث المناهج العلمية التي تشمل على المعلومات النفـــسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية اللازمة للإعداد بهدف رفع من المـــستوى العلمي وتوسيع المدارك والتزود بالمعرفة والخبرة في التعامل مع الأحـــداث، هذا ويتم حجز الحدث الجانح بمعرفة نيابة الأحداث التي قد تحيله إلى إحدى دور الملاحظة أو أقسام مؤسسة رعاية وتوجيه الأحداث.

2- الحجز الاحتياطي إلى وقت المحاكمة ودراسة أسباب الجنوح :

إن الاتجاهات الحديثة في التعامل مع الأحداث الذين يتم القبض عليهم يتم وفق الآتي:-

أ- إذا قـــدرت النـــيابة بساطة الذنب مثل المخالفة تقوم بتسليم الحدث إلى أســـرته، إلى وقت وموعد المحاكمة، وعليه فإن الأسرة هي المكان أو البيـــئة الطبيعـــية لبقاء الحدث فيها مع إحالة أوراق القبض إلى مكتب

الخدمـــة الاجتماعية الذي يجب أن يلحق بالمحكمة ليقوم بدراسة الحالة دراســـة شـــاملة توضـــح ظروف الحدث ونمط شخصيته من الجوانب النفسية والعقلية والجسمية والاجتماعية، وعلاقاته بإفراد أسرته وجيرانه وبـــرفاقة فـــي المدرســـة وأين يقضى وقت فراغه ... الخ، وتقدم هذه الدراســـة إلـــى المحكمة موضحة فيها ظروف الحدث ودوافع انحرافه والعلاج المقترح للحدث.

2- في حالة إذا ما قدرت النيابة في ضوء جسامة الذنب والظروف البيئية السيئة للحدث وصعوبة تسليمه لأسرته وقد يخشى أن للخطر من جراء ذلك، أو قد يخشى عدم حضوره للمحكمة فأن النيابة تأمر بإيداع الحدث فـــي إحـــدى دور الملاحظة التابعة لمؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث بهـــدف تمكـــين الأخـــصائي من القيام بالدراسة الكاملة للحدث والمدة المقـــررة لإيداع الحدث بالملاحظة تأخذ في الغالب من شهر إلى ثلاثة أشـــهر يخضع فيها الحدث للملاحظة والدراسة الشاملة لجميع تصرفاته الـــسلوكية اليومـــية ومراقبة لعبه ونومه وطعامه وعلاقته بزملائه .... الخ. وذلك لإعداد دراسة شاملة تقدم إلى المحكمة [1].

3- إجراءات المحاكمة :

لـــم يعـــد مقبولا أن تتم محاكمة الأحداث في المحاكم العادية خشية الخـــوف والرهبة اللذين يضران بالحدث؛ وتتم الآن محاكمة الأحداث في أغلب دول العالم في أماكن عادية ليس بها منصة أو قفص اتهام، وليـــست علنـــية بها مدرجات للجمهور ... الخ هذه المظاهر اختفت تقـــريبا إن محاكمـــة الحدث تقتصر على ممثل النيابة والقاضي ومن يهمهـــم الأمر بقصد تحويل المحاكمة من إصدار العقوبة إلى محكمة

(1) على الهادي الحوات وآخرون، " دراسات في المشكلات الاجتماعية "، مرجع سابق ص 213.

أقـــرب إلى التوجيه والتربية والزجر بقصد حماية الحدث، ويستحسن أن يكـــون القاضي سيدة وكثيرا ما تنتهي المحاكمة ببراءة الحدث مما نسب إليه أو تسليمه لولى أمره مع وضعه تحت المراقبة الاجتماعية، أو إيداعـــه بإحـــدى مؤســـسات رعاية وتوجيه الأحداث لقضاء فترة عقوبته.

4 – نظام المراقبة الاجتماعية :-

يطلق على هذا النظام أحيانا نظام الاختبار القضائي، ويقوم هذا النظام علـــى أساس إيقاف العقوبة وبقاء الحدث في أسرته وبيئته الطبيعية إذا قدرت المحكمة والدراسة الاجتماعية إن هذه البيئة صالحة لاستقبال الحدث وتقويمه، ويتولـــى مـــتابعة الحدث خلال المدة الزمنية التي تحكم بها المحكمة لمراقبة الحـــدث فـــي أســـرته « ضابط المراقبة الاجتماعية »، وهو عادة أخصائي اجتماعـــي ويـــساعد الحـــدث فـــي إعادة تكيفه في الحياة الطبيعية سواء في الانـــتظام في دراسته أو عمله أو مع أفراد أسرته ورفاقه وزملائه، ويستخدم الأخـــصائي الاجتماعي أساليب طريقة خدمة الفرد لتعديل سلوك الحدث، أو لـــتعديل بعض جوانب بيئة الحدث الاجتماعية، وتكون مدة المراقبة في حدها الأدنـــى سنة إفرنجية كاملة، وحدها الأعلى سنتين إفرنجيتان كاملتين، وذلك بهدف اطمئنان المراقب الاجتماعي على سلامة ظروف الحدث وسلوكياته في بيئته الطبيعية.

5- الإيداع بالمؤسسات الإيوائية لرعاية وتوجيه الحدث :

فـــي النـــصف الأول من القرن الماضي تقريبا كان الحدث المذنب يقـــضي مـــدة عقوبته في السجون العادية مع الكبار من المجرمين، حيث كانـــت نتائج ذلك إنزال أكبر الضرر الجسمي والنفسي بالحدث والمساهمة فـــي سرعة انحرافه وشذوذه، عليه تغيرت الفلسفة من العقاب إلى العلاج.

إن الحدث المذنب الذي يخشى من بقائه في بيئته الطبيعية، يودع إحدى مؤسسات رعاية وتوجيه الأحداث، وهي عبارة عن مؤسسات اجتماعية تربوية علاجية تستخدم طرق التدريب المهني والتشغيل والدراسة النظامية، والتربية وشغل وقت الفراغ، مع ربط الحدث باستمرار ببيئته الطبيعية.

ويتم تطبيق طرق الخدمة الاجتماعية في هذه المؤسسات مثل طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة كمنهج علمي؛ ذلك لأن الحدث في هذه المؤسسات يعتمد اعتمادا كاملا على الأخصائي الاجتماعي الذي يتولى مسؤوليات تنفيذ البرامج الاجتماعية والرياضية والثقافية والتعليمية والتربوية في المؤسسة.

اتجاهات حديثة في الوقاية من جناح الأحداث :

هناك جملة من الإجراءات والاتجاهات الحديثة تعمل على حماية الحدث وعدم تعرضه للانحراف،وتتمثل في وسائل تدعيم الأسرة للقيام بوظائف التنشئة الاجتماعية على الوجه المطلوب منها، كذلك في أداء المدرسة لوظائفها وكذلك تحسين ظروف بيئة الحدث خارج المنزل، وعلى أية حال نحاول طرح جملة من الاتجاهات الحديثة نراها تقوم بوظائف وقائية وعلاجية للحدث في المجتمع منها :-

1- إنشاء مراكز لتنمية المجتمع المحلي في المدن تكون اختصاصها الآتي(*):

أ / القيام بمهام إجراءات ماقبل الزواج كالفحص الطبي، ويشمل كافة التحاليل المعملية اللازمة للراغبين في الزواج من الجنسين وتفعيل

(*) مجموعة من الإجراءات والسياسات الاجتماعية مقترحه من مؤلف الكتاب.

الـــرأي العـــام عـــن أهمية تكوين أسرة تكون على مستوى عال من العلاقات الزوجية المطلوبة وتحمل مسؤوليات إنجاب الأطفال والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية.

ب/ الإشـــراف على الإجراءات والتدابير الطبية الخاصة برعاية الأطفال بمـــا فـــي ذلك رعاية الأم الحامل طبيا، وتتبع عملية الولادة والحالة الـــصحية لـــلأم والمولـــود والإشراف على عملية التسجيل في سجل الأحوال الشخصية واستخراج البطاقة الصحية ... الخ.

ج/ الإشـــراف علـــى دور الحـــضانة لأطفـــال الأمهـــات العاملات طبقا للتشريعات النافذة والتعاون في ذلك مع الجهات ذات الاختصاص.

د/ تـــسهيل إجراءات الرعاية الاجتماعية والصحية للأسر التي تكون في حاجة إلى ذلك مع المؤسسات المختصة في المجتمع.

هـ/ تحويل الأسر التي تعاني من البطالة أو إصابات العمل إلى صندوق الضمان الاجتماعي أو صندوق التضامن الاجتماعي لربط المعاشات المختلفة طبقا للتشريعات النافذة.

و/ رعاية أسر المسجونين الذين في حاجة إلى رعاية.

2 - تحقـــيق التعاون بين المدرسة والأسرة للمساهمة في تحقيق وتكامل عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال، وتفعيل مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرســـية للمـــساعدة في الكشف المبكر عن بوادر انحراف وجنوح الأطفال والاهتمام بالمشاكل السلوكية.

3 - إدخـــال نظام الخدمة الاجتماعية في محاكم الأحوال الشخصية، للقيام بدراسة أسباب كل نزاع عائلي، واقتراح المعالجات التي تحفظ للأسرة تماسكها، حماية للطفل من الانحراف والمروق .

4 - إعطاء الحق لمحكمة الأحداث في سلب الولاية على النفس في بعض القـضايا المعروضـه عليها خاصة عندما يرى القاضي أن الوالدين يفتقدان إلى المسئولية الاجتماعية لرعاية أطفالهما.

5 - إنشاء شرطة خاصة بالأحداث تكون من العناصر النسائية مع تدريبها وإلـزامها باتباع النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات القبض على الحدث وإجراءات تحويله على النيابة ... الخ.

خامساً : الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب :

مفهوم رعاية الشباب :

رعايـــة الـــشباب مـــصطلح علمي يتسع ليشمل أنشطة وخدمات تقدم للشباب في أوقات عملهم وأوقات فراغهم كذلك، وتقدم خدمات رعاية الشباب فـــي مؤسسات خاصة بوقت الفراغ كالأندية مثلا، كذلك تقدم هذه الخدمة في المؤســسات المخـــتلفة التي يتواجد بها الشباب للدراسة أو العمل كالمدارس والمعاهـــد العليا والجامعات والمصانع. ويتم تطبيق طرق الخدمة الاجتماعية الـــثلاث فى التعامل مع الشباب كأفراد وكجماعات وكمجتمع. وتعرف رعاية الـــشباب « بأنهـــا خدمات مهنية أو عمليات ومجهودات منظمة ذات صبغة وقائـــية وإنـــشائية وعلاجـــية تؤدي للشباب، وتهدف إلى مساعدتهم كأفراد وكجماعـــات للوصـــول إلى حياة تسودها علاقات طيبة ومستويات اجتماعية تـــتوافق مـــع رغـــباتهم وقدراتهم وميولهم، بما يتوافق مع عرف ومعتقدات وعادات المجتمع الذي يعيشون فيه » (1).

وبتحليل هذا التعريف نستخلص أن مجال رعاية الشباب هو مجال من مجـــالات الخدمة الاجتماعية، والبحوث الاجتماعية، كما تطبق كذلك أهداف الخدمـــة الاجتماعـــية وأدوارهـــا الـــثلاث وهي الأهداف الوقائية والإنشائية والعلاجية.

إن الكثيـــر مـــن بلـــدان العالم في العصر الحديث أولت لمجال رعاية الـــشباب أهمـــية كبيـــرة ذلك لأهمية الشباب كقوى بشرية تتولى مسؤوليات المجـــتمع مستقبلا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

---

(1) محمد كامل البطريق وآخرون، " مدخل للخدمة الاجتماعية "، القاهرة الحديثة،1971م، ص 345.

... الـــخ وعلـــيه توســـع مفهـــوم رعاية الشباب ليشمل توفير الغذاء الكامل والصحي والملبس الذي يفي بمتطلبات الشباب الصحية والاجتماعية، وأيضا المـــسكن الصحي اللائق، وتوفير فرص التربية والتعليم، والرعاية الصحية، والـــزواج وفـــرص العمـــل ... الخ. من الخدمات وأوجه الرعاية التي توفر الأمن والسلامة والصحة الجسمية والنفسية.

إن المرحلة العمرية للشباب تقع ما بين مرحلة الطفولة ومرحلة الرجولة الكاملة، فإذا قسمنا مراحل العمر الزمني إلى مراحل الطفولة المبكرة، وهي من الـــيوم الأول للـــولادة حتى السادسة من العمر، ومرحلة الطفولة المتأخرة التي تنتهـــي فـــي السنة الثانية عشرة من العمر، ومرحلة المراهقة بتقسيماتها حتى الـــسنة الثامنة عشر من العمر، ثم تأتي مرحلة الشباب التي يتفق أغلب العلماء بأنها تبدأ من السنة الثامنة عشر من العمر حتى سن الثلاثين من العمر، ثم تبدأ مـــرحلة الرجولة والنضج والشيخوخة. والشباب في مرحلة الشباب يعملون في مهن مختلفة ولهم خصائص مختلفة كذلك.

ورعايـــة الشباب كميدان ومجال من مجالات الخدمة الاجتماعية تعمل مـــع فـــئة الـــشباب خلال وقت الفراغ والنشاط التلقائي الموجه، ويتم تقسيم الـــشباب إلـــى فئتـــين: الأولـــى فئة منتظمة في مؤسسات تربوية كالمدارس والجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات التربوية الأخرى، وفئة ليست لها هذه الـــصفة مـــثل العمال والفلاحين وغيرهم، والخدمة الاجتماعية تطبق في هذا المجال بغرض المساعدة والمساهمة مع بقية التخصصات الأخرى في تحقيق أغـــراض المجتمع، في تزويد الشباب بالمعرفة والمهارة والخبرة، وليتحولوا إلى قوة منتجة في المستقبل.

أهداف رعاية الشباب :

تنحصر أهداف رعاية الشباب في هدفين رئيسيين هما :-

أ / التنـــشئة الاجتماعـــية للشباب وإكسابهم قيم المجتمع ومعتقداته وعرفه وتقاليده وثقافته؛ لينموا نموا سليما كأعضاء إيجابيين في المجتمع، وهذا الهدف هو من الأهداف الوقائية والإنشائية للخدمة الاجتماعية.

ب / إكـــساب الـــشباب المعرفة والمهارة والقدرة اللازمة التي تساعد على التنمية حتى يتحقق للمجتمع الحماية والأمن والسلامة.

ولتحقـــيق هـــذين الهدفـــين فإن الخدمة الاجتماعية تستهدف في مجال رعاية الشباب إكساب الشباب معارف ومهارات تعتبر من الغايات التي يسعى إليها العاملون في هذا المجال وهي :-

1 - اكتساب الشباب أساليب التعاون مع غيرهم من الأفراد.

2 - اكتـــساب الشباب احترام النظم العامة وقيم وعادات ومعتقدات وثقافة المجتمع.

3 - اكتساب الشباب القدرة على التفكير الواقعي والمدرك لحقائق الأمور.

4 - تدريب الشباب وتنمية الصفات القيادية وتحمل المسئولية.

5 - تدريب الشباب على تطبيق الأساليب الديمقراطية في الحياة.

6 - توفيـــر فـــرص النمو المتوازن لشخصية الشباب في جوانبها الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية.

7 - غـــرس قـــيم الإيمـــان بالأهـــداف العامة للمجتمع وتبادل المعلومات والمعارف مع غيره من الشباب.

مؤسسات رعاية الشباب في ليبيا

أولت ثورة الفاتح من سبتمبر أهمية خاصة لرعاية الشباب حيث حددت استراتيجية طويلة المدى لرعاية الشباب في ليبيا، منها الآتي :-

1- نشر الرياضة على أوسع نطاق ممكن بما تسمح به الإمكانيات المتاحة، وتوسيع قاعدة الممارسين للأنشطة الرياضية في جميع مناطق البلاد.

2- تنويع أساليب ممارسة الرياضة وتوفير البدائل أمام المواطنين.

3- نشر الأشكال الرياضية الجماعية لممارسة الرياضة وتطوير هذه الأشكال الجماعية، وخصوصا ما يرتبط منها بتاريخ الشعب الليبي.

4- التحضير لإعداد خطة تطبيقية طويلة المدى للتطوير الرياضي داخل ليبيا، واستخدام البحث العلمي في تخطيط الأنشطة الرياضية للجماهير.

5- التركيز على نشر الساحات الشعبية وميادين الفروسية في مختلف مناطق التجمعات السكانية.

6- تنظيم الاحتكاك الرياضي الخارجي ووضع ضوابط الإفادة منه بشريا ورياضيا.

7- إعداد الكفاءات البشرية الرياضية فنيا وعقائديا بما يكفي لتحقيق أهداف البرامج والخطط الرياضية مستقبلا ومنها على سبيل المثال التوسع في فتح المعاهد العلمية إلى تخرج متخصصين في مجال الرياضة ورعاية الشباب [1].

وفي إطار هذه الاستراتيجية حددت المستهدفات سنويا، وبدئ في التنفيذ الفعلي والعملي وأن التطور الهائل الذي تم تحقيقه خلال الفترة من (1969 – 1989) وصل إلى مبلغ وقدره 194.1 مليون دينار تم إنفاقها خلال خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (1971 – 1973) و(1975 – 1980) و(1981 – 1985).

---

(1) مجموعة من الأساتذة، " ليبيا الثورة في 25 عاما – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 1969- 1994 ف "، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة 1994، ص ص637، 636.

إن هـــذه الاهـــتمامات المركـــزة على رعاية الشباب في ليبيا والأنفاق السنوي على قطاع الشباب والرياضة، كان نتاجا وإنجازا عمليا للمبادئ التي أقـــرتها إســـتراتيجية رعايـــة الشباب والرياضة في ليبيا، وقد تركزت خطة رعاية الشباب والرياضة في ليبيا على ثلاثة برامج هي :-

أ / برامج المنشآت الرياضية.

ب/ برامج منشآت رعاية الشباب وتطوير ودعم الأندية القائمة.

ج / دعم الحركة الكشفية وتطويرها.

ولتوضيح دور المنشآت والمرافق الرياضية نوضح الآتي :-

أولا : الساحات الشعبية :

بلـــغ عـــدد الـــساحات الشعبية التي تم إنجازها بنهاية عام 1985ف (220) ســـاحة رياضـــية بأشكال مختلفة تم بناء أغلبها عن طريق الجهود التطوعـــية، وقـــد استهدفت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (1981 – 1985 ف) إعـــداد وبـــناء 380 ساحة شعبية بمعدل ساحة شعبية لكل 10 آلاف مواطن ولا تكاد تخلو قرية أو مدينة في ليبيا الآن من وجود ســـاحة شـــعبية لممارســـة أغلب أنواع الرياضة؛ ذلك لأن الساحة الشعبية صممت لتكون مكان مناسبا لمزاولة مختلف الأنشطة الرياضية للمواطنين علـــى مخـــتلف أعمـــارهم، وتحـــتوي الساحة الشعبية النموذجية المرافق الآتية :-

أ / مجموعة ملاعب مختلفة.

ب/ صالة مقفلة متنوعة لمختلف الألعاب الخفيفة.

ج / وحدة تغيير ملابس.

د / حديقة للأطفال.

هـ / مرافق إدارية ووحدات خدمات [1].

ثانيا : الملاعب الرياضية :

تتكون من مجموعة من الملاعب الخاصة بالألعاب الرياضية المختلفة ومضمار لألعاب القوى والوثب والقفز ورمي القرص والرمح والجلة، وملاعب لكرة المضرب والسلة والطائرة.

ثالثا : المجمع الرياضي :

وهو عبارة عن صالة كبيرة مغطاة تفي بأغراض مختلفة رياضية واجتماعية، كإقامة المباريات الرياضية لكرة اليد وكرة السلة وكرة الطاولة بين الأندية الرياضية، وكذلك الألعاب الفردية، كالجمباز ورفع الأثقال والدفاع عن النفس، والتدريب الرياضي في مختلف الألعاب بهذه المجمعات، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات، خاصة اجتماعات المؤتمرات الشعبية الأساسية والمهرجانات والحفلات الترفيهية الفنية.

رابعا : ميادين الفروسية :

وهي عبارة عن أماكن تشتمل على حلبة لخيول السباق ومبنى للإدارة، وقسم صحي بيطري وإسطبلات للخيول ومخازن للأعلاف ومرافق عامة [2].

خامسا : بيوت الشباب :

وهي عبارة عن أماكن لإقامة الشباب من أجل الترحال والتعارف والانفتاح على شباب العالم الوافد إلى ليبيا بهدف التعرف على الأماكن

---

(1) مجموعة الأساتذه ، " ليبيا الثورة في 25 عاما – التحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "، مرجع سابق ص 665.

(2) مجموعة من الأساتذة، " ليبيا الثورة في 25 عاما 1969 – 1994 ف" مرجع سبقت الإشارة إليه ص ص646، 645، 644.

السياحية، وقد تأسست لأول مرة جمعية لبيوت الشباب في ليبيا عام 1973ف، وكـــان أول بيت للشباب تم تأسيسه في مدينة طرابلس، ووصل عدد البيوت حاليا إلى أكثر من ثلاثين بيتا للشباب [1] موزعة على جميع أنحاء البلاد وفق التالي :-

1- بيت شباب غدامس 100 سرير.

2- بيت شباب مصراتة 100 سرير.

3- بيت شباب سرت 100 سرير.

4- بيت شباب غريان 100 سرير.

5- بيت شباب سبها 100 سرير.

6- بيت شباب صبراته 100 سرير.

7- بيت شباب الخمس 160 سرير.

8- بيت شباب بنغازي 80 سرير .

9- بيت شباب شحات 40 سرير.

10- بيت شباب بني وليد 40 سرير.

11- بيت شباب جالو 40 سرير.

12- بيت شباب أوجلة 30 سرير.

13- بيت شباب الفجيج 30 سرير.

سادسا : مصائف الشباب :

تـــتكون مـــصائف الـــشباب مـــن مبان إدارية ومطاعم ووحدات لخلع

---

(1) جمعية بيوت الشباب، "جمعية بيوت الشباب "، طرابلس،1975ف، ص 19.

الملابـــس ووحـــده للإسعافات الصحية وشاليهات للإقامة المفتوحة وملاعب مفتوحة مكشوفة وصالات للأنشطة الثقافية والاجتماعية ومرافق عامة.

ويمكن تلخيص أغراض مؤسسات رعاية الشباب في ليبيا بالآتي :-

الاهـــتمام بالنمو الجسمي والنفسي والعقلي والاجتماعي للشباب، وهي ليـــست مؤســـسات لشغل وقت الفراغ فقط، ولكنها مؤسسات تساهم في بناء مجـــتمع يكتـــسب شـــبابه احتـــرام النظم العامة واكتساب العادات والميول المرغوبة وتقدير المسؤولية والقدرة على التفكير الواقعي والتعاون الإيجابي.

تقـــدم هـــذه المؤسسات للشباب الذين يرغبون في الالتحاق بها طوعا واختياريا.

بـــرامج هـــذه المؤســـسات مرنة وديمقراطية تتيح الفرص للجماعات المنـــضمة إلـــيها فرص الاشتراك في وضع النظم والاتفاق على الإجراءات المختلفة التي تتوافق وظروف الشباب.

تقدم هذه المؤسسات خدماتها للشباب في أوقات الفراغ.

يشرف على هذه المؤسسات الشبابية خبراء متخصصون في الرياضة والخدمة الاجتماعية.

إطار تصوري حول بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في حل مشاكل الفقر في ليبيا

مدخل نظري في تنمية المجتمع المحلى:-

مـــن المـــسلم بـــه أن التنمية في تكاملها وآثارها ونتائجها العامة، هي عملية تستهدف إحداث تغيير وتطوير كمي ونوعى في المجتمع على مراحل زمنية مخططة، ومع ذلك فقد تعارف المتخصصون على تقسيمها على سبيل التحلـــيل إلى جانبين هما: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وعليه شاع استخدام مصطلح التنمية الشاملة باعتبار أن كل من جانبي التنمية الاقتصادية والاجتماعـــية هـــي عملـــية مـــوحدة. ويهمنا هنا الإشارة إلى أهمية الجانب الاجتماعـــي للتنمـــية، وذلـــك كمحاولة لإيجاد صيغ من التوازن بين الإنتاج السلعي وإنتاج الخدمات، وبين الإنتاج بصورة عامه، وتوزيع عوائد الإنتاج. وعليه ظهرت أهمية التكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وتأثير كل مـــنهما فـــي الآخـــر، وركز هذا التكامل على ضرورة دراسة وتقدير العائد الاقتصادي للمشروعات الاجتماعية.

وعلـــى أيـــة حـــال فإن عمليات التنمية يجب أن تستهدف إبراز الناتج الاجتماعـــي للمشروعات الاقتصادية، وإبراز الناتج الاقتصادي للمشروعات الاجتماعية لتكون في النهاية نتائج كل ذلك تظهر في عائد التنمية الشاملة. إن الـــضرورة تتطلب إشارة إلى خصوصية أهداف التنمية الاجتماعية في إطار التنمـــية الـــشاملة، ذلك أن التنمية الاجتماعية تهتم بكل المتغيرات المستهدفة ولإحداث تغير وتحسين مضطرد ومتزايد في مستوى معيشة الفرد، ذلك بما يـــتحقق من إشباع الحاجات الروحية والنفسية، والحاجة إلى الاطمئنان على حاضر الإنسان ومستقبله، وعليه ارتبطت مجالات الخدمات الصحية والغذائية والتعلـــيم والإسكان والأعلام والتأمينات الاجتماعية ورعاية المعاقين وغيرها

مـــن مجالات الخدمات العامة بإطار التنمية الاجتماعية وقطاعاتها التي تشمل تنمـــية المجـــتمعات المحلية ومن أجل ذلك فإن إستراتيجية التنمية المستدامة، هي توفير المطالب الأساسية للحياة من رعاية صحية وفرص تعليمية وفرص للعمـــل، وتامين المسكن وقد تحولت هذه المطالب إلى حقوق مكتسبة أقرتها المواثـــيق الدولـــية وصيغت في شكل قوانين وتشريعات مثل قانون الضمان وقانون التضامن الاجتماعي والمعاش الأساسي.

إن التنمية الاجتماعية التي ترتبط بالخدمات الصحية والغذائية والتعليمية والإســـكانية ..... الـــخ. تتطلب جوانب فنية تقنية، وجوانب إنسانية تنظيمية، فمـــثلا الخدمات الصحية تستلزم التخصص الفني للأطباء وللهيئة الصحية، كما يـــتطلب العمـــل الاجتماعـــي الاستفادة الكبيرة من الخدمات الفنية للمؤسسات الصحية، كذلك خدمات التعليم تتطلب، إلى جانب التخصص الفني والمهني في مهنة التدريس والتعليم، عملا اجتماعيا داخل مؤسسات التعليم مع الأسرة حتى لا يتعرض عائد التعليم إلى الإهدار والتشويه وما يلحق بها من آثار سلبية من البيـــئة الاجتماعـــية، وهكـــذا الحـــال في خدمات الإسكان والتغذية والخدمات الاجتماعـــية المختلفة، الأمر الذي يجب أن يؤسس المجتمع مؤسسات تتصدى لجملـــة مـــن المسؤوليات والواجبات وهذا ما يطلق عليه في أغلب المجتمعات بخـــدمات تنمـــية المجـــتمع المحلى [1]. ومنها اهتمامات المجتمع الليبي بدعم الأســـرة الكبيـــرة مثل قانون الضمان الاجتماعي وقانون التضامن الاجتماعي لدعم الأسرة الكبيرة. إن عملية تنمية المجتمع المحلى عملية من عمليات تنظيم المجـــتمع، حـــيث تستهدف عملية تنمية المجتمع المحلى التركيز على العنصر الإنـــساني والقـــيم الاجتماعية والتنظيم والعلاقات الاجتماعية، بحيث تلتقي هذه المقومات وتتفاعل مع عناصر العمل الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، وعليه

---

(1) د. أحمد كمال أحمد وآخرون، " اتجاهات في إعادة وبناء وتنمية القرية المصرية "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م، ص48.

تتسارع وتتعاظم جهود مؤسسات المجتمع الأهلية والرسمية في الوصول إلى نـــتائج تعمل على تنظيم هذه الخدمات وتقديمها إلى مستحقيها وخاصة الفئات المستــضعفة فـــي المجتمع مثل الأيتام والأرامل والمطلقات والعجزة وما في حكمهــم، علــيه أصـــدرت المؤتمــرات الــشعبية الأساسية في ليبيا بعض التشريعات الاجتماعية تعمل على تنظيم وكفالة حقوق الفئات المستضعفة في المجتمع ومن أهم هذه التشريعات قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) السنة 1980 م وتعديلاتـــه، والقانـــون رقم (20) لسنة 1428م بشأن إنشاء صندوق التضامن الاجتماعي، والقانون رقم (16) لسنة 1984م بشأن استحقاق المعاش الأساســـي، وطبقا لهذه القوانين فإن عملية تنمية المجتمع تستهدف في النهاية وصـــول خـــدمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى مستحقيها وذلك على أســـاس من الفهم والمعرفة والتحديد الدقيق لاحتياجات الفئات المستضعفة في المجتمع المحلى.

إن مفهـــوم تنمـــية المجتمع المحلى يرتقى ويساند ويدعم كثيرا أنشطة المجتمع في مختلف القطاعات، وتكون نتائجه منتشرة ومتشبعة ويمثل إحدى الطاقات المحركة للتنمية الشاملة المستمرة، بالإضافة إلى التواصل الجيد بين برامج الخدمات الفنية المختلفة وبين العناصر البشرية وتدخل هذه البرامج في ســـلم أولـــوياتها الأخصائيين الاجتماعيين حيث يتطلب العمل معهم، التنسيق والتنظـــيم، بـــل في كثير من الأحيان التنفيذ وتقديم خدمات مباشرة لكثير من برامج وخطط التنمية، خاصة فيما يتعلق ببرامج الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتي تشتمل على خدمات الإسكان والتعليم والتأهيل والتدريب ورفع مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمعوزة.

وتـــتطلب العمـــل والتنـــسيق بـــين خطط وبرامج التنمية التي تستلزم بالـــضرورة وكفـــاءة الأداء والذي يجب أن يكون العمل فيها اجتماعيا نوعيا متخصـــصا، كما يدخل في سلم الأولويات المجالات المرتبطة بتنمية وتطوير

الاتجاهات الأساسية لتنمية المجتمع المحلى، مثل ابتكار وإيجاد مجالات عمل جديدة في المجتمع المحلى وإقبال الشباب على التعلم وممارسة المهارات اليدوية والتقنية، وتشجيع ورفع مستوى الادخار في المجتمع المحلى، والحد من الاستهلاك المظهري والترفيهي وتحسين ورفع معدلات الإنتاج، وغيرها من الاتجاهات والسلوكيات، إن تنمية المجتمع ترتكز على استقطاب أكبر عدد من سكان المجتمع المحلى، وتهتم دائما بالتوازن بين مجال تغطية الخدمات وبين مواجهة المشاكل في المجتمع، كذلك فإنه توجد فئات معينة من سكان المجتمع بحكم ظروفها تحتاج إلى رعاية خاصة، من أمثلتها فئات الأطفال قبل سن الدراسة، وفئات الشباب وخاصة الذين انتهوا من الدراسة وتخرجوا ولم يدخلوا سوق العمل بعد، وفئات الشباب العاطلين والباحثين عن العمل وفئات المعوزين وذوى الدخل المحدود، وأيضا فئات المعاقين ...الخ.

إن عملية تنمية المجتمع ترتكز كذلك على الأسرة وتوفير أسباب الكرامة الاحترام لها، وبما يهيء لها علاقات التكافؤ والأمن الاقتصادي والاجتماعي والطمأنينة، حيث قرر المجتمع جملة من المنافع في قانون الضمان رقم (13) لسنة 1980م وتعديلاته في قانون المعاقين رقم (3) لسنة 1981م، وإبرز هذه المنافع منفعة التعليم ومنفعة الإسكان ومنفعة الرعاية الاجتماعية ...الخ. وقد كان الاهتمام بمجال الرعاية الاجتماعية والصحية كبيرا فقد حظيت الأسرة بنصيب وافر في مجال الأولويات، فقد نصت التشريعات الاجتماعية في ليبيا وفى مقدمتها قانون الضمان الاجتماعي على الاهتمام بها وقد اقر المجتمع حقوقا مشروعة مثل منفعة التعليم والإسكان والصحة لرعاية المرأة الحامل والمرضع، وفى هذا السياق نشير إلى الدور الحيوي والكبير الذي كانت تقوم به مراكز رعاية الأسرة والطفولة التي كانت منتشرة في بلادنا، وعليه تأكدت الأهمية الحيوية لمراكز رعاية الأسرة هذه باعتبارها جانبا هاما من جوانب تنمية المجتمع المحلى، وتلتقي وتتطابق تماما

مـــع معـــتقدات المجتمع وقيمه الأخلاقية والحضارية باعتبارها من المكونات المجـــتمع الذي يسعى نحو إيجاد حلول لمشكلات الفقر. وفى هذا السياق بدأ المجـــتمع يولى اهتماما بالأسر ذات الدخل المحدود نظرا لما قد يسببه تدنى الدخل من فقر وعوز وبالتالي تراكم جملة من المشاكل قد يعجز المجتمع في كثير من الأحيان على مواجهتها.

وإذا لـــم يـــتم إخضاع مشاكل انخفاض الدخل للدراسة المنظمة الجادة وبالتالي الوصول إلى تشخيص دقيق حتى ويستطيع الباحثون صياغة الخطط العلاجـــية وتقـــديمها إلـــى صانعي القرار في المجتمع وتحويلها إلى برامج تنفـــيذية، وفـــى هذا الإطار قام مكتب الدراسات والبحوث التطبيقية بالمعهد العالـــي للخدمة الاجتماعية بتكليف من الجنة الشعبية لشعبية بنغازي بدراسة عن الأسر من ذوى الدخل المحدود في مدينة بنغازي، استهدفت هذه الدراسة الآتى :-

بناء قاعدة بيانات ومعلومات صادقة ودقيقة ومترابطة ومتكاملة، تنطلق حقائقهـــا ومعلـــوماتها من المصدر الأساسي للحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجـــتمع الذي يخضع للدراسة الحقلية بهدف بناء منظومة من البيانات تقدم معالجات جادة لحالة السكان محدودة الدخل، أو الأسر التي تعيش في مستوى الفقر أو تحت مستوى خط الفقر.

محاولـــة بناء سياسات واستراتيجيات تقدم معالجات جادة لحالة الفئات الاجتماعية من محدودي الدخل، أو الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر(*). ويعمـــل علـــى تنامـــي ظاهـــرة الفقر التي تنذر بأخطر العواقب الاجتماعية والاقتصادية، خاصة الفئات الاجتماعية من ذوى الدخل المحدود خاصة منها

(*) خط الفقر في ليبيا كما ورد في تقرير مجلس التخطيط للفرد هو 815 د. ل سنويا حسب أسعار عام 2000م (ص6).

التـــي تقـــوم بمـــسؤوليات ووظائـــف حيوية ومحورية تتعلق بسيادة الدولة ومسؤوليات التنمية الاجتماعية.

3- أشار تقرير مجلس التخطيط العام في الدراسة الخاصة بمحدودي الدخل والفقـــراء في ليبيا، بأن عدد الأفراد الذين يحصلون على دخل أقل من المعدل الدخل الوطني للفرد (*). يصل عددهم إلى 3.7 مليون نسمة عام 2001م، وإذا صحت هذه الأرقام فان السكان الذين يعيشون تحت معدل الدخل الوطني تبلغ نسبتهم 71 ٪ من السكان (2). وبناء على ذلك يصبح مـــن الواجب تمكين الفقراء من الحصول على دخول تزيد عن تكاليف الحد الأدنى من الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى. وبالتالي فإنه ينبغي العمـــل علـــى رفع معدل دخل الفرد الليبي كهدف استراتيجي لسياسات خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي.

حـــيث إن الفقـــر هـــو أخطر تهديد للاستقرار الاقتصادي والسياسي والتماســـك الاجـــتماع، وعليه لابد معالجة الفقر وتقليص نسبة السكان الذين يعيـــشون تحت خط الفقر، ليس من خلال سياسات غير مترابطة، وإنما من قبل تدابير وسياسات تنموية مترابطة.

إن المعالجـــات المبكرة لحالة السكان الذين تحت خط الفقر تحول دون تنامـــي هـــذه الظاهرة، وأن عدم معالجة هذه الظاهرة ينذر بأخطر العواقب ويؤدى إلى التشوه البنائي وعدم التوازن وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوصـــول إلـــى آلـــية عملـــية لمواجهة مشكلات الفقر للفئات الاجتماعية المستضعفة في المجتمع.

(*) معدل متوسط الدخل الوطني للفرد في ليبيا حوالي 1499 د. ل وفق ما ورد في تقرير مجلس التخطيط العالم في دراسته حول الفقر في ليبيا.

(2) أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس (تقرير وملاحظات حول موضوع الفئات التي تعيش تحت الفقر) 2003/6/4 ف غير منشور ص2.

ومـــن خلال ما تقدم فان الفئات الاجتماعية التي تعيش في عوز وفاقه تحـــتاج إلـــى الدراســـة والبحث المنهجي العلمي بحيث يتم التشخيص الدقيق لمـــسببات تدنـــي وانخفـــاض متوسط دخل الفرد المعيشي، وعليه يتم وضع معالجـــات في شكل خطط وبرامج طويلة الأمد كسياسات تتبناها المؤتمرات الـــشعبية الأساســـية وترصـــد لها الأموال والميزانيات واتخاذ بعض التدابير المـــتعلقة بدعم بعض الاحتياجات وتطبيق التشريعات الاجتماعية المتمثلة في قوانين الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980م وتعديلاته وقانون التضامن الاجتماعـــي رقـــم (20) لسنة 1928م والقانون رقم (16) لسنة 1984م بشأن اســـتحقاق المعـــاش الاساســـي وقانون المعاقين رقم (3) لسنة 1981م وذلك لمعالجة الآتى :-

الفئات الاجتماعية الذين يعانون من الأمراض المزمنة والتي تحتاج إلـــى عـــلاج طـــويل ونفقـــات باهـــضة لا تحتملها دخولهم مثل أمراض « ضـــيق التـــنفس – ضـــغط الدم – السكري – أمراض القلب – الفشل الكلـــوي – الأورام الـــسرطانية – الشلل، والذي يحتاج إلى علاج طبيعي وغيـــرها مـــن الأمراض »، وعليه فإن هذه الفئات تحتاج إلى التيسير في الحصول على العلاج والأدوية التي تعجز دخولهم على دفع تكاليف العلاج والدواء.

القـــضاء على البطالة التي تتزايد نسبتها وخاصة بين الشباب المؤهلين مـــن خريجي الجامعات والمعاهد والمراكز المهنية العليا، وذلك بالتنسيق بين متطلـــبات الدولـــة واحتـــياجاتها إلى الأيدي العاملة المدربة وبين القطاعات الأهلـــية من خلال تشجيع القطاع الأهلي على خلق مجالات عمل جديدة تتيح الفـــرص أمام الشباب في الحصول على العمل، كما يتطلب ذلك التدخل من جانـــب الدولة في دعم المشاريع الاستثمارية من خلال القروض طويلة الأمد وتـــشجيع الإنتاج المحلى، بالإضافة إلى سياسات استثمارية جديدة من خلال

إنشاء المصارف الاجتماعية لإقراض الطلاب والشباب الراغبين في الزواج وإنشاء الوحدات السكانية لهم .. الخ.

تطبيق التشريعات الاجتماعية وتحويلها إلى خطط وسياسات اجتماعية تعمل على معالجة الأسر الفقيرة والتي يتواجد بها شباب في الدراسات الجامعية وذلك من خلال الآتي :-

3- ربط معاشات أساسية للطلبة الفقراء كحالات مستقلة فردية لا علاقة لهم بأسرهم حتى يستطيعوا مقابلة الأعباء المالية التي تتطلبها الدراسة الجامعية وذلك من خلال إعادة النظر في القانون رقم (16) لسنة 1984م بشأن استحقاق المعاش الأساسي كما يتم استمرار إعفاء هذه الفئة من الطلاب من دفع الرسوم الدراسية، إن هذه الدراسة قد بينت أن جميع الحالات تعيش على الكفاف، ولا تملك أبسط الأدوات المنزلية وخاصة تلك المرتبطة بالسلع المعمرة مثل : فرن المطبخ – الثلاجة – الجهاز المرئي – الأثاث المنزلي – الفرش – المركوب .. الخ وعليه فإن الحاجة تدعو إلى تدخل سريع من جانب صندوق التضامن الاجتماعي في توفير هذه المتطلبات البسيطة والضرورية لهذه الفئات المعوزة، وذلك من خلال معالجات حالات الطوارئ التي تستدعي التدخل والمعالجة السريعتين.

بينت هذه الدراسة أن بعض الأسر التي خضعت للدراسة بها معاقون تباينت إعاقتهم، وتحتاج إلى تدخل ومعالجات سريعة وذلك من خلال الآتي :-

صرف الإعانات النقدية للأسرة، وفق ما نص عليه قانون المعاقين رقم (13) لسنة 1981م الخاص بالخدمة المنزلية المعانة.

صرف الأجهزة التعويضية باستمرار.

تقديم الرعاية الصحية لهم باستمرار وبالمجان .

ب - التيسير على هذه الحالات في استكمال دراساتهم العالية وإيجاد فرص عمل لهم بعد التخرج وإدماجهم في المجتمع من خلال اعتبار أن الإعاقة قدرة وليست عجزا .

ج- هذه الدراسة قد بينت بأن هناك الكثير من الأسر التي خضعت للدراسة لديهم أطفال دون سن الدراسة. لذا فإن رعاية الأطفال تحتاج إلى نفقات وتكاليف باهضة، وعليه فإن الحاجة تدعو إلى إيجاد معالجات في شكل سياسات تعمل على رعاية هؤلاء الأطفال في أسرهم، صحيا واجتماعيا ونفسيا وبدنيا.

د- إن نتائج هذه الدراسة هي في غاية الأهمية وتقدم تشخيصا دقيقا لحالة الفقر والعوز والفاقة، وتتطلب الضرورة والحاجة إلى صياغة هذه النتائج في شكل خطط وبرامج تنقسم إلى قسمين :-

التدخل السريع لإيجاد معالجات سريعة وفق ما نصت علية التشريعات الاجتماعية المتمثلة في قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980م وتعديلاته والقانون رقم (16) لسنة 1984م الخاص بالمعاشات الأساسية والقانون رقم (20) لسنة 1428م بشان إنشاء صندوق التضامن الاجتماعي والقانون رقم (3) لسنة 1981م الخاص بالمعاقين .

إعادة النظر في التشريعات من خلال عرضها على المؤتمرات الشعبية الأساسية تستهدف على رفع الحد الأدنى للمعاشات الأساسية ليتوافق مع الحد الأدنى لمستوى معيشة الفرد، كما يتم إعادة النظر في علاوة العائلة وعلاوة الأطفال كما يتم إيجاد معالجات للأسرة التي لديها طلاب في سن الدراسة ذلك لمساهمة صندوق التضامن الاجتماعي في تحمل نفقات التعليم والعلاج ومقابلة كل ما يحتاجه الطالب في الدراسة.

إطار تصوري لمراكز تنمية المجتمع المحلي في رعاية الأسرة : (*).

قبل أن أطرح هذه المساهمة التي أتقدم بها في تقديم نموذج تطبيقي لدور التضامن الاجتماعي في رعاية الأسرة. فأن الضرورة تستدعى تحديد التضامن الاجتماعي.

هل التضامن الاجتماعي هو ذلك الشكل الإداري والفني الموجود في شعبيات الجماهيرية ؟ أم هو المعاشات الأساسية التي يقدمها صندوق التضامن الاجتماعي. إن في تقديري أن التضامن الاجتماعي هو أشمل من ذلك بكثير. حيث يلاحظ أن خدمات الرعاية الاجتماعية التي يقدمها التضامن الاجتماعي قاصرة على المعاشات الأساسية ودور الرعاية الاجتماعية ويستفيد منه أرباب الأسر وليست الأسرة، ويكاد ينحصر برنامج التضامن في الجماهيرية وفقا لبرامجه التطبيقية على العمليات العلاجية، وجزء يسير يكمن في الجهود الوقائية ممثلة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية الإيوائية باختلافها.

وحتى تتطور خدمات ودور صندوق التضامن الاجتماعي في رعاية الأسرة فأنني أتقدم بالتصور التالي والذي يمكن دراسته ومناقشته وتطويره وبالتالي تطبيقه على أرض الواقع وذلك في الآتي :-

إن برامج التضامن الاجتماعي بشكلها الحالي الموجودة عليها تعتبر شكلا من أشكال تقديم الرعاية الاجتماعية المختلفة في ربط وصرف المعاشات المختلفة ويكاد ينحصر دورها على خدمة الأفراد باعتبارهم من المستحقين لخدمات الرعاية الاجتماعية وفقا لما قرره قانون التضامن الاجتماعي رقم (20) لسنة 1428م وبالتالي تكاد تختفي تماما أنشطة

(*) من إعداد مؤلف هذا الكتاب.

بـرامج الـرعاية الاجتماعـية للأسـرة وحتى يمكن تطوير هذه المراكز وتحـويلها إلـى مراكز اجتماعية تقدم خدماتها إلى كل الأسرة في المجتمع عليه نقترح التالي :-

1- يمكـن تحويـر المكاتب الضمانية وتطويرها لتتحول إلى مراكز لتنمية المجـتمع المحلـي وخـدمات الـرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة واقتراح تسميتها مراكز تنمية المجتمع المحلي.

2- يـرتبط بخـدمات مراكـز تنمية المجتمع المحلي كل ما يتعلق بشئون الأسرة والطفل والعجزة والمعاقين وما في حكمهم في المجتمع المحلي والمؤتمر الشعبي الأساسي، كما بيانه.

3- أهداف المركز: يعمل المركز على تحقيق المستهدفات الآتية :

أ / تقـديم الخـدمات في مجالات الرعاية الاجتماعية لمستحقاتها بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الشعبية للمحلة،واللجنة الشعبية بالمؤتمر الشعبي الأساسي.

ب/ تأهـيل وتدريب ربات البيوت و المطلقات والأرامل على حرفة أو مهـنة داخل بيوتهن عن طريق استحداث مدربات زائرات للبيوت « تحـت إشـراف ومتابعة الأخصائية الاجتماعية الزائرة » في أعمـال الخـياطة والتفـصيل وأعمـال التـريكو وتوفير الآلات والمعـدات وبـيعها لهـن عـن طـريق التقسيط المريح وشراء وتـصريف إنتاجهن. بقصد تحويلهن من الاعتماد على المعاشات الأساسـية وعالـة علـى المجتمع إلى إنسانة قادرة على الإنتاج وزيـادة دخل أسرتها. على أن يستمر صرف المعاشات الأساسية إلى نهاية التأهيل والإنتاج.

ج / تأهيل وتدريب الفتيات قبل سن الزواج لمن انقطعت عن مواصلة دراستها في مهنة أو حرفة معينة تستطيع معها زيادة معدل قدراتها الإنتاجية.

د / تطوير خدمات الأمومة والطفولة. وذلك برعاية الأم والطفل اجتماعيا وصحيا ونفسيا من بداية الحمل والولادة إلى ما قبل سن الدراسة للأطفال بالتنسيق مع اللجنة الشعبية للصحة كما سنوضحه في برنامج المراكز.

هـ / تقديم الخدمات والاستشارات الأسرية فيما يتعلق بالمشاكل الأسرية التي تحدث بالأسرة وتهدد كيانها للانهيار بالتعاون مع الأخصائي الاجتماعي الموجود باللجنة الشعبية للمحلة كما سوف يوضح في الاختصاصات. وتوصيل خدمات الرعاية الاجتماعية إلى البيوت عن طريق الأخصائية الاجتماعية الزائرة.

و / التنظيم والإعداد والإشراف على نوادي الأسرة الذي يعتبر نادي خاص بالأسر تتوفر فيه كل متطلبات النادي من ألعاب جماعية، عقلية وفكرية وترويحية تقضي فيه الأسرة عطلة نهاية الأسبوع عن طريق اشتراكات شهرية يتم تحديد قيمة اشتراكها وفقا لأعضاء الأسرة المتكونة منهم وإعداد معسكرات ترويحية على الشواطئ في فصل الصيف.

ز / القيام بالدراسات والبحوث الاجتماعية للظواهر الاجتماعية عن الأسرة داخل المجتمعات المحلية ، وغيرها من البحوث الاجتماعية ذات الطابع الفردي.

4- الأقسام أو المكاتب الإدارية التي يحتويها المركز :

أ / مكتب رعاية الأمومة والطفولة.

ب / مكتب الاستشارات الأسرية.

ج / مكتب تأهيل الفتيات قبل سن الزواج.

د / مكتب نادي الأسرة والجمعيات الاجتماعية.

هـ / مكتب دراسات وبحوث المجتمع المحلي.

و / مكتب الأخصائيات الاجتماعيات الزائرات.

5- اختصاصات المركز ضمن نطاقه الجغرافي والمكاتب التابع له.

يـــتم تطويـــر وإنشاء مراكز تنمية المجتمع المحلي بحيث تشمل على مـــستوى الـــشعبيات بمعنـــى أن يقـــع كل مركز في نطاق المؤتمر الشعبي الأساســـي للـــشعبية. علـــى أن تكون اختصاصاته ونطاق عمله على جميع المؤتمـــرات الـــشعبية الأساسية التي يتشكل منها المؤتمر الشعبي إلى مؤتمر ويختص المركز بالآتي:-

إدارة المراكز وتنظيم عملها

الإشراف الكامل على إعداد برامج ونشاط المركز والمكاتب التابعة له.

التسيير والتوعية لكل الأمور والقضايا ذات العمل اليومي بالتنسيق مع اللجان الشعبية المختصة في نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي.

بتولي صرف الميزانية لـــه وإنفاقها في أوجه الصرف المخصصة لها عن طريق الإجراءات المالية القانونية المتبعة.

الإشراف على الأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيات المتواجدين باللجنة الـــشعبية للمحلـــة في زيادة مهارتهم وخبراتهم المهنية وإقامة الدورات التدريبية والتأهيلية لهم وتنظيم الدورات العلمية وإجراء البحوث والدراسات المتخصصة.

إعداد التقارير اليومية والشهرية والسنوية عن حركة المركز وبرنامج عمله.

تذليل كل الصعوبات التي قد تعيق حركته وعمله اليومي.

اختصاصات المكاتب أو الأقسام التي يحتويها المركز :

أ / مكتب رعاية الأمومة والطفولة، ويختص هذا المكتب بالتالي :-

فتح سجلات للأمهات الحوامل وخاصة من النساء العاملات يحتوي على بداية الشهر الأول للحمل عن طريق تقرير طبي معتمد من المستشفى أو الطبيب المعالج إلى نهاية مدة الحمل والتطورات الصحية المصاحبة للأم الحامل لتسهيل الإجراءات القانونية على الأم الحامل في صرف إعانة الحمل والولادة.

تسجيل المواليد الجدد الذين تقع أسرهم ضمن النطاق الجغرافي للمركز والمؤتمر الشعبي الأساسي، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الشعبية للصحة وقسم النفوس باللجنة الشعبية المختصة ، لتنظيم وسهولة إجراء الدراسات الإحصائية والحيوية للمجتمع المحلي وتنظيم وسائل التطعيم ورعاية الطفل في أسرته قبل سن الدراسة عن طريق إعداد استمارة التطعيم في المواعيد المختلفة التي يحتاجها الطفل.

تقديم كل التوجيهات والمعلومات الصحية والاجتماعية للأم الحامل أثناء فترة الحمل وبعد الولادة للتخفيف من مشكلات الإعاقة والتشوهات الخلقية كعملية وقائية للفرد داخل الأسرة.

تفعيل دور الأخصائية الاجتماعية الزائرة لدراسة الأسرة في منزلها للوقوف على الحالة الاجتماعية والصحية والاقتصادية للأسر في الأحياء التي يتكون منها المجتمع المحلي، وتوصيل المعاشات الأساسية المستحقة

للعاجــزين وكــبار السن والمرضي الذين تستدعى حالتهم دون الوصول إلى مكــان صــرف المعــاش الأساســي ومتــى طلب الأخصائي والأخصائية الاجتماعية باللجنة الشعبية للمحلة ذلك.

يــتم بالتنــسيق مــع اللجنة الشعبية العامة للصحة وصندوق التضامن الاجتماعــي وأمانــة الشئون الاجتماعية على أن تنتقل اختصاصات البطاقة الــصحية إلــى المراكــز تنمية المجتمع المحلي، على أن يتم تطوير البطاقة الصحية إلى بطاقة صحية اجتماعية للأسرة وأفرادها.

ب / اختصاصات مكتب الاستشارات الأسرية :

يتولى هذا المكتب الاختصاصات التالية :-

التوفيق في المنازعات الأسرية التي تعجز عنها الأخصائية الاجتماعية أو الأخــصائي الاجتماعي باللجنة الشعبية للمحلة. عن طريق المحافظة على كيان الأسرة من التصدع والانهيار.

حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تتعرض لها الأسرة في المجتمع المحلي.

رعاية أسر الشهداء والمفقودين وجرحى الحرب بالتنسيق مع اللجنة الشعبية المؤقتة للدفاع، وتقديم الخدمات اللازمة لها وتذليل كل الصعاب التي تواجههم.

ترشــيد وتوجيه الراغبين في الزواج في الاختيار الموفق بين الجنسين وكيفية تكوين أسرة نموذجية.

توجــيه الأســرة المحتاجة إلى خدمات اقتصادية أو صحية إلى جهات الاختصاص والوقوف معها للحصول على متطلباتها.

توعية الأسر المحتاجة إلى الأساليب العلمية الصحيحة لحل مشكلاتها .

الكشف الدوري الصحي على الأمراض التي قد تسبب خطرا على المريض والمجتمع.

ج / مكتب التأهيل والتدريب للفتيات قبل سن الزواج :-

دراسة الحالات في الأسر التي يوجد بها فتيات انقطعن عن مواصلة تعليمهن وأصبحن بدون تأهيل.

فتح دورات تدريبية لهن بالتنسيق مع التشاركيات الموجودة داخل المجتمع المحلي في أعمال الحياكة والتريكو أو فتح دورات لهن بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الإيوائية وفقا للإمكانيات المتاحة لإعدادهن وتأهيلهن لأسرة منتجة في المستقبل.

دراسة وتطبيق الأسرة المنتجة داخل البيت عن طريق الاستعانة بالأخصائيات الاجتماعيات الزائرات داخل البيوت وتوفير متطلبات العمل من الآلات والمعدات، للأرملة والمطلقة لزيادة رفع دخلها والاعتماد على كسب قوتها من عملها، وذلك بالتنسيق مع المصانع الصغيرة والمتوسطة القائمة وشراء وتصريف إنتاج الأسرة في الأسواق المحلية وفقا لبرامج منظمة يتم الاتفاق بشأنها مع المركز .

فتح دورات للأمهات اللآئي يرغبن في تعليم حرفة منزلية بين الحين والآخر.

فتح دورات لمحو الأمية وتعليم الكبار للأمهات اللائي لم يتمكن من محو أميتهن، بالتنسيق مع اللجنة الشعبية للتعليم في المؤتمر الشعبي الأساسي.

د / مكتب نادي الأسرة والجمعيات الأهلية الاجتماعية :

ويتولى هذا المكتب الاختصاصات التالية :-

1- إعداد الخطط والبرامج اللازمة لإنشاء نوادي للأسرة في المجتمعات المحلية وفقا الإمكانيات المتاحة، والتنسيق والتعاون مع أمانات اللجان الشعبية النوعية في الشعبية.

2- استشارة ورفع وعي الأهالي وجهودهم في المشاركة في تأسيس نوادي الأسرة.

3- إعداد اللوائح التنظيمية والإدارية لكيفية تشغيل نوادي الأسرى بما فيها من اشتراكات شهرية أو سنوية والضوابط المنظمة للنادي.

4- الإشراف على الجمعية العمومية للنادي واختيار وتصعيد اللجان الإدارية بكل ديمقراطية.

5- تزويد النادي بالأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيات للإشراف على البرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية التي يقدمها النادي إلى أعضائه.

6- يتولى المكتب تشجيع سكان المجتمع المحلي على إقامة معسكرات العمل التطوعي لخدمة البيئة المحلية وذلك بالعمل على إيجاد برامج تحفز الأهالي على المشاركة في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

7- تشجيع السيدات والفتيات على المشاركة وتنظيم جمعيات الرعاية الاجتماعية أو ربط مؤسسات الرعاية الإيوائية بالمجتمع عن طريق التطوع من ربات البيوت في خدمة هذه المؤسسات.

أية مهام واختصاصات أخرى تطرأ مع بداية العمل في هذا المكتب ووفقا لتطوير وتحسين خدماتها.

هـ / مكتب بحوث ودراسات المجتمع المحلي :

1- القيام بالبحوث والدراسات الاجتماعية عن الظواهر الاجتماعية والمشكلات.

2- الأخصائيون والأخصائيات الاجتماعيات بالمركز .. هم كل المؤهلين سواء تأهيلا متوسطا أو تأهيلا عاليا يخضعون للإجراءات الإدارية والفنية في عملهم اليومي ويشاركون في تقديم المقترحات والملاحظات الفنية التي تستهدف تبسيط حركة العمل اليومية بالمراكز.

3- العاملون والإداريون والمحاسبون يتولون القيام بمهام الشؤون الإدارية من إمساك الحسابات والدفاتر وأعمال الطباعة وغيرها من الأمور الإدارية المساعدة واللازمة لحركة العمل بالمركز.

نظام العمل الفني المهني لمراكز تنمية المجتمع المحلي :-

حيث مراكز تنمية المجتمع المحلي نطاقها الجغرافي المؤتمر الشعبي للشعبية وما يشمله من مؤتمرات شعبية أساسية لذلك تكون الخدمات التي تقدم إلى الأسرة خدمات مباشرة وميسرة وسهلة الحصول عليها ... فإن المركز يجب أن يقوم بالمهام الآتية :-

1- إنشاء مكاتب للخدمة الاجتماعية أو تنمية المجتمع المحلي في كل محلة، ويتخذ هذا المكتب من مقر اللجنة الشعبية للمحلة مقرا لعمله.

2- يدير هذه المكاتب والأقسام المتخصصة بالمراكز الرئيسية ويكون عمل هذه المكاتب عن طريق فريق عمل مكون من ثلاث أخصائيات اجتماعيات وأخصائي اجتماعي أو أخصائيان وفقا لحجم العمل في اللجنة الشعبية للمحلة.

يشرف على هذه المكاتب ويقيم عملها ويوجهها رئيس القسم بالمركز الرئيسي.

3- يتولى فريق العمل القيام بكل المسئوليات المهنية والفنية اليومية داخل

المحلـــة فـــي الحالات التي تحتاج إلى جهد وعمل فني دقيق أو تفوق قدرة فريق العمل وفي هذه الحالة يتم تحويلها إلى المركز الرئيسي.

4- يتولى فريق العمل فى مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمحلات المهام التى تقـــوم بها الأقسام المختلفة بالمركز بالتنسيق والإشراف والمتابعة مع رؤساء أقسام المركز الرئيسي.

5- يكـــون العمـــل بأتـــباع أسلوب المنهج التكاملي بين المركز الرئيسي ومكاتب الخدمة الاجتماعية في المحلات.

6- يقوم بإعداد خطة عمل مكاتب الخدمة الاجتماعية أقسام المراكز الرئيسية.

7- يقـــوم فريق العمل بالالتحام مع عمل اللجنة الشعبية للمحلة وتصريف كافـــة الـــشئون المـــتعلقة بخـــدمات الأسرة وتذليل وتسهيل إجراءات الحـــصول على الخدمات المختلفة التي تحتاجها الأسرة بتحويلها على المراكز الرئيسية.

8- الاســـتعانة بمحاسب فى صرف مستحقات المعاشات الأساسية للأسرة في المحلة وتخفيف عبء الانتقال إلى المراكز الرئيسية.

إن هـــذا النموذج قابل للنقاش والتطوير، وهو يعتبر بمثابة أفكار قابلة للجـــدل وتعتبـــر قضايا علمية ملحة الهدف منها والوصول إلى نموذج أمثل يمكن معه تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمجتمع المحلي.

والله الـمـــوفق

* * * *

قائمة بمراجع وأسماء الكتب

1- د.أحمـــد كمـــال أحمد " رسالة الخدمة الاجتماعية فى التنمية الاجتماعية "، مطبعة العالم العربي، القاهرة 1974م.

2- د. أحمـــد كمـــال احمد " مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي " مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.

3- د. إحسان النوحي " الخدمة الاجتماعية في القرن العشرين " القاهرة،1956م

4- د. أحمـــد مـــصطفى خاطر " الخدمة الاجتماعية – نظرة تاريخية – مناهج الممارسة – المجالات " المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1984م.

5- د. أحمد كمال أحمد وعدلي سليمان " الخدمة الاجتماعية والمجتمع " القاهرة، 1970م.

6- د. أحمد عبد الكريم السنهوري " أصول خدمة الفرد "، القاهرة، 1963م.

7- د. أحمد كمال أحمد " الخدمة الاجتماعية والمجتمع "، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1979م.

8- د. أحمـــد كمال أحمد " تنظيم المجتمع – الجزء الثاني "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966م.

9- د. أحمد كمال أحمد " العلاقات العامة "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م.

10- أحمـــد كمـــال أحمـــد وآخـــرون " اتجاهات في إعادة وبناء وتنمية القرية المصرية "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م.

11- د. الفـــاروق زكـــي يونس " الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي "، عالم الكتب، القاهرة، 1978م.

12- أكاديميـــة الدراســـات العلـــيا بطرابلس " تقرير وملاحظات حول موضوع الفئات التي تعيش تحت الفقر "، 4 / 6 /2003 ف غير منشور.

13- د. بشير أبو القاسم بوقليه " السياسة الأسرية والتنشئة الاجتماعية "، دراسة ألقيت في المؤتمر الثالث للأسرة في ليبيا، ببلدية البطنان - طبرق، بإشراف صـــندوق الضمان الاجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، مصراتة، 1990م.

14- جمعية بيوت الشباب " جمعية بيوت الشباب "، طرابلس 1975ف.

15- د. حامد عمار " التكافل الاجتماعى فى الوطن العربى بين الحلول الجزئية والحل القومـــي "، الأمانـــة العامـــة للاتحـــاد العربي، الأخصائيين الاجتماعيين، سلسلة مطبوعات الاتحاد العلمية رقم 2، الأمانة العامة للاتحاد العربي بنغازي، 1983م.

16- دونالدكـــيث ومونروكيث،تـــرجمة عبد الفتاح المنياوي، " خدمة المجتمع "، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1962م.

17- د. سيد ابوبكر حسنين وآخرون، " الخدمة الاجتماعية في النظام الاشتراكي "، القاهرة، 1966م.

18- د. سيد عويس، " الخدمة الاجتماعية دورها القيادي في مجتمعنا الاشتراكي المعاصر"، القاهرة، 1970م

19- د. ســـيد ابوبكر حسانين، "طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع "، مكتبة الإسكندرية، 1976م.

20- د. سيد ابوبكر حسانين، " دراسات في تنظيم المجتمع "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م.

21- ســـميرة كامـــل، " الخدمة الاجتماعية أساليب - طرق مجالات "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1983م.

22- سامي دبيان وآخرون " قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، أكتوبر 1990م.

23- د. سناء الخولي " الأسرة في عالم متغير "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م.

24- سميرة كامل محمد علي " محاضرات في الخدمة الاجتماعية وانحراف الصغار والكبار "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1981م.

25- د.صالح الشبكشي، " أسس خدمة الفرد "، القاهرة، 1959م.

26- عبدالله زكي بانون، الإطار التشريعي لرعاية الأحداث، سلسلة البحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمر الثاني للأسرة، بلدية البطنان، طبرق من 20 – 23 شهر ناصر 1987م.

27- د. عبد المنعم شوقي " تنمية المجتمع وتنظيمه "، مكتبة القاهرة، 1963م.

28- د.علي الهادي الحوات " دراسات عن الشباب الليبي وبعض المشكلات الاجتماعية "، جامعة الفاتح، طرابلس 1980م.

29- د. علي الحوات " الرعاية الاجتماعية في المجتمع الليبي "، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1987م.

30 – د. علي الهادي الحوات، " دراسات في المشكلات الاجتماعية "، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، طرابلس، 1985م.

31-عبد الفتاح عثمان " خدمة الفرد والمجتمع المعاصر "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974م.

32- فاطمة الحاروني، " خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية "، مطبعة السعادة، القاهرة، 1971م.

33- قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م، المادة الأولى.

34- قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م المادة السادسة والعشرون

35- د. محـــروس محمـــد خلـــيفة " ممارسة الخدمة الاجتماعية – دراسات في التغيير المخطط "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992م.

36- محي حسن درويش وآخرون " هيئات تنظيم الخدمات الاجتماعية "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970.

37- د. محمد طلعت عيسى " تنسيق المجتمع وإدارة المؤسسات الاجتماعية "، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970م.

38- د. محروس محمود خليفة " ممارسة الخدمة الاجتماعية، دراسات في التغير الاجتماعي "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992م.

39- د. محمد كامل البطريق " الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن "، القاهرة، 1961م.

40- د. محمد كامل البطريق وآخرون " مدخل إلي الخدمة الاجتماعية "، القاهرة الحديثة، القاهرة 1969م.

41- د. محمـــود حسن، " مقدمة الرعاية الاجتماعية "، القاهرة الحديث، القاهرة 1969م.

42- د. محمـــد شمس الدين أحمد " الأشراف في العمل مع الجماعات "، الرائد للطباعة، القاهرة، 1974م.

43- محمـــد محمـــد عطية " التربية والإرشاد في الخدمة الاجتماعية "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966م.

44- د. مجـــد الدين عمر خيري " العائلة والقرابة في المجتمع العربي "، اتحاد الجامعات العربية، الأردن 1983م.

45- مكتب الإعلام والصحافة بالمؤتمر المهني العام للخدمة الاجتماعية " مجلة المجتمع الجديد "، السنة الثانية العدد الثالث، أبريل، 1985م.

46- د. محمــد عابــد الجابري " العصبية والدولة – معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي "، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982م.

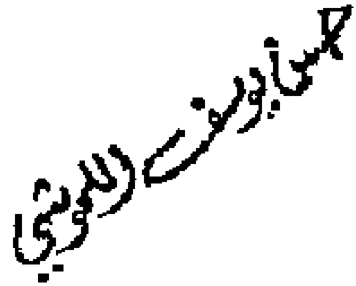
47- مجموعة من الأساتذة " المعجم الجماهيري – مصطلحات النظرية العالمية الثالــثة "، المركــز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1995م.

48- ماكيفــر وتــشارلز بيدج " المجتمع الجماهيري – الجزء الثاني "، ترجمة: السيد محمد العزاوي وآخرون، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1971م.

49- مجمــوعة مــن الأساتذة " ليبيا الثورة في 25 عاما – التحولات السياسية والاقتــصادية والاجتماعية (1969م – 1994ف)"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة 1994م.

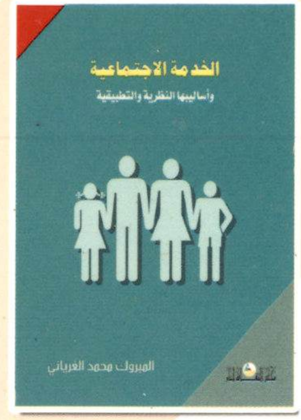
50- د. هدى بدران، " تنظيم المجتمع "، مطبعة المليجي، القاهرة 1969م.

❊ ❊ ❊ ❊



متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

تنفيذ الطباعة والتجهيزات الطباعية
دار قـــباء الحديثـــة
للطباعة والنشر والتوزيع _ القاهرة
جمهورية مصر العربية
16 عمارات العبور_ شارع صلاح سالم _ مدينة نصر
تليفاكس 02/22621365 محمـــول 0123140315
E_mail: modern_qubaa@hotmail.com



■ يقدِّم مجلس الثقافة العام للقارئ الكريم مجموعةً من إصداراته الجديدة المتنوعة ، التي تتضمن أجناسًا أدبيةً وفنيةً ، تهدف إلى دعم الكتاب ونشر المعرفة وتنمية الذائقة الجمالية وإثراء الحركة الثقافية .. آمِلاً إسهامًا جادًا يضيف إلى الحراك الثقافي رصيدًا مميزًا وفضاءً جديدًا للمعرفة وللحياة.

مجلس الثقافة العام